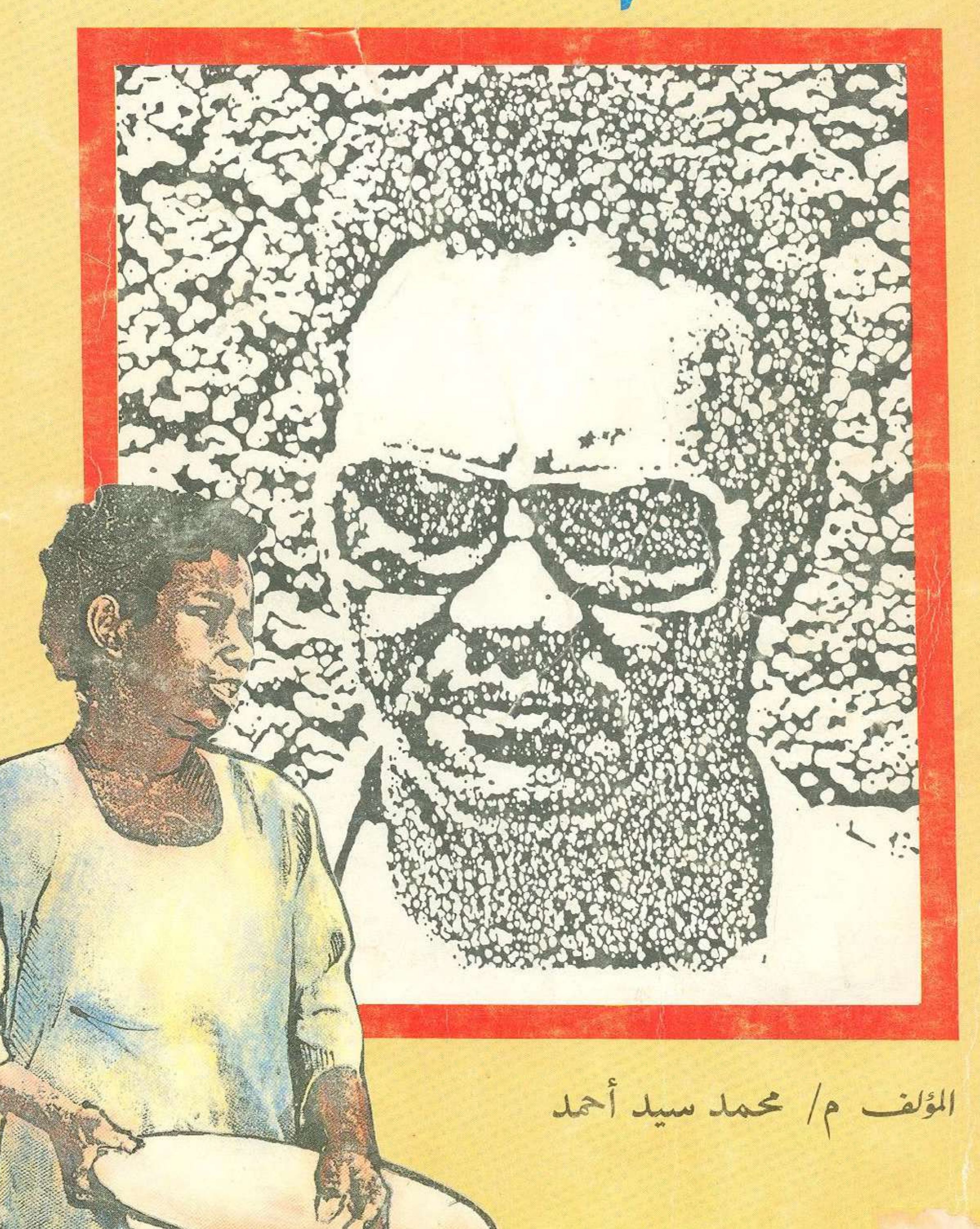
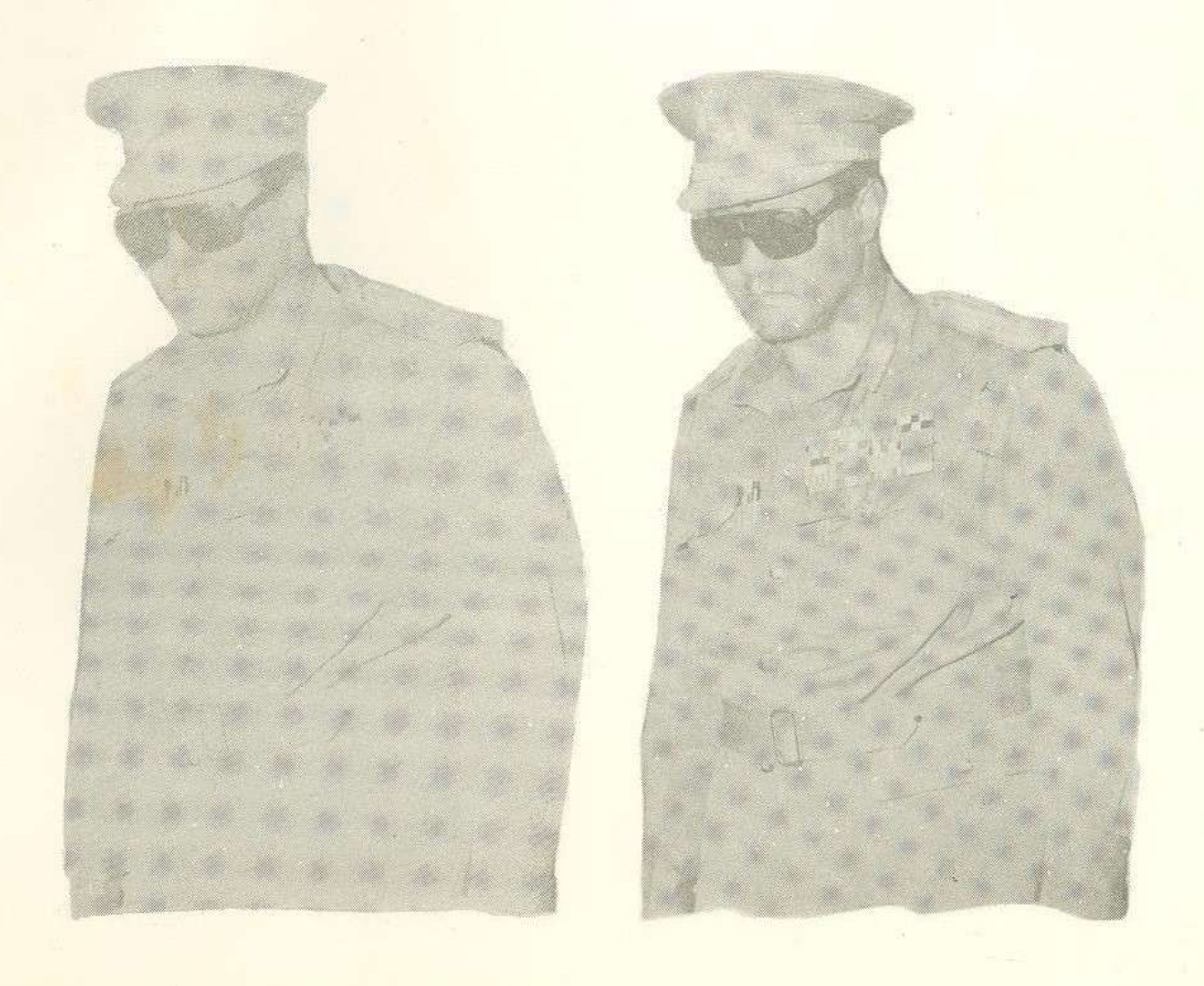
السّودان فى الميزان

أيّام نُميرى



المؤلف م/ محمد سيد أحمد

«السودان فى الميزان ايام نميرى»



السّودان فى الميزان

أيّام نُميرى



إهداء

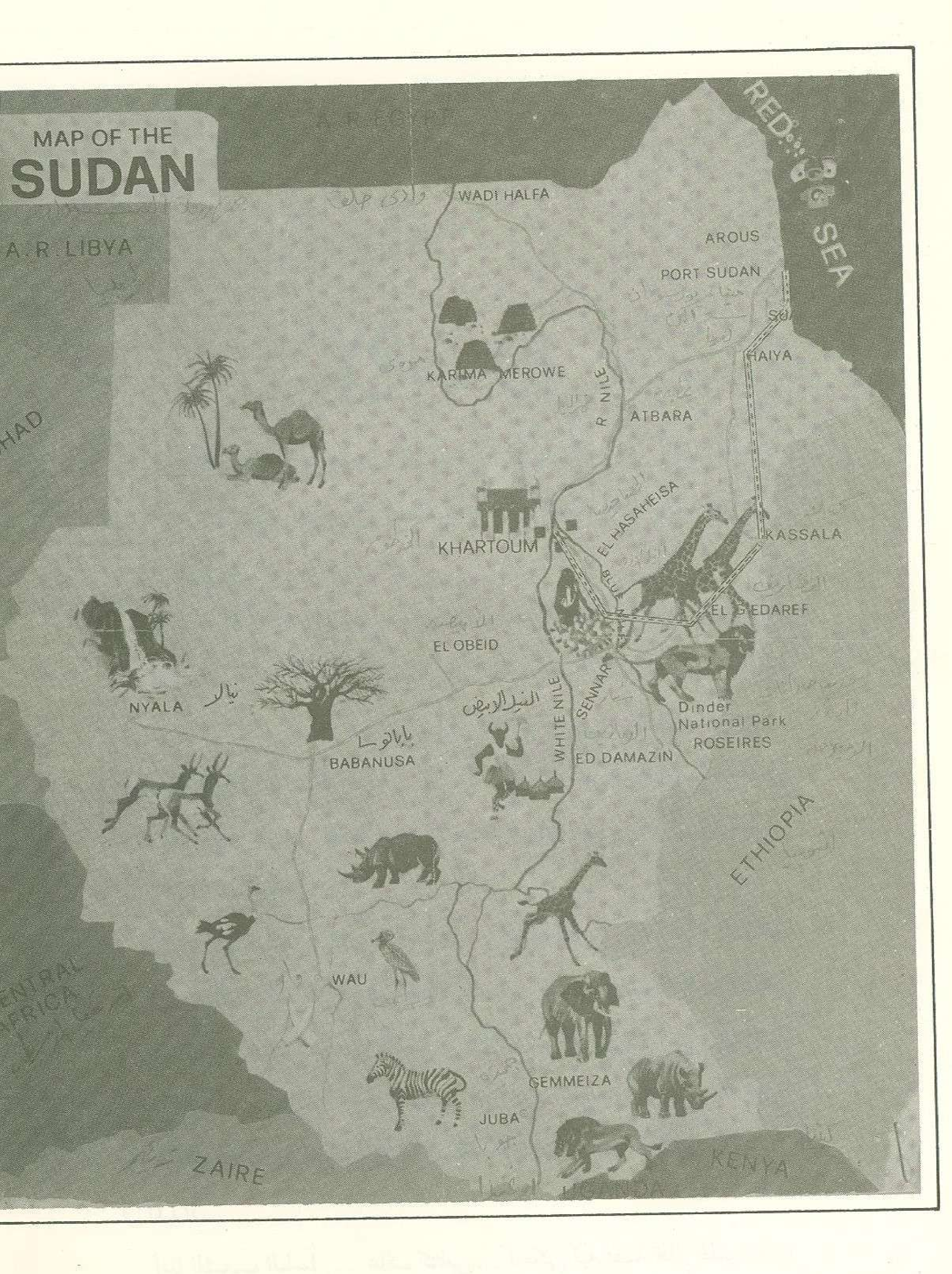
أهدى كتابى هذا إلى الشعب السودانى العظيم والذى هز العالم كله فى عشرة أيام سطرت فى تاريخه بماء الذهب عندما أزاح تمثال الطاغية الديكتاتور الذى أزله قرابة ١٦ ستة عشر عام.

وكنت فى أشد الشوق وعلى أحر من نار لتسطير هذا الكتاب ولكن كثر الكُتاب وخرجت الصحف والكتب بأشكالها وأحجامها وإقلامها الصغير والكبير ومن عادتى أن لا أتسرع دائما فى الكتابة وحتى ارى مدى صدى ما كتبوا وقرأت كل ما كتبوا وسمعت كل ما تحدثوا فيه عن ثورة شعب وبعض الاحيان كنت أسجل افكارى فى الأجندة اليومية حتى استعين بها عندما يسيل الكلام من قلمى.

فهنيئا أيها الشعب الذى اخرجت من اصلابك من ازاح هذه الطاغية المستبد ولأقبل يد كل شريف هتف وصبر وجاهد ضد الظلم والفقر وهنيئالابنائنا الجنود البواسل والعمال والمزارعين، وتهانينا لأم البتول وعائشة وفاطمة وهذه تهنئتى لهم جميعاً للشعب السودانى شماله وجنوبه شرقه وغربه وهذه الثورة الشعبية المجيدة يجب أن نقف احتراما وإجلالا لكل شهيد سقط فى الميدان.

أيها الشعب الباسل.. هاكم كتابى.. أحكى فيه قصة ظالم ظلم شعب طيب وحر وابى الظلم والبهتان.. وصبر وصابر حتى كانت النهاية له ولمن تبعه... وبئس النهاية

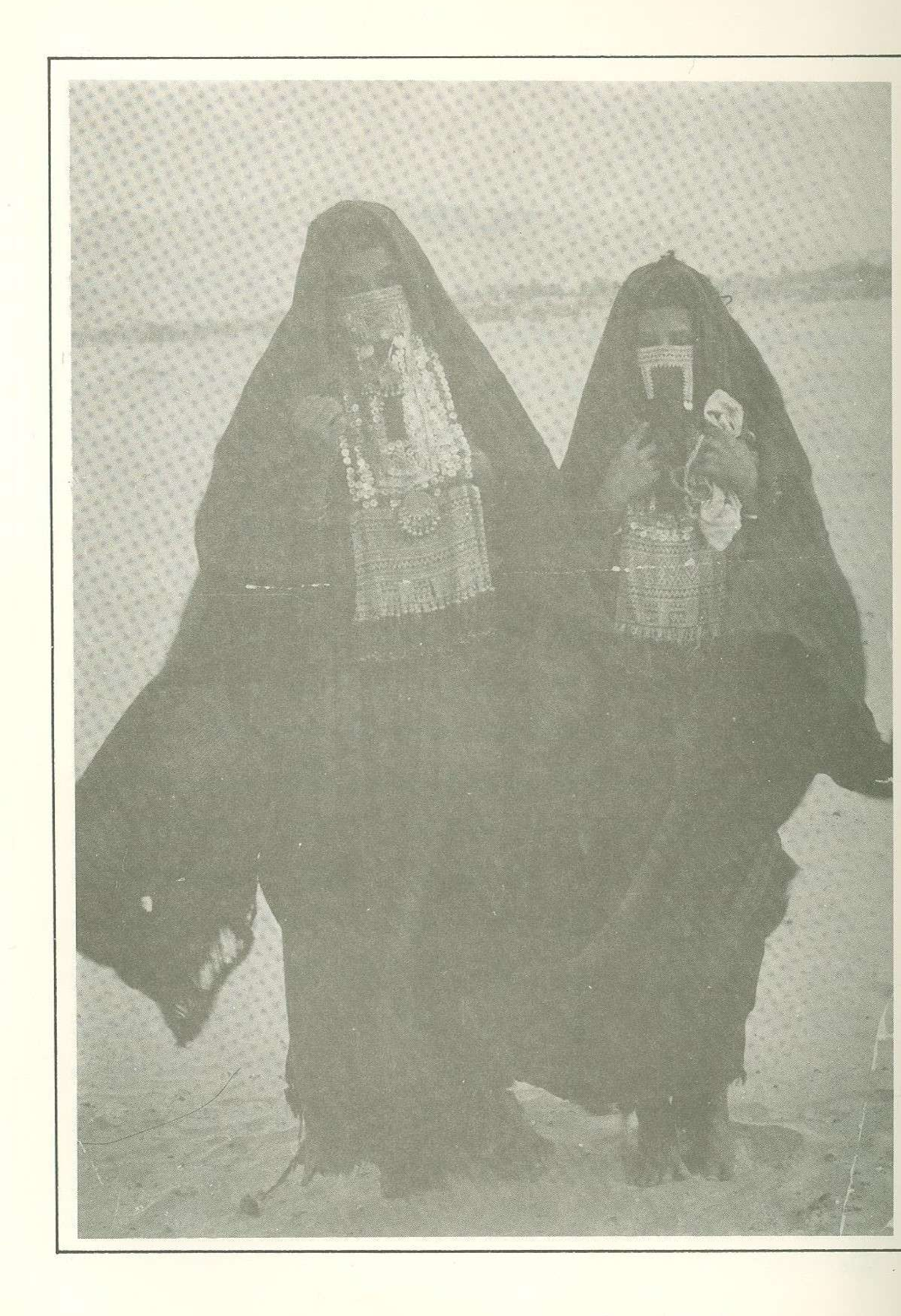
المؤلف



شرح صورة:

خريطة السودان (تبين الدول المجاورة لها وهى كالآتى :ـ

مصر ـ ليبيا ـ تشاد ـ افريقيا الوسطى ـ زئير ـ اوغندا ـ كينيا ـ أثيوبيا وتوزيع الحيوانات والطيور البريه ومناطق الصيد.



عاش السودان العربى الافريقى (فتاتان عربيتان بزيهن العربى من شرق السودان)



مقدمة

الازمة الاقتصادية الراهنة التى تعيشها بلادنا هى أزمة كبيرة وخانقة لها اسبابها وجذورها القريبة والبعيدة . . هذه الاسباب والجذور تمتد إلى فترة الاحتلال الاستعماري البريطانى . . الى ايام بداية تحول الاقتصاد السودانى من اقتصاد تقليدي مستقل ومتكامل مع محيطه العربى الإسلامي والافريقى . . الى اقتصاد تابع للسوق الرأسمالية العالمية بشكل عام، والسوق البريطانية بشكل خاص . . وتمتد، أيضا، الى السياسات والاتجاهات الاقتصادية التى ظلت سائدة طوال فترة ما بعد الاستقلال . . هذا ما يتعلق بجانب الاسباب والجذور البعيدة . . أما الاسباب المباشرة فهى تعود، ولا شك، الى السياسات الاقتصادية ومجمل النهج الذى ظل ينتهجه النظام المايوى المباد طيلة الستة عشر عاماً الماضية. وفى هذه الدراسة سنحاول متابعة التطورات الهامة التى شهدها الاقتصاد الوطنى فى قطاعاته المختلفة خلال سنوات الحكم المايوى المباد . . ومن خلال ذلك سنتلمس مظاهر الأزمة الاقتصادية ومراحل تطوراتها وأثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية سنحاول، أيضا تبسيط اللغة دون الاخلال بلغة ومصطلحات علم الاقتصاد ـ والمقصود من ذلك هو تمكين المناضلين من الطلائع الديمقراطية والتقدمية وسط جماهير العمال والموظفين المهنيين والزراع والطلاب من أمتلاك رؤية واضحة لأزمة الاقتصاد الوطنى، وبالتالى دفعهم وتشجيعهم للمشاركة الايجابية والفعالة فى المناقشات والمحاولات الدائرة الآن حول كيفية الخروج من تلك الأزمة . . فالأزمة فى رأينا لا يمكن حلها بمعزل عن الصراع السياسى والاجتماعى الدائر الآن فى البلاد . . هذا ما تؤكده تجربة الثلاثين عاماً الماضية، بحكوماتها المدنية والعسكرية على السواء، كما سيتضح من خلال الدراسة ومتابعاتها. ولذلك لابد أن ندخل فى الموضوع من خلال تحديد الاطار السياسى الاقتصادى العام للتطور الاقتصادى فى السودان خلال سنوات الحكم المايوى المباد . .

الفصل الأول

الاطار السياسى والاقتصادى العام للتنمية الاقتصادية المايوية

التنمية الاقتصادية المايوية :ـ

لقد كان النظام المايوى، تماماً كما كان حال نظام ١٧ نوفمبر الذى سبقه، مواجهاً بالبحث عن مصدر لشرعية وجوده واستمراره كبديل لشرعية القوى الحديثة التقليدية المستمدة من دورها فى تحقيق الاستقلال الوطنى، وذلك لان الشرعية المستمدة الى عجز تلك القوى عن تحقيق الاستقرار والاهداف الوطنية العليا لم تكن كافية، فى المدى البعيد، لتبرير تحويل القوات المسلحة الى قاعدة لفرض ديكتاتورية عسكرية باسمها فالقوات المسلحة لا تشكل اتجاهاً سياسياً موحداً ومتجانساً ولا هى بمعزولة عن المجتمع، وإنما هي جزء منه تتفاعل وتتأثر بصراعاته السياسية والاجتماعية ـ **وما حدث فى ٢٥ مايو ١٩٦٩م هو انقلاب عسكرى خططت له ونفذته مجموعة محدودة من الضباط المغامرين**، ولا علاقة له بالقوات المسلحة الا فى حدود ارتباط الفئات البيروقراطية العليا من افرادها بالتحالف الطبقى الذى كان يقف خلف الطغمة المايوية لكسب سند القوات المسلحة قد باءت بالفشل فمحاولة استدرار عطفها عن طريق تفخيم دور العسكريين فى ثورة اكتوبر المجيدة تحولت الى مفهوم متعال للطليعة العسكرية يجردها من الانتماء لحركة الشعبية ويحصرها فى عناصر بعينها من الضباط. . مفهوم يحط من شأن العسكريين

فى عملية التغيير العسكرى السياسى والاجتماعى لانه يعزلهم من حركة الشعب ويحولهم الى مجرد إنقلابيين ومغامريين. أما محاولة تمرير وصاية الطغمة المايوية على البلاد بأسم تضحيات القوات المسلحة فإنها لم تكن تثبت أمام المنطق البسيط، وذلك لأن ذاكرة الشعب لا تنسى تضحيات العشرات من العسكريين والمدنيين الذين استشهدوا أو تعرضوا للاضطهاد خلال فترة ما قبل مايو أو بعدها دون أن يمنحهم ذلك وحده الحق فى قيادة المجتمع حتى دون أن يخطر ببال احدهم مجرد المطالبة به ومن هنا كانت ضرورة البحث عن مصدر جديد للشرعية.

وإذا كانت مجموعة جنرالات ١٧ نوفمبر قد أتجهت لاختيار شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأثبات شرعية ديكتاتوريتها العسكرية فقد أتجهت الطغمة المايوية لاختيار نفس الشعارات لتحقق نفس الهدف بعد أن هدمت كافة الجسور التى كانت تر بطها. فى سنواتها الأولى مع بعض القوى السياسية ولكن الفرق الاساسى بين المحاولتين يكمن فى أن الطغمة المايوية كانت تمتلك إمكانيات هائلة على التضليل بشكل واسع وسهل مع مجموعات التكنوقراط وعلى تز يين اختياراتها السياسية والاقتصادية بغطاء ايديولوجي جذاب لكنه كاذب ومضلل. وهذا ما تؤكده الآن تجربة الستة عشر عاما الماضية حيث انخرطت مجموعات واسعة من التكنوقراط فى الارتباط بالنظام المايوى وذلك بحكم ارتباط هذه الفئة بالطبقة البرجوازية والبيرقراطية نفسها، وبحكم الدور السياسى والاجتماعى الكبير والمتزايد الذى بدأت تلعبه تلك الطبقة بشقيها المدنى والعسكرى، فى المجتمع منذ بداية الستينات ويؤكده أيضاً قيام الطغمة المايوية خلال سنوات حكمها. باستغلال كافة الشعارات العزيزة على أبناء وبنات السودان. بدء بشعارات الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والوحدة الوطنية والتضامن العربى الافريقى والوحدة العربية وغيرها.. بل لم تتورع من استغلال مقدسات الشعب والشريعة الإسلامية السمحاء.. وذلك بهدف ضمان بقائها واستمرار ها فى كراسى الحكم وفرض برنامجها السياسى والاقتصادى.

ويضاف الى ذلك أن هذا الإختيار قد ترافق مع تطورات أساسية هامة فى موقف الطبقة المايوية الحاكمة وعلاقاتها بالقوى الاجتماعية والسياسية. المحلية والاقليمية والدولية. والتى كهانت تتمثل بشكل خاص فى أن الطغمة الحاكمة قد استطاعت.

المصالحة مع مراكز النفوذ الغربى بعد اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٧٢م وفى الدخول فى عملية اعادة الممتلكات والمؤسسات المحلية المؤممة الى اصحابها. وصدور قانون تشجيع الاستثمار الصناعى لسنة ١٩٧٢م الذى منح القطاع الخاص. المحلى والأجنبى إمتيازات وتسهيلات أوسع بكثير من تلك التى كان يمنحها القانون السابق الخ. .

وفى خلال عام ١٩٧٢م . . أيضاً بدأت المفاوضات مع صندوق النقد العالمى . وقعت أول اتفاقية للتعامل مع شركة لونرو كبداية لفتح الطريق امام الشركات المتعددة الجنسية للسيطرة على المراكز الاساسية فى الاقتصادي الوطنى . .

وفى خلال عامى ١٩٧٣م و١٩٧٤م صدر قانون تشجيع الاستثمار فى مجال الخدمات. وايضا تطوير قانون تشجيع وتنمية الاستثمار الصناعى بهدف تكديس سياسة الانفتاح الاقتصادى. وليساوى بين رأس المال الخاص المحلى والأجنبى فى كافة الأمتيازات والتسهيلات التى تضمنها فيما يتعلق بالاعفاء من الضرائب المباشرة والجمارك والرسوم بالاضافة الى الضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية وما شابه ذلك من إمتيازات. ثم جاءت النتائج الاولى لسياسة تشجيع قيام فروع للبنوك. . الأجنبية المتمثلة فى انشاء عدد من فروع البنوك الامريكية و العالمية وغيرها لتضع البنوك فى مجال منافسة غير متكافئة ولتصل سياسة الانفتاح لم تكن تعنى التعامل القائم على اختيار أفضل الشروط العالمية المتوفرة وانما فتح البلاد امام تغلغل رأس المال الاجنبى لنهب خيرات البلاد وتبديد مواردها.

ان مجموع هذه الخطوات وغيرها كانت تمثل تمهيدا وأستكمالاً لخط التطور الاقتصادى الذى كانت نتيجه الطغمة المايوية. والقائم على فكرة زيادة وتنويع الانتاج والصادرات فى اطار ما سمى بالبرنامج الاساسى للتنمية الزراعية. . وهو البرنامج الذى يصور السودان كمصدر لتغطية احتياجات الوطن العربى من الغذاء بالتعاون مع رأس المال البترولى والتكنولوجيا الغربية. . ومن هذا البرنامج استمدت الخطة الستية (١٩٧٧ ـ١٩٨٣م) خطوطها الأساسية، من قبلها برنامج العمل المرحلى التى دمجت فى الخطة الخمسية الموسعة (١٩٧٠م . ١٩٧٧م). تلك هى الملامح الاساسية للأطار السياسى والاقتصادى العام لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجها النظام المايوى خلال الستة عشر عاماً الماضية.

خاصة بعد فشل انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م. استكمال بناء ركائز نظامها السياسى على اساس الجمهورية الرئاسية وحكم الفرد المنطلق، الحزب الواحد. قانون أمن الدولة والقوانين الاستثنائية الاخرى، والتبعية لقوى الاستعمار الامريكى وحلفائه فى المنطقة.. أى اساس احتكار السلطة وتركيز الدكتاتورية المطلقة وتقنينها فى صيغة دستورية وقانونية جامعة تحرم الجماهير والشعب من أبسط حقوقها الديمقراطية الاساسية وتطلق أيدى قوى رأس المال الاجنبى والمحلى لاستنزاف طاقات البلاد ونهب ثرواتها.. ومن جهة أخرى جاء هذا الأختيار مترافقاً، ايضا، مع التطورات التى كان يشهدها شكل السيطرة الامبريالية فى بلدان العالم منذ بداية السبعينات تحت ضغط الازمة العامة للنظام الرأسمالى العالمي واشتداد الضغوط الدولية لتوسيع فرص التنمية أمام تلك البلدان ومواجهة النقص العالمى فى الغذاء الخ.. وتمثل ذلك فى اتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة للتخلص من بعض انواع الصناعات والسماح باقامتها فى البلدان النامية. ومن التخلى عن الصناعات الهامشية والمرتفعة التكاليف والمضرة بالبيئة فى نفس الوقت. والمهم ان هذا الاتجاه كان يعنى توسيع هامش التنمية ويضاف الى ذلك أن بروز ما سمى ، وقتها بازمة الطاقة كان قد جعل من البلدان المنتجة مستودعاً لفوائض مالية ضخمة وكانت أحد الهموم الرئيسية للرأسماليه العالمية، فى تلك الفترة، ولا يزال، يتركز فى العمل على اجتذاب تلك الفوائض وأدخالها فى دورتها الاقتصادية بهدف مساعدتها على الخروج من أزمتها ومنع ظهور أى مركز مالى مستقل عن سيطرتها المباشرة.. وذلك بكل السبل الممكنة، ومن هنا نبعت فكرة التعاون الثلاثى بين رأس المالى العربى البترولى والتكنولوجيا الغربية وامكانيات السودان الزراعية الهائلة.. فعن طريق ذلك يمكن ضمان جذب تلك الفوائض الى داخل السوق الرأسمالية العالمية وبالفعل اصبحت تلك الفكرة تمثل جوهر سياسة النظام المايوى تحت شعارات مختلفة، مثل الأمن الغذائى. وتحويل السودان الى سلة غذاء العالم وغيرها.

وكانت أبرز خطوات تهيئة المناخ الملازم لتنفيذ برنامج التنمية الصناعية والزراعية تتمثل فى الدخول فى مفاوضات تعويض المصارف والشركات التى أممت فى عام ١٩٧٠م. وفى اعادة العلاقات مع المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية. ثم

ومن خلالها كان يستهدف اثبات شرعية وتثبيت وجوده واستمراره، وإثبات اهليته لتحمل مسئولية حل ازمة التطور الوطنى والخروج بها من دائرة الركود والتخلف الى دائرة التقدم والتطور. . فماذا كانت الحصيلة النهائية؟ وما هى الدروس القيمة التى يمكن استخلاصها من هذه التجربة؟؟ للوصول الى ذلك لابد من متابعة التطورات التى تمت فى القطاعات الاساسية للاقتصاد الوطنى.

٣ - القطاع الزراعى: الخطط والانجاز

لقد كانت مؤشرات نتائج تلك الخطط كامنة فى الفشل الذى انتهت اليه الخطة الخمسية الموسعة (٢١٩٧٠ - ١٩٧٧م). إذ تدنى معدل النمو السنوى للدخل القومى الى أقل من ٤٪ خلال تلك الفترة بدلاً من ٦ر٧٪ حسب تقديرات الخطة، وتفاقم العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات بدلاً من تحقيق فائض كبير حسب ما كان متوقعاً ومع تكريس الاتجاهات الديكتاتورية والفاشية للنظام المايوى، توطد تحالفه مع الرأسمالية التجارية والطفيلية عملاء رأس المال الأجنبى وتوسعت علاقاته مع الاوساط الرسمية فى نهاية تلك الفترة، واتخذت تلك المؤشرات ابعاداً واسعة عند تطبيق الخطة الستية (١٩٧٧م - ١٩٨٣م).

لقد كان من المتوقع حسب البرنامج الاساسى للتنمية الزراعية ان ترتفع مساحة الزراعة المروية من ٣ مليون فدان الى ٩ مليون فدان وأن تزداد مساحة الزراعة المطربة

من ١٢ مليون الى ٧١ مليون فدان تقريباً. وأن توسع الأراضى المخصصة للمر اعى فى نفس الوقت - ونتيجة لذلك كان من المتوقع أن يزداد الانتاج الزراعى بنسبة كبيرة. يزداد

فيها على سبيل المثال. انتاج الحبوب من ٢ مليون الى ٢٧ مليون طن. وانتاج الحبوب الزيتية الى ١٢ مليون طن. وإنتاج الفول من ٦٠ الف الى ٣ر٦ مليون طن والسكر من ١٠ الف الى ٢ر٧ مليون طن، واللحوم من ٥٠٠ الف طن الى ٣ر٥ مليون طن ونتيجة لذلك كان من المفترض أن تحقق للبلاد الاكتفاء الذاتى من الانتاج الزراعى وأن توفر فائضا كبيراً للتصدير مع الاعتبار لزيادة السكان. وبالنظر لضخامة البرنامج الذى يتطلب استثمارات ضخمة تصل خلال سنواته العشر الاولى الى ٦,٠٠٠ مليون دولار. فقد تم تقسيمه الى خطتين يتم تنفيذها تباعا.

ولكن بقدر ما كانت التصورات النظرية العامة متكاملة وجذابة بحكم استنادها الى

التكامل البديهى بين ضخامة امكانيات السودان الزراعية وضخامة الفائض المالى العربى. بقدر ما كانت الخطط التفصيلية ونتائج التطبيق باهتة ومتدنية. وذلك لان تلك التصورات كانت تتجاهل، بأصرار عنيد. حقيقة بديهية اخرى هى أن التنمية ليست حصيلة تفاعل امكانيات اقتصادية فقط. وإنما هى ايضاً حصيلة شروط سياسية وأجتماعية معينة. فصياغة خطط التنمية الاقتصادية لا يتم فى فراغ، بل تتأثر، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بشبكة المصالح الطبقية المحلية والعلاقات الاقليمية والدولية التى تتصل بها بشكل أو اخر.

ان خطط التنمية الزراعية التى نفذها النظام المايوى فى كافة قطاعات الزراعة وتمثل ذلك فى أن نقطة أرتكاز تلك الخطط كانت تتمثل فى التوسع الزراعى الافقى، وهذا التوسع الأفقى يمثل، فى جانب اخر من جوانبه، تكراراً لنمط فى التنمية ثبت فشله، وفى جماهير الريف بعد ثورة اكتوبر المجيدة، ولذلك عجزت تلك الخطط فى مجملها عن حل إزمة الاقتصاد الوطنى الناجمة عن التبعية للسوق الرأسمالية العالمية وعن ضالة قدرة القطاع التقليدى على امتصاص الأنتاج المحلى نظراً لركوده وجموده. بل وتدهوره فى السنوات الأخيرة.

٣ ـ ١ ـ الزراعة الالية وتدمير القطاع التقليدى :ـ

لقد قامت مفاهيم التنمية الاقتصادية فى بلادنا. ومنذ أيام الاحتلال البريطانى وحتى الان، على خلق قطاع زراعى حديث هدفه الانتاج لتلبية احتياجات البلدان الرأسمالية

المتقدمة من الموارد الخام الزراعية، وعلى اعتبار القطاع التقليدى مصدراً لاحتياجات المشاريع الزراعية من الأيدى العاملة الرخيصة - ومع الوعى العام وتطوير احتياجات العالم الرأسمالى والبنية الاجتماعية لأنظمة ما بعد الاستقلال أصبح القطاع التقليدى مصدراً هاماً للأيدى العاملة الرخيصة وللعديد من المنتجات الزراعية النقدية فى نفس الوقت - وهو تطور وصل مداه البعيد تحت ظل النظام المايوى وخططه الاقتصادية والاجتماعية كاشفاً كل أبعاده الماساوية المدمرة . . وجوهر هذا التطور يتركز فى التوسع الافقى للقطاع الزراعى الحديث المرتبط باحتياجات التصدير، لا باحتياجات المكان الاساسية وعلى حساب القطاع التقليدى، الزراعى والحيوانى، والى درجة التغول الكامل عليه. وكانت النتيجة تدمير القطاع التقليدى بدرجة أصبح فيها عاجزاً حتى عن القيام بدوره التاريخى فى سد أحتياجاته الاساسية وعاجزاً في نفس الوقت عن التكامل مع قطاعات الاقتصاد الوطنى الاخرى بشكل يخدم قضية التطور والتقدم العام فى البلاد ككل.

لقد كانت خطة التنمية العشرية (١٩٦٠ - ١٩٧٠م) هى بداية هذا التوسع خلال فترة ما بعد الاستقلال، حيث نتج عنها قيام مشروعات المناقل، القربة والتوسع فى الزراعة الالية وغيرها. . والتى أدت الى تضخم حجم المديونية الخارجية وقتها. ثم وجد هذا التوسع امتدادته خلال الفترة المايوية فى مشاريع الرهد، السوكى مشاريع السكر فى كنانه وعسلاية وغيرها. وقد تركز هذا الاتجاه، بشكل رئيسى فى قطاع الزراعة الالية - فقد اضافت الخطة الخمسية لهذا القطاع حوالى ٨ر٢ مليون فدان. أما الخطة الستيه فقد اضافت اليه حوالى ٦ ملايين فدان بينما خصص البرنامج الاساسى للتنمية الزراعية فى مرحلته الاولى مبلغ مائة مليون جنية لنفس القطاع وفى الفترة الممتدة من ١٩٧٤م الى ١٩٨٤م ارتفعت مساحة مشاريع الزراعة الالية الخاصة بالذرة والسمسم والقطن وحدها من ٢ر٣ مليون فدان الارقام وحدها تعكس لنا التوسع الافقى الكبير الذى شهده قطاع الزراعة الالية خلال العشر سنوات الاخيرة بحيث اصبح يمتد فى مناطق شاسعة من القضارف شرقاً الى جنوب كردفان ودارفور غرباً، مروراً بجنوب الجزيرة والنيل الأبيض.

وفى هذا القطاع بالذات كانت نتائج التوسع الأفقى دماراً قد تستحيل معالجته. . وهو الذى يتلخص فى فقدان مناطق واسعة من الاراضى الزراعية لخصوبتها، وتبديد

موارد البلاد الطبيعية، وخاصة المراعى والغابات. وتغويض الاقتصاديات التقليدية، وتحويل السكان الى أجراء أو دفعهن للهجرة الداخلية والخارجية الخ.. فقد أدت مكننة الزراعة فى حزام شايع يمتد من مدينة كسلا والقضارف حتى جنوب دارفور، دون أن يرتبط ذلك بنظام محدد لصيانة التربة عن طريق نظام الدورات الزراعية والأسمدة، الى فقدان معظم اراضى تلك المناطق لخصوبتها وقد انعكس ذلك فى شكل صارخ فى تدنى انتاجية الأراضى، حيث انخفضت انتاجية الذرة فى منطقة القضارف مثلا من ٤٢ طن عام ١٩٦٨م الى حوالى ٢٥ طن عام ١٩٧٨م.. ثم الى ١٤٩ طن عام ١٩٨٤م. وانخفضت انتاجية السمسم من ١٦ طن الى ١٣ ثم ١ طن خلال نفس الفترة. وهذه الظاهرة تنطبق على مختلف مناطق الزراعة الالية. ويمكن القول بان فقدان الارض لخصوبتها هو السبب الرئيسى فى زحف المشاريع الزراعية جهة الغرب، باتجاه جنوب الجزيرة والنيل الأبيض أولا ثم الى جنوب كردفان ودارفور فى السنوات الاخيرة.. فبعد أن تفقد الأراضى خصوبتها وتتدنى أنتاجية الفدان يتحول أصحاب المشاريع الى الاراضى المجاورة الأكثر خصوبة وانتاجية. وذلك لأن ما يهمهم هو العائد السريع، ولا علاقة لهم بقضية المحافظة على الارض ومواردها الطبيعية. وبذلك أصبحت الزراعة الالية قناعاً لما يمكن أن يسمى بالتنجيم الزراعى، أى استغلال الارض الزراعية بنفس الطريقة التى تستخرج بها الثروات المعدنية غير القابلة للتجديد..

والوجه الآخر لهذا النمط من التنمية هو تأثيرها على مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للقبائل البدوية، التى تشكل نسبة كبيرة من السكان. وذلك بشكل أدى بالفعل الى خلخلة التوازن الاجتماعى التقليدى الموروث فى حياة السكان ـ فلقد إفترشت مشاريع الزراعة الالية أقساماً هامة من مناطق الرعى ومناطق الزراعة التقليدية التى يعتمد عليها هؤلاء السكان فى معاشهم وحياتهم وأدى ذلك الى تدمير مواردهم الطبيعية وتقويض أقتصادياتهم التقليدية بشكل شبه كامل دون أن توفر لهم بديلاً مضموناً ومستمراً وأدى ايضاً الى نضوب موارد الرزق التكميلية لقطاع واسع من السكان، كان يعيش اصلاً على حد الكفاف. الأمر الذى إضطرهم للتحول الى أجراء موسميين فى تلك المشاريع أو دفعهم للهجرة الداخلية والخارجية. ولذلك كان طبيعياً أن تنفجر الصراعات القبلية، بشكل واسع وخطير، حول مراكز المياه بعد أن استولت المشاريع

الـزراعية على معظمها. وكان طبيعياً، أيضاً أن تضطر مجموعات السكان الرحل الى الاستقرار، بطريقة عشوائية. حول مراكز المياه والمراعى المحدودة، الأمر الذى أدى الى توسيع وتعميق مشكلة التصحر فى البلاد.

أن هذا الواقع، مع استمرار حالة الجفاف فى السنوات الاخيرة. قد جعل من الحديث عن امتلاك السودان لفائض كبير من الأراضى الزراعية ومناطق الرعى والغابات مجرد لغو لا علاقة بما ظل يجرى فى أرض الواقع طوال السنوات الستة عشر الماضية.. لأن معظم تلك المناطق قد تحول الى منـاطق صحراوية وشبه صحراوية والى بيئة طاردة فقدت مقـومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك نتيجة للتوسع الكبير الذى شهده قطاع الزراعة الالية خلال تلك السنوات حيث قفزت مساحاتها الكلية من ٦٩٦ ألف فدان عام ١٩٦١م الى ٦ر١ مليون فدان عام ١٩٦٩م ثم الى أكثر من ٩ مليون فدان عام ١٩٨٤م.

أن المكانة الهامة التى ظلت تحتلها الزراعة الالية، خلال السنوات السابقة، فى مجمل القـطاع الـزراعى تعـود الى اسبـاب عامـة تتعلق بتطور التركيب الطبقى فى المجتمع السودانى. واخرى خاصة بقطاع الزراعة الالية نفسه. هذه الاسباب هى التى أدت إلى التوسع الكبير فى مشاريع الزراعة الالية وزحفها السريع للسيطرة على مناطق واسعة من الأراضى الـزراعية فى البلاد. وهذه الأسباب نفسها هى التى أدت إلى اتساع الآثار السلبية لتلك المشاريع على مناطق واسعة من البلاد ومن ثم كان تأثيرها الخطير والكبير فى مجمل مسار الاقتصاد الوطنى. فأهم العوامل التى ظلت، ولا تزال، تدفع رأس المال الخاص، المحلى والأجنبى، للاستثمار فى هذا القطاع بدلاً منن القطاع الزراعة المروية، مثلاً، تتمثل فى خصوبة الأراضى، وأنخفاض تكاليف الانتاج، وتوفير الايدى العاملة الموسمية الرخيصة، مقارنة بالأوضاع فى الزراعة المروية، وفى هذا الخصوص فان بعض الدراسات تقدر تكلفة استصلاح الفدان الواحد فى أراضى الزراعة المروية بما يعادل عشرة أضعـاف تكلفة الفدان فى أراضى الزراعة المطرية الألية ومع ذلك فان العامل الحاسم فى تعاظم الاستثمارات فى هذا القطاع يظل مرتبطاً بالنمو المتزايد فى وزن الفئات الرأسمالية المختلفة، وفى ازدياد سيطرة رأس المال الأجنبى على المواقع الهامة فى الاقتصاد الوطنى خلال فترة الحكم المايوى. الذى وفر لها قدراً واسعاً من حرية الحركة والنشاط لم تعـرفـه من قبل. خاصـة بعد أن استكمل الركائز الاساسية الدكتاتورية

ويضاف الى ذلك أن أراضى الزراعة المطربة تسمح بالزراعة الواسعة وأن قانون الاستثمار الزراعى يمنح المستثمر امتيازات واسعة ومتعددة مثل ايجار الارض بسعر رخيص ولفترة تمتد الى خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد. وتوفر العمالة الموسمية الرخيصة القادمة من مناطق مختلفة تملك أي خبرة فى التنظيم النقابى والسياسى الخ . .

أن هذه العوامل الثلاثة تشكل البعد الآخر للحرية الواسعة المتوفرة لرأس المال الخاص، المحلى والأجنبى لامتصاص الحد الاقصى من الفائض الاقتصادى وبأقل تكلفة وفى اقصر وقت ممكن - ونجد فى التصديقات التى منحت حتى عام ١٩٧٦م فقط اشارة واضحة لمدى جاذبية هذه الحرية لرأس المال الأجنبى مثلاً، وذلك لان عقود ايجاراتها تقترب فى الواقع من مواصفات الملكية الاقطاعية. . ففى خمسة فقط من تلك العقود بلغت المساحة الكلية المستأجرة لشركات المانية غربية وامريكية وخليجية. بمشاركة محدودة لرأس المال المحلى الخاص بحوالى الـ ١١ مليون فدان، موزعة على مشاريع تتراوح مساحتها بين مليون وخمسة ملايين فدان، مخصصة لانتاج الحبوب والماشية لاجل التصدير للخارج - والواقع أن مشاركة رأس المال المحلى الخاص فى مثل هذا النوع من الاستثمار الواسع والكبير يرجع الى ضخامة رأس المال المطلوب، وتعقيدات استصلاح الأراضى وغير ذلك من المشاكل. ولذلك لجأ لمشاركة رأس المال الاجنبى الذى أصبح، الان، يحل مواقع هامة فى قطاع الزراهعة الالية. ومن هنا فان اطلاق العنان لرأس المال الخاص،

الاجنبى والمحلى، للاستثمار فى هذا القطاع هو سبب ونتيجة، فى نفس الوقت، للنمو المتزايد فى وزن الفئات البرجوازية المختلفة فى المجتمع ولازدياد نفوذ رأس المال الأجنبى فى البلاد.

وفيما يتعلق برأس المال الخاص المحلى فقد جاءت الفئات التى اتجهت للاستثمار فى قطاع الزراعة الالية من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل فى :-

اولاً :- كبار موظفى الدولة من المدنيين والعسكريين وأركان وسدنة النظام المايوى فى مجالس الشعب والاتحاد الاشتراكى والمناصب الوزارية الخ . . .

ثانياً :- البرجوازية وشبه التجارية فى المدن والعواصم المختلفة الخ . .

ثالثاً: ـ قيادات الادارة الاهلية المنحلة الـخ. . لقد كانت هذه الفئات قادرة على انتهاز فرصة الحصول على الربح السريع والواسع التى تتيحها لها سياسة الدولة فى هذا القطاع والمتمثلة فى مساحة الارض الواسعة والرخيصة، وفى خدمات البنك الزراعى وقروضه الميسرة، الخ. . وذلك ليس فقط بسبب امتلاكها لرأس المال المطلوب للاستثمار وإنما، أيضاً، بسبب امتلاكها لمداخل الاتصال بمركز اتخاذ القرار والسلطة بما فى ذلك الأفساد والرشوة، وأيضاً بسبب رغبة النظام المايوى نفسه فى تمتين جسوره مع هذه الفئات ومع قوى رأس المال الخاص، المحلى والأجنبى، التى اصبحت تسيطر على أكثر من ٧٠٪ من مساحة الاراضى المزروعة ـ وترافق ذلك، بالضرورة، مع تمركز الثروة عند عدد محدود من المستثمرين بسبب احتكارهم لعدد كبير من المشاريع. وبسبب قدرتهم على شراء المحاصيل الفائضة وتخزينها فان الحصول على إمكانيات التخزين المطلوبة أو المعروفة المسبقة بقرار السماح بالتصدير تيسره العلاقات المباشرة والواسعة مع مركز اتخاذ القرار وأركان السلطة. . وزمن جهة أخرى فأن ازدياد وزن وحجم هذه الفئات البرجوازية فى المجتمع. خاصة بعد دخول رأس المال الأجنبى والعربى فى قطاع الزراعة الآلية. قد مكنها من تكريس سياسات الدولة فى القطاع الزراعى فى مجمله بشكل يخدم مصالحها الطبقية الضيقة ومن ترشيح نفوذها السياسى والأجتماعى فى البلاد. ولذلك لا يمكننا مثلاً. أن نعزل قرارات النظام المايوى الديكتاتورى بتصفية نظام الشراكة الثلاثية وفتح المجال أمام رأس المال الخاص فى قطاع الزراعة المرويه عن تعاظم حجم ونفوذ طبقة الرأسمالية الزراعية فى قطاعى الزراعة الألية والمروية على السواء.

أن طابع الاستنزاف الذى ظل يميز الاستثمارات فى قطاع الزراعة الالية. على نحو ما سبق ذكره، يرتبط ايضاً بضآلة ومحدودية نسبة الارباح التى يقوم أصحاب المشاريع باعادة استثمارها فى مناطق الزراعة الالية. وذلك بالرغم من ضخامة حجم تلك الأرباح التى وصلت الى أكثر من خمسين الف جنيه فى مشروع الآلف فدان بمنطقة الرنك مثلاً. ـ وهذا يعنى أن رأسمالية الزراعة الآلية لا تساهم بأى قدر ملموس فى تنمية وتطوير مناطق الزراعة الآلية. وانما تقوم بتصدير الفائض الاقتصادى الذى تستنزفه من تلك المناطق الى المدن والعواصم حيث يعاد إستثماره فى التجارة والعقارات والنشاطات الطفيلية، المعروفة، وفى اشباع النزعة الاستهلاكية للفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية الخ. .



يا ليتك تحفظ العهد والامانة للشعب الذى احبك وكرمك الله فى حبه لك فقتلته ومزقته وهربت فاين من الله تذهب وتهرب؟

وبالتالى فأن عملية التراكم الرأسمالى تتم فى خارج مناطق المشاريع الزراعية الأمر الذى لا يحرم هذه المناطق من أى فرصة للتنمية والتطور. فقط. وإنما يحرمها أيضاً من المحافظة على كيانها الاقتصادى والاجتماعى بعد أن أقامت مشاريع الزراعة الالية مواردها الطبيعية (مناطق الرعى. الأراضى الزراعية، الغابات) وبتحطيم قواها المنتجة وتخريب مجتمعاتها وتحويلها الى بيئات طاردة.. وتلك هى الأزمة التى خلفتها الزراعة الالية وتغلوها على مناطق تلك المجتمعات. وهذا الواقع هو أيضاً السبب فى تفاقم آثار الجفاف والتصحر التى تتجسد الآن فى مجاعة تشمل أكثر من نصف سكان البلاد. حسب آخر احصائيات عام ١٩٨٤/٨٥م. وخاصة فى مناطق الغرب والشرق والجنوب. والسبب المباشر فى كل ذلك هو سياسات التوسع الزراعى الافقى المرتبط بتحقيق أقصى الأرباح بأقل تكلفة ممكنة والمعزول عن أى مفهوم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة. فقد ظلت هذه السياسات هى المسيطرة حتى عندما حاولت الدولة توجيه الاهتمام نحو الأكتفاء الذاتى فى الموارد الغذائية الرئيسية عن طريق استراتيجية الأستثمار الغذائى (١٩٧٧ ـ ١٩٨٥م).. وتجسد ذلك فى الأعتماد على الزراعة الالية لتحقيق ذلك الهدف، بدلاً من الاعتماد على تطوير وتحديث القطاع التقليدى عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة وتدعيم دور القطاع العام فى النشاط الزراعى العام ـ وكانت النتيجة اهمال القطاع التقليدى وتصفية القطاع العام فى مجال الزراعة الالية واطلاق يد القطاع الخاص المحلى والاجنبى لاستنزاف خيرات الارياف وتحطيم مجتمعاتها ومواردها الطبيعية وافقار جماهيرها لمصلحة فئة محدودة من المجتمع.

٣ ـ ٢ ـ تمكين الرأسمالية الزراعية فى قطاع الزراعة المروية:ـ

وفى قطاع الزراعة المروية. أيضاً تتكرر نفس الظاهرة.. فآلاف من السكان يرغمون على البحث عن مصادر الرزق المضمون فى بلدان الغربة وفى أطراف المدن المتكدسة بالبشر. وذلك بسبب تدهور الشروط الاقتصادية والاجتماعية فى مشاريع الزراعة المروية التى لم تعد تلبى احتياجاتهم المعيشية ـ فقد ظلت اوضاع تلك المشاريع تتدهور بصورة مضطرده خلال السنوات الماضية بحيث أصبحت تنتج نصف ما كانت تنتجه من القطن والفول والذرة ـ وأدى ذلك بصورة تلقائية الى تدهور الأوضاع المعيشية للمزارعين بالأضافة الى مجموعات البدو والرعاة الذين يعيشون فى وحول مناطق المشاريع الجديدة

مثل السوكى والرهد وكنانة وغيرها . . نتيجة لذلك المزارعون انفسهم مضطرين للهجرة الداخلية أو الخارجية وترك الحواشة للزوجة أو المشاركة فيها كذا لم يتوفر من يشتريها والأرتفاع الكبير فى نسبة النساء العاملات فى مشروع الجزيرة، مثلاً كما تلاحظ الأحصائيات الحكومية الرسمية، هو تجسيد حى للعلاقة الوثيقة بين تدنى عائدات المزارعين من الانتاج وبين ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية . . واذا كانت تلك هى حال مشروع الجزيرة الذى كان يشكل العمود الفقرى للاقتصاد الوطنى، والمصدر الأساسى لتمويل الميزانية العامة وميزانية التنمية فى الفترات السابقة، فان المشاريع المروية الجديدة. هى الأخرى، لم تنج من حالة التدهور. فقد انحدر انتاج القطن فى مشروع الرهد. مثلاً منذ موسمه الاول (١٩٧٧/١٩٧٨م) والى عام ١٩٨١/٨٠م بنسبة النصف تقريباً، الأمر الذى أدى الى تدهور دخول المزارعين وهذا التدهور يتعدى ظروف وأسباب تدنى الأنتاج ليتصل بعامل اضافى هو قيام علاقات الانتاج فى المشروع على أساس الحساب الفردى وليس أساس نظام الشر اكة الثلاثية، كما كان الحال، وقتها، فى مشروع الجزيرة ومشاريع الزراعة المروية الاخرى. وكان ذلك استجابة لضغوط البنك الدولى لتغيير علاقات الانتاج فى القطاع الزراعى المروى فى اتجاه تصفية نظام الشراكة الثلاثية وتوسيع فرص نشاط رأس المال الخاص. والواقع أن البنك الدولى ظل يضغط فى هذا الاتجاه منذ السنوات الاخيرة للحكم العسكرى الاول. وخلال فترة ما بعد ثورة أكتوبر المجيدة ولكن صمود حركة المزارعين، والحركة الجماهيرية الديمقراطية فى عمومها، لم يمكنه من تحقيق أغراضه ثم تجددت الضغوط مع الحكم المايوى وتمثلت أولى إستجابات الطغمة المايوية فى فرض نظام الحساب الفردى فى مشروع السوكى ومشروع الرهد، ثم فى مشروع الجزيرة وبقية المشاريع الاخرى فى عام ١٩٨١م بالرغم من مقاومة حركة المزارعين التى عبرت عن نفسها فى اضراب موسم ٧٩/ ١٩٨٠ م ضد فرض ضريبة المياه فى مشروع الجزيرة، وبذلك اكتملت سيطرة البنك الدولى واتجاهاته الرأسمالية على قطاع الزراعة المروية لمصلحة أغنياء المزارعين والرأسمالية الزراعية. وعلى حساب الالاف من فقراء المزارعين والعمال الزراعيين الذين يرتبط دخلهم المحدود بالأوضاع السائدة فى هذا القطاع واذا كان نظام الشراكة الثلاثية قد ظل يضمن لهم حداً معقولاً من العائدات. بالرغم من عيوبه الكثيرة. فإن فرض نظام الحساب المشترك لم

يترك لهم الخيار فى البحث عن مصدر رزق آخر بعد أن فقدت الحواشة قيمتها كمؤسسة اقتصادية مجزية ولذلك اضطر الالاف من هؤلاء الى الهجرة الداخلية أو الخارجية ومن بينهم مجموعات كبيرة من السكان الذين تغولت مشاريع الزراعة المروية على حد الكفاف الذى كانت تنتجه لهم الزراعة التقليدية. ولذلك تغير اسلوب حياتهم التقليدية القديمة دون أن تضمن لهم حتى توفر هذا الحد الأدنى من الكفاف واستمراره.

أن الحصيلة النهـائية للسياسات الزراعية التى ظل ينتهجها النظام المايوى. طيلة السنوات السابقة تتجسد الان فى إنكماش أنتاجية القطاع الزراعى فى مجملة. وفى أنتشار المجـاعة، وتفاقم آثار الجفاف والتصحر. . وفشل تلك السياسات لا يتحدد فى عدم تحقيق وعدم الاكتفاء الذاتى فى السلع الغذائية الاساسية فقط. أيضاً، فى افقار جماهير الريف لمصلحة ثراء فئة محدودة من المجتمع، وفى تشوية التطور الاجتماعى فى البلاد وتوسيع فجوة التفاوت فى الدخول بين المدن والارياف. .

الفصل الثانى



يا نميرى الشعب يلهث وراء الماء فى الابار خلال فترة حكمك الـ١٦عام فماذا وفرت له . . غير الجوع والعطش؟

قطاع البنيات الهيكلية الأساسية

أن الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية المايوية لا تنحصر فى تخريب القبطاع الزراعى أو الصناعى وحدهما وإنما تمتد لتشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطنى الاخرى ومن ضمنها قطاع البنيات الهيكلية الاساسية. فقد بدأ النظام المايوى منذ صدور برنامج العمل المرحلى فى عام ١٩٧٢م اهتمامه بهذا القطاع بشكل عام وبالطرق البرية يشكل خاص وكان من المخطط أن تشمل شبكة الطرق كافة اقاليم البلاد وأن يرتفع طولها الى أكثر من ٢٥٠٠ / كم بنهاية عام ١٩٨٢/٨٣م ولكن طبيعة المنهج الاقتصادى المايوى ونمط التنمية الرأسمالية الجشع الذى كان ينتهجه النظام المايوى المباد قد أدى الى تحويل تلك الطرق الى قنوات لامتصاص جهد البسطاء من ابناء الشعب وثروة البلاد بدلاً من أن تكون أداة لتطوير تنمية الاقاليم المختلفة ودعم الوحدة الوطنية وربط البلاد بالعالم الخارجى وخاصة محيطها العربى والافريقى وبهذا المعنى فإن دور هذه الشبكة لم يختلف عن الدور الذى لعبته السكة الحديد ايام الاحتلال البريطانى. فقد كانت هذه الاخيرة فى البداية ترتبط بأهداف سياسية وعسكرية ثم تحولت بعد انشاء ميناء بوتسودان ومشروع الجزيرة الى جزء لا يتجزأ من سياسة النظام الاستعمارى التى حولت السودان الى مزرعة لتلبية احتياجات بريطانيا والدول الاوربية الاخرى من القطن والموارد الزراعية الاخرى والى سوق مضمون لمنتجاتها المصنعة. إذن فأن اهتمام النظام المايوى بتطوير البنى

الهيكلية الاساسية (الطرق البرية. المطارات، الموانى، المواصلات السلكية واللاسلكية الخ..) لم يخرج من اطار هذه الحدود. وذلك بحكم المفاهيم والممارسات التى كانت تقف خلف ذلك الاهتمام ـ وهى نفس الحدود التى حكمت سياساته فى القطاع الزراعى كما سبقت الاشارة. ففى ظل سلطة سياسية باعت الوطن للاجنبي وسرقت قوت الشعب بفقد التوسع الذى حدث فى بعض تلك المجالات مغزاه الايجابى ودوافعه السليمة لخدمة البلاد والاقتصاد الوطنى عموماً ليتحول الى استجابة لحاجة حيوية يتطلبها قطاع التصدير والاستيراد وأصحاب الاستثمارات والتجار، المحليين والاجانب، الذين يقفون خلفه، ويؤكد ذلك أن طاقة السكة الحديد المتناقصة لم تكن كافية، وقتها لتلبية احتياجات قطاع التجارة الخارجية المتزايدة. كما أن انفتاح قطاع النقل البرى قد فجر معه منبعاً هاماً لنمو بعض فروع النشاط الطفيلى.. فقد ارتفع عدد وسائل النقل والشاحنات والبصات مثلا من ١٨ الف الى ٢٤ الف خلال الفترة.. ١٩٧٠م/ ١٩٧٥م، أى قبيل ان يستكمل بناء الطرق البرية نفسها وذلك لان الطبيعة السهلة والبسيطة لهذا النوع من الاستثمارات، والذى يتميز بسرعة عائداته وضخامة أرباحه، كانت تقف خلف توجه قسم هام من استثمارات رأس المال العربى البترولى الى هذا المجال سواء كان ذلك بشكل مباشر أو خلال المشاركة مع الحكومة أو القطاع الخاص المحلى..

ومن هنا يبقى مفهوما لماذا كانت الحكومات العربية والحكومات الاخرى والمنظمات الدولية الدائرة فى فلكها هى المصدر الرئيسى لمعظم المكون الاجنبى فى استثمارات الطرق البرية فهذه الحكومات والمنظمات التابعة لها تعرف أن تلك الاستثمارات ستعود عليه بتعويض مضاعف فى كافة المستويات وفى وقت قصير نسبياً ـ إذ بالاضافة الى استرداد الديون بفوائدها فى المدى البعيد، هناك أرباح شركات النقل كتعويض فى المدى القصير أيضاً، والدور الهام الذى يلعبه قطاع النقل البرى، وبقية البنيات الاساسية، بالنسبة للاستثمارات الغربية فى قطاعات البترول والزراعة والصناعة وغيرها. ويضاف الى ذلك تنمية فئات برجوازية جديدة مرتبطة بنفوذ رأس المال الغربي، فى حد ذاته، يعتبر تعويضاً سياسياً لا يقدر بثمن.. ومن هنا يصبح التوسع فى الطرق البرية. فى تلك الظروف المحددة، اداة هامة لتسهيل عملية النهب الواسع، الذى تمارسه الفئات الرأسمالية المحلية وقوى رأس المال الاجنبى، وفى نفس الوقت يصبح من السهل تفسير ازدياد معاناة

المواطنين فى الحصول على احتياجاتهم من المواد التموينية وغيرها كلما زاد التوسع فى الطرق وليس العكس ـ وبجانب كل ذلك فأن هذا التطور يدخل كعامل أضافى فى مجموعة العوامل التى تتحكم فى تكريس وتعميق ظاهرة التطور الغير متساوى بين اقاليم البلاد المختلفة. . فقد أدى هذا التوسع فى الطرق، ضمن الظروف الاقتصادية المحددة التى كانت تعيشها بلادنا، الى تحركات سكانية واسعة فرضها انكماش انتاجية القطاع الزراعى وتدهور الاوضاع المعيشية فى الأرياف. ونتج عن ذلك أن تحولت عملية النماذج السكانى، التى تمت من خلال تلك التحركات، الى عملية عشوائية فرضتها ظروف قاهرة بدلاً من أن تكون نتاجاً لخطة علمية مدروسة تستوعب الاثار السلبية والايجابية لتطور شبكة الطرق، والتطور الغير متساوى بين اقاليم البلاد المختلفة. . وفى غياب كل ذلك تكدست المدن بالبشر العاطلين وشبه العاطلين عن العمل، وانتشرت العادات الاستهلاكية البرجوازية الضارة فى الارياف. . وهو ما يمكن اعتباره تخريباً فى صميم المجتمع السودانى، وتدميراً لوحدته الوطنية كمحصلة نهائية لمجمل سياسات النظام الديكتاتوى المايوى المباد.

أن اتجاه التوسع فى الطرق بالنسبة للطبقة المايوية الحاكمة وحلفائها كانت له اهدافه السياسية. وفى مقدمة هذه الاهداف كانت هناك الأهداف الأمنية والسياسية المتعلقة بسرعة التحرك لمواجهة الاضطرابات المعادية فى الاقاليم والمناطق المتخلفة. . وقد برز ذلك، بشكل صارخ، فى خطاب رأس النظام المايوى المباد امام الاجتماع الموسع لمكتبه السياسى فى ١٦/٦/١٩٨١م حيث شرح أهمية الطرق البرية فى مقاومة اضرابات نقابة السكة الحديد خلال تلك الفترة. . وهو نفس الخطاب الذى ألمح فيه للمغزى السياسى والامنى لمشروع آخر من مشاريع البنيات الاساسية وهو خط أنابيب الخرطوم بورتسودان باعتباره يحقق نفس الهدف. . أى أضعاف الوزن السياسى والاقتصادى لنقابة عمال السكة الحديد. وذلك بالطبع يتناقض، بشكل كامل، مع الدعاية الواسعة التى أحيط بها المشروع فى وقت سابق والتى كانت تركز على دوره فى الاسراع بنقل واردات النفط الى داخل البلاد، وبالتالى حل أزمة الوقود المزمنة والعتيقة. .

وهكذا مثلما كان حفر قناة السويس أهم مشاريع البنيات الاساسية فى مصر طريقها الوقوع فى قبضة الاحتلال البريطانى المباشر من خلال تورطها فى الديون الخارجية. فأن مشاريع البنيات الاساسية فى السودان ظلت تشكل هى الأخرى أحدى مسالك البلاد

للوقوع فى قبضة الاستعمار الحديث وشركاته المتعددة الجنسية . . هذا التحليل لا ينفى بالطبع الجوانب الايجابية للطرق البرية ، وغيرها من البنيات الهيكلية الاساسية ، ولكنه يحاول فقط وضعها ضمن اطارها السياسى والاقتصادى الصحيح . . أى ضمن الاطار العام لنمط التنمية المايوى . .

الاقتصاد الوطني وسيطرة الشركات

١ ـ سيطرة تامة على قطاع البترول :

بعد أن انكشفت حقيقة التضليل الذى كان يمارسه النظام الديكتاتورى المايوى المباد تحت شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. قام رأس النظام بنفسه. فى البداية. بأثارة احلام الثراء البترولى الفردى والجماعى. وذلك فى اعقاب الاعلان عن الاكتشافات البترولية فى منتصف عام ١٩٧٩م. . وبعد ذلك امتلأت وسائل الاعلام بصور عن عينات البترول المرتقب. وباحاديث وتصريحات متتالية حول حجم الاكتشافات ونوعها وتأثيراتها على مستقبل السودان الخ. . ومع مرور الوقت وأنكشاف حقيقة الاحتياطى المكتشف تراجع خط استخدام البترول لمحاصرة السخط الشعبى واحتوائه الى مواقع الحديث عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية للثروة البترولية الخ. . ولكن كل ذلك لم يكن كافياً لطمس الحقائق وانكشافها امام اعين الشعب. فالنظام الديكتاتورى المباد لم يكن حريصاً على طمس حقيقة حجم الاحتياطى المكتشف فقط. وانما كان أيضاً حريصاً على طمس حقيقة علاقته مع شركة شيفرون بشكل خاص والشركات الاخرى بشكل عام والمسألة الاخيرة هى الأكثر أهمية حتى ولو كان انتاج السودان من البترول سيصل الى حجم انتاج السعودية الحالى كما كانت تقول الاشاعات التى اطلقت فى البداية. . اللهم اذا كانت هذه القضية قد حسمت الان بعد أن قدرت الارقام الرسمية احتياطى البترول المكتشف فى حدود الـ ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون برميل قابلة للاستغلال التجارى. فأن السؤال الحقيقى هو من سيمتلك هذه الثروة؟ الشركات أم السودان؟ وكيف سيتم استغلالها؟. . لمصلحة السودان أم لمصلحة الشركات وسوقها الرأسمالية العالمية؟. . فالكمية لا تهم كثيراً اذا لم ترتبط بطريقة استغلالها والاستفادة منها. . ولنا تجربتنا فى هذا الجانب حيث تحولت ثروة الزراعة الهائلة الى مرتع لقوى النهب الداخلى والخارجى حتى

اصبح حد الكفاف حلما بعيدا بالنسبة للغالبية العظمى من ابناء الشعب. وذلك نتيجة للسياسات الخرقاء التى ظل ينتهجها المايوى المباد طوال سنوات عمره. وإذا لم تتحقق من علاقة تلك الشركات بالدولة وكيفية استغلال الثروة الجديدة فقد يحدث لها ما حدث حتى للثروة الزراعية التى لا تنضب. وإذا كانت الدولة تصر طوال سنوات عمرها على عدم كشف تفاصيل بنود الاتفاق مع تلك الشركات وخاصة شركة شيفرون حتى لاجهزتها التشريعية والتنفيذية (مجلس الشعب والوزراء) فأن ذلك أصبح أمراً لا قيمة له بعد أن تكفل تطور الاوضاع الفعلى بفضح طبيعة الاتفاق التى تقوم على نهب ثروة البلاد والتحكم فى قرارات الدولة السياسية والاقتصادية.

ان العلاقة بين شركات النفط والبلدان المضيفة خلال العشرين عاما الأخيرة، وخاصة بعد تكوين منظمة البلدان المنتجة للنفط.. فقد تجاوز الصراع الطويل والمعقد بين الطرفين مثل هذه الشروط المجحفة حيث استطاعت دول محافظة، مثل السعودية والكويت مثلا انتزاع حق النظر فى شروط الاتفاق بعد بداية الاستثمار، والى الوصول الى صيغة المشاركة الفعلية أما فى العراق فقد استطاعت حكومة الوطنية السيطرة على عملية التنقيب والاستثمار والتسويق بكاملها وأكثر من ذلك حتى السادات استطاع التوصل الى اتفاقيات ملائمة لما يجرى فى المنطقة والعالم من تطورات.. المهم اذا ما علمنا ان شركة شيفرون هى فرع من شركة استاندرد أوبل أوف كليفورنيا الامريكية، أحد الشركات العالمية السبع التى تحتكر ٧٠٪ من صناعة النفط فى العالم، وتلعب دوراً اسساسياً واقتصادياً هاماً فى تقرير اتجاهات السياسة الامريكية، يصبح واضحاً أن دخولها للسودان بهذه الشروط. والامتيازات لم يكن صدفة ولا نتيجة لافضلية عروضها بل هو أمتداد لخضوع الطغمة المايوية المبادة للهيمنة الامبريالية بوجه خاص.

وعندما يتحول قرار استغلال الكميات المكتشفة للاستهلاك الداخلى من خلال مصفاة كوستى بطريقة مفاجئة الى قرار بانشاء خط انابيب بانتيو - بورتسودان لتصدير النفط المكتشف بعد أن أوشك مشروع المصفاة على البدء فى التنفيذ تأكد لنا قدرة الشركة على فرض أولوية مصالحها على مصالح السودان الذى ظل يعانى لسنوات عديدة من أزمة الطاقة. فالمشروعات (مشروع الانابيب ومشروع المصفاة) يشتركان فى مزابا عديدة مثل

توفير بعض العملات الصعبة، ولكن الثانى يمتاز عن الاول، بشكل واضح، فى نواحى متعددة منها قلة التكاليف. بما يوازى نصف التكلفة الكلية، وتوفير جزء نسبى من احتياجات البترول فى داخل البلاد، وأستخدام العمالة المحلية وتدريبها، وتنشيط صناعات محلية مرتبطة بالمصفاة وصناعة البترول، وتطوير المناطق المحلية حول المصفاة الخ. . ومع ذلك فأن أختيار المصفاة لم يصمد أمام ضغوط الشركة لتأمين مصالحها الخاصة وفرض رأيها بأنشاء خط الانابيب والأستغناء عن فكرة المصفاة. . فلماذا حدث ذلك التحول؟ الا يعكس ذلك قدرة الشركة، منذ ذلك الوقت. على التأثر فى اتخاذ أخطر القرارات السياسية والاقتصادية فى البلاد؟ أى قبل أن تبدأ فى الانتاج وفى استكمال قدراتها السياسية والاقتصادية. واذا ما تذكرنا التاريخ السياسى لشركات البترول فى المنطقة وفى العالم الثالث، فليس من الصعب تصور ما سيحدث للسودان مع نمو المركز المالى الاقتصادى لهذه الشركة. ويكفى أن نذكر موقفها فى ايران عندما قام مصدق بتأميم النفط عام ١٩٥٢م، وموقف شركة الـ (أى. تى. تى) من حكومة اللندى فى شيلى وموقف بريطانيا وفرنسا واسرائيل من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م وموقف شركة نفط العراق المتعنت قبل تأميمها عام ١٩٧٢م وبعد ذلك التاريخ الخ وغيرها من المواقف المعروفة. .

أن الامتيازات التى تتمتع بها شركة شيفرون والشركات الاخرى لا تتوقف فهى تتمتع بحرية استخدام العمال الاجانب دون علم مكتب العمل، وباعفاءات جمركية واسعة، بل وبلغ بها الامر الى حد انشاء أسطول نقل نهرى خاص بها بدلا من الاعتماد على هيئة النقل النهرى، وغير ذلك من الامتيازات والتسهيلات. . وبالاضافة الى ذلك فأن الحكومة لا تملك. ربما حتى الان، أى قدرة فى مراقبة نشاط تلك الشركات ومتابعة حساباتها، وهذه مسألة خطيرة. ولعل أخطر نتائجها قيام شركة شيفرون بتهريب اليورانيوم من السودان الى الخارج كما نشرت صحف عام ١٩٨٢م، وتضخيم مصروفاتها التى ستسترد من الانتاج، وتخطيط نشاطها وفق خططها ومصالحه وليس وفق خطط ومصالح السودان. واذا كان النظام الديكتاتورى المايوى المباد قد ظل عاجزاً عن مقاومة أى ضغوط من قبل الشركة كما حدث فى موضوع المصفاة فأن ذلك يعنى خضوعه الكامل لخططها وتوجهاتها. وأخطر ما فى تلك التوجهات هو توطيد اتجاهات الانتاج من أجل التصدير الذى يجعل من الانجازات الاقتصادية فى البلاد مجرد أنابيب متعددة لاستنزاف

الثروات الوطنية لمصلحة مراكز السيطرة الرأسمالية العالمية فى الخارج وحلفائها فى الداخل من الرأسمالية الطفيلية عملاء رأس المال الاجنبى وهو نفس الاتجاه الذى لمسناه فى عمليات التنمية الزراعية وتوسيع الطرق البرية فى الصفحات القليلة السابقة.

ـ ٢ ـ تغلغل رأس المال الأجنبى فى القطاع الصناعى:

أن اتجاه سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على مواقع هامة فى الاقتصاد الوطنى لا يقتصر فقط على قطاع البترول والزراعة وإنما يشمل أيضاً مواقع هامة فى قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.. ففى نفس هذا الاطار، مثلاً. تدخل شركة مصنع سكر كنانة الذى ينتج حوالى ٣٠٠ الف طن من السكر، ويعتبر من أبرز انجازات الطبقة المايوية المبادة. وبالتالى يمكن أعتباره نموذجاً مكبراً لخصائص الاستثمار التى ظهرت من خلال تحليل النماذج السابقة فى قطاعات الزراعة و البنيات الاساسية والبترولية.. وكذلك لنماذج الاستثمار الصناعى فى القطاعين العام والخاص التى شهدتها السنوات العشر الاخيرة. فمشروع سكر كنانه كان يشكل فى مرحلته الاولى الوجه الاقتصادى للصلة المتزايدة بين الطغمة المايوية المبادة والشركات المتعددة الجنسية، ممثلة فى شركة لونرو، بعد الدور السياسى الذى لعبته الاخيرة فى انقلاب ٢٢ يوليو ١٩٧١م ـ وفى عام ١٩٨١م بدأ أنتاجه متأخراً ثلاث سنوات عن ميعاده المحدد، وبتكلفة تجاوزت أربعة اضعاف التكلفة المقدرة له فى البداية ـ فقد أرتفعت التكلفة من ١٢٥ مليون دولار الى ٦١٣ مليون دولار، وقد تصل الى أكثر من ألف مليون عند استكمال المصنع لطاقته القصوى.. حدث كل ذلك بسبب سوء التخطيط والتنفيذ المرتبط بظروف النظام المايوى نفسه بالاضافة الى الفساد والصرف البذخى فى أدارة المشروع العليا ـ وبجانب ذلك فأن ولادة فكرة المشروع فى مناخ العلاقة الخفية بين شركة لونرو ورأس المال النفطى العربى، ممثلاً بشركة الخليج العالمية وبعض كبار المسئولين السياسيين والتنفيذيين فى أجهزة النظام المايوى. هى التى ضمنت له التمتع بامتيازات تسهيلات واسعة لم تحظ بها أى شركة أخرى.

فقد تجاوزت تلك الامتيازات كافة التسهيلات الواردة فى قوانين الاستثمار الصناعى التى تنظم عملية تغلغل رأس المال الأجنبى فى بلادنا.. مثل الاعفاء من الجمارك وقيود الاستيراد والضرائب المباشرة لفترة عشر سنوات بدلاً من خمس سنوات كما ينص القانون،

ومنح الشركة ٣٠٠ ألف فدان من أجود الارض الخالية من الموانع بسعر رمزى لا يتجاوز العشرة قروش للفدان الواحد ولمدة خمسين عاماً. فى الوقت الذى لا تصل فيه حاجة المصنع الى ثلث تلك المساحة، وحيث ينص القانون بأيجار الارض لمدة خمسة وعشرين عاماً فقط. وهناك ايضاً المزايا الأخرى مثل أولويات النقل. وتوفير الأيدى العاملة، الاتفاق الحكومى على بعض أنواع البنيات الاساسية مثل الطرق الفرعية والحماية العسكرية والأمنية للمنشآت الخ.. ومع تقدم كل هذه الخدمات والامتيازات فأن حكومة السودان لا تملك سوى ٣٠٪ فقط من أسهم المشروع بينما تذهب بقية الاسهم لمصلحة عدد من الشركات الاجنبية وحكومتى الكويت والسعودية. وينص الاتفاق على أن تقوم حكومة السودان بشراء أنتاج المصنع بأسعار تحدد وفقاً لتكاليف الانتاج وليس وفقاً لاسعار السوق الجارية. فيما يتعلق بألـ ١٥٠ الف طن الاولى.. ثم بالعملة الصعبة بالنسبة لاى كمية فوق هذا الرقم.. وذلك يعنى أن بلادنا ستدفع أسعاراً أعلى بكثير من الاسعار العالمية السائدة لان سعر السكر المحلى سيتضمن التضخم الفظيع فى تكلفة إنشاء المصنع.. كما أن شرط الدفع بالعملة الصعبة يعنى تقريباً. الاستيراد من الخارج. كما لو كان المصنع مقاماً خارج السودان.. المهم. من كل ذلك يبدو أن دافع الضرائب المواطن السودانى. هو الذى يتحمل كافة مخاطر وتكاليف مشروع سكر كنانة المتضخمة.. ليس فى الوقت الحاضر فقط.. وأنما أيضاً فى المستقبل. وذلك لان عليه أن يتحمل عبء سداد الديون التى استلفتها الحكومة لدفع نصيبها فى رأسمال الشركة مع فوائدها. وعليه أيضاً أن يتحمل عبء التأثيرات السلبية لتركيز موارد الدولة المحدودة على مشروع سكر كنانة الأمر الذى أدى الى أهمال صيانة وتعمير المشاريع الاخرى بما فيها مشروع الجزيرة. وذلك دون أن يحقق المصنع حتى هدفه الاول وهو المساهمة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من انتاج السكر. والواقع أن العكس هو الذى حدث. فقد أنتهى الأمر برفع اسعار السكر تدريجيا حتى وصلت درجة سحب الدعم الحكومى بشكل كامل فى عام ١٩٨١م وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتى عن طريق تخفيض حجم الاستهلاك العام ومن هنا تأكد صحة المعلومات المتسربة من بعض مراكز المعلومات والتى تقول أن بعض الدوائر المؤثرة داخل الطبقة المايوية الحاكمة. والواقعة تحت النفوذ الغربى العام. ونتيجة لممارسات الفساد والرشوة التى برعت فيها الشركات المتعددة الجنسية. هى التى كانت تقف خلف موافقة الدولة على فكرة قيام شركة سكر كنانة بحجمها وتصميمها

الحاليين. وذلك بالرغم من الاعتراضات الجادة التى أبداها بعض الفنيين السودانيين والاجانب.

أما الحديث عن القوى المحيطة بالمشروع فلم يكن سوى تبجح دعائى لم يفلح فى تجميل الواقع البشع الذى يضع المشروع كخطوة كبيرة فى اتجاه تسلم أدارة الاقتصاد الوطنى لقوى رأس المال الاجنبى، وعملائه المحليين من كبار البروقراطيين المستمتعين بمزايا المرتبات العالية وشروط المعيشة الممتازة فى الشركة. وبعض أقسام الرأسمالية الطفيلية من المقاولين والمتعهدين بالاضافة الى اركان النظام المايوى الديكتاتورى.. أما قوى الشعب المحيطة بالمشروع فأنها لم تحصد سوى الدمار والخراب حيث تحول السكان الى اجراء يومية ونصف يومية يعيشون نمط حياة يتناقض كلية مع نمط حياة ادارة المصنع.. وهذه الظاهرة هى ظاهرة عامة تنطبق على كافة الصناعات الاخرى التى يشارك فيها رأس المال الأجنبى مثل مصنع الاطارات ومصنع السماد وغيرها.

٣ ـ القطاع المصرفى وتنمية الفئات الرأسمالية:

شهد القطاع المصرفى تطورات هامة خلال فترة الحكم المايوى المباد. فقد تحول بنك السودان البنك المركزى الى أدارة سياسية تابعة لرأس النظام الديكتاتورى الفردى. وفقد أستقلاليته ودوره فى الاشراف على السياسة النقدية فى البلاد وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطنى.. وفتحت الدولة الباب على مصراعية لقيام بنوك القطاع الخاص المحلية والمشتركة والاجنبية والمتعددة الجنسية وبدأت هذه البنوك فى السيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفى وتوجيهه لخدمة مصالحها ومصالح الفئات الاجتماعية المرتبطة بها.. وكانت هذه التطورات قد توافقت، بشكل مقصود. مع أكتمال أجراءات سياسات الانفتاح الاقتصادى وأشاعة الاتجاهات الليبرالية فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى.. وكما هو واضح، قد أعادت هذه التطورات للبنوك الأجنبية نفوذها بشكل أكثر وأوسع مما كان عليه الحال خلال ايام الاحتلال البريطانى.. وضمن هذا الاطار كان دور الجهاد المصرفى طوال سنوات الحكم المايوى المباد يتمثل فى تمويل عجوزات الموازنة

للدولة وفى تنمية الفئات الرأسمالية وخاصة الرأسمالية التجارية والطفيلية . . .

وبالفعل فقد أرتفعت مديونية الحكومة ومؤسسات القطاع العام لبنك السودان من حوالى الخمسين مليوناً من الجهات عام ١٩٧٠م الى أكثر من ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٤م . . وهذا الحجم الكبير من المديونية الداخلية ظل يشكل أحد الاسباب الأساسية لأرتفاع حجم المعروض من النقود من ٨٥ مليون عام ١٩٧٠م الى أكثر من ٢٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٤م . . أى أكثر من ثلاثين ضعفاً خلال الستة عشر عاماً الاخيرة . .

هذا الحجم الكبير من المديونية كان يوجهه بشكل رئيسى الى مجالات الانفاق الحكومى الاستهلاكى ، وخاصة مجالات الأدارة العامة وحماية النظام الديكتاتورى . . بالاضافة الى مشاريع التنمية الفاشلة .

أما البنوك التجارية ، البنوك المؤممة وبنوك القطاع الخاص فقد كان دورها محدداً فى تنمية الفئات الرأسمالية ، وخاصة فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية . . إذ إرتفعت مديونية البنوك التجارية للقطاع الخاص من ٧٥ مليوناً عام ١٩٧٠ م الى أكثر من ١٦٠٠ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٨٤م . . وفى هذه الحالة يستوى دور البنوك المؤممة مع دور البنوك الاجنبية والمشتركة . فكل من هذه البنوك يقوم بتغطية تمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الاعمال ، أى مساعدتهم لتنمية نشاطاتهم الاقتصادية وتراكم ثرواتهم المنقولة وغير المنقولة . . وهذا هو السبب الحقيقى فى أزدياد عدد البنوك التجارية ، بمختلف تسمياتها ، العاملة فى البلاد فى الفترة الأخيرة . . وحول هذه القضية ، بالذات ، يهمنا ، هنا تسجيل ملاحظتين هامتين هما :ـ

أولاً :ـ أن هذه البنوك تعتمد فى نشاطها التمويلى ، بشكل رئيسى على ما فى طرفها من ودائع وليس على رأسمالها الخاص . . فالملاحظ أن مجموع سلفياتها يفوق بنسبة كبيرة رأسمالها المصرح به ويتجاوز السقوطات التى يحددها بنك السودان . . . فقد كانت السلفيات التى أصدرها أحد البنوك الاجنبية تشكل ما يفوق الـ ٣٢٢٪ بالنسبة لودائعه . أى أنه كان يتصرف بشكل لا يتوفر فيه أى قدر من الشروط الاقتصادية السليمة . . . . وهذا المثل ينطبق على معظم البنوك التجارية وخاصة الأجنبية والمشتركة . . ومن خلال ذلك ظلت هذه البنوك تحقق أرباحاً ضخمة أعتماداً على

مواردها من الودائع ودون المساهمة فى تنمية القاعدة الأنتاجية للاقتصاد الوطنى .
ثانياً :ـ أن معظم نشاطات هذه البنوك تتجه ، بشكل الى المجالات ذات العائد المضمون والسريع . . أى مجالات التجارة والعقارات وسوق العملات وما شابهها . . أما المجالات المنتجة (الزراعة والصناعة) فأنها لا تجد الا إهتماماً ضعيفاً . . فأكثر من ٧٨٪ من قروض البنوك الأجنبية تتجه الى مجالات التجارة والخدمات ، وأكثر من ٧٥٪ من قروض أحد البنوك الإسلامية تتجه نحو مجالات التجارة والخدمات ، بينما لا يتجه للمجالات المنتجة سوى ٣٪ منها فقط . . ولهذا السبب ، بالذات ، كانت ضخامة الارباح التى تجنيها هذه البنوك . . وكان دورها فى تنمية الفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية وليس أدل على ذلك من مئات المليونيرات الجدد الذين ظهروا خلال السنوات الأخيرة . .

المهم أن هذه الظروف . مجتمعة . هى التى حددت دور القطاع المصرفى والبنوك الخاصة ، بالذات ، فى الفترة الماضية وأدت الى ارتباطه بخدمة الطبقة المايوية الحاكمة وحلفائها من الرأسمالية الطفيلية وعملاء رأس المال الأجنبى وعصابات السوق السوداء .

ذلك بالاضافة الى دورها فى تبديد موارد البلاد من العملات الصعبة وتهريب جزء هام منها الى مراكزها فى الخارج والنتيجة المباشرة لمثل هذه النشاطات تمثلت فى تعميق أزمة الاقتصاد الوطنى وتسريع معدلات التضخم والغلاء . وبالتالى تمكين فئة محدودة من المجتمع من الثراء السريع على حساب أفقار الملايين من العمال و المزارعين والموظفين .

٤ ـ أتجاهات التجارة الخارجية :ـ

وفى نفس هذا الاتجاه سارت التجارة الخارجية التى تشكل مجالاً هاماً من مجالات نشاط البنوك التجارية . . فالمعروف أن التجارة الخارجية تحتل موقعاً هاماً داخل أطار الاقتصاد الوطنى . وذلك لأنها تمثل ما يقارب الـ ٣٨٪ من أجمالى الناتج المحلى . ولأنها تشكل مصدراً أساسياً لاحتياجات البلاد من العملات الصعبة . . وفى الفترة الأخيرة

قامت السلطات المايوية بألغاء نظام الأتفاقيات التجارية الثنائية الذى كان يربط السودان بعـدد كبـير من بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية ويشمل عدد كبير من السلع المصـدرة والمستوردة . . وباسم (تحرير التجارة الخارجية) من القيود قام النظام المايوى بأطـلاق أيدى القطاع الخا ص فى قطاع التجارة الخارجية بشكل لا يتوفر له حتى فى البلدان الـرأسمالية العتيقة . . فماذا كانت النتيجة؟ . . لمعرفة ذلك يمكننا التركيز على النقاط التالية :ـ

اولاً :ـ إن واردات السـودان لا تزال تغلب عليهـا السلع الاستهـلاكية الـترفيهية والـوسيطة . . فقد أرتفعت قيمة وأردات السلع الاستهلاكية من ٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤/٧٥م الى حوالى الـ ٤٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨٣ . . وضمن هذا الأطار

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية من ٦٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤/٧٥م الى ٢٧٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨٣م أى أن قيمة واردات السلع الاستهلاكية تضاعفت أكثر من خمس مرات، وتضاعفت الواردات الغذائية أكثر من أربع مرات خلال الفترة المذكورة.

هذا بينما ارتفعت واردات السلع الوسيطة من ١١٧ مليون جنيه الى حوالى الـ٤٣٠ مليون جنيه، وقيمة واردات السلع الرأسمالية من ٩٠ مليونا الى حوالى الـ٤١٠ ملايين من الجنيهات خلال نفس الفترة.

ثانيا : ان الفجوة بين قيمة الصادرات والواردات (عجز الميزان التجارى) قد ارتفعت من ١٧٢ مليونا من الجنيهات عام ١٩٧٤/٧٥ م الى أكثر من ١٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٤م . . وهذا يعنى ان العجز فى الميزان التجارى فى السنوات الأخيرة ظل يتسع

ويتفـاقم بشكـل متـزايد . . ونتيجة لذلك، ولارتفاع أعباء خدمة المديونية الخارجية، وضعف وتوقف المساعدات والقروض الخارجية فى السنوات الأخيرة . . لكل ذلك ازداد العجز فى ميزان المدفوعات وتفاقم الى درجة عجزت فيها الدولة عن معالجته أو السيطرة عليه وهو الأمر الذى دفعها للخضوع المذل لشروط المؤسسات المالية العالمية.

ثالثا : ان أكثر من ٤٥٪ من صادرات السودان تتجه الى الأسواق الرأسمالية وخاصة بلدان مجموعة السوق الأوروبية المشتركة . . واكثر من ٥٥٪ من وارداته يأتى من نفس هذه الأسواق . . وذلك يعنى ان تجارة السودان الخارجية لا تزال ترتبط بالسوق الرأسمالية العالمية . . وهو واقع تاريخى يرجع الى أيام الاحتلال البريطانى . . وجاءت ظروف النظام الـديكتاتـورى المايوى المباد لترسخه وتعمقه على حساب علاقات السودان مع اطاره الـطبيعى التـاريخى والحضارى المتمثل فى الوطن العربى والبلدان الأفريقية والآسيوية فالواضح أن علاقات السودان التجارية مع البلدان العربية مثلا، لا تتعدى الـ٧٪ من مجمل معاملاته التجارية الخارجية وفى السنوات الأخيرة كانت دون هذه النسبة . .

من هذه الحقـائق تصـل الى أن قطاع التجـارة الخارجية كان كغيره من القطاعات الأخرى، مسخرا لخدمة الفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية . . وذلك بفعل السياسات التجـارية الخـاطئـة التى كان ينتهجها النظام المباد، والتى تمثلت فى تخلى الدولة عن السيطرة على التجـارة الخارجية واخضاعها لاحتياجات جماهير الشعب الوطنى بشكل عام . . فامتـلأت الأسـواق بالسلع الاستهلاكية والترفية فى الوقت الذى انعدمت فيه السلع الضرورية للمعيشة والعلاج والانتاج . . ومن خلال ذلك انفتح باب الثراء واسعا امام فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية وتسرب جزء هام من الفائض الاقتصادى للبلاد بحكم علاقاتها غير المتكافئة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة وسيطرة رأس المال الأجنبى على مواقع هامة فى مجمل قطاعات الاقتصاد الوطنى . .

أكبر قدر من الربح بأقل تكلفة ممكنة . . وهو هدف ضيق ومحدود لا يهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة . . ولذلك ظلت معزولة عن محيطها الجغرافى والسكانى . . واذا كنا هنا قد ركزنا الحديث على مصنع سكر كنانة، دون غيره من المصانع

الأخرى . . فذلك لأن مصنع كنانة يمثل النموذج المتكامل لتغلغل رأس المال الأجنبى فى القطاع الصناعى . . ولكنه ليس الشكل الوحيد فالواقع ان التطور الرئيسى الذى حدث فى القطاع العام الصناعى خلال السنوات العشر الأخيرة يتمثل فى تغلغل رأس المال الأجنبى وتعاظم نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات بشكل خاص، فى داخله . . واذا

كان هذا الوضع قد اتخذ شكل السيطرة الكاملة على قطاع صناعة استخراج البترول والسيطرة شبه الكاملة، كما هو الحال فى مصنع سكر كنانة، مثلا فاننا نجده فى مجال الصناعات الاخرى يتخذ شكل المشاركة مع رأس المال الخاص المحلى والحكومى بنسب متفاوتة ومختلفة بين صناعة وأخرى.

٧ ـ تفكيك القطاع العام:

يلاحظ ان النموذج (الكنانى) قد بدأ ينتشر بصورة سريعة ليشمل ايضا مصانع القطاع الخاص، وذلك عن طريق اشتراك القطاع الخاص، المحلى والاجنبى، فى ملكيتها بحجة انقاذها واصلاحها . . وهى حجة لا تختلف عن حجة التركيز على الصناعات الاستراتيجية التى روجت عام ١٩٨١م عند بيع بعض الصناعات (شركة النيل الازرق للتغليف، مصانع الحلويات الخ . .) للقطاع الخاص ومن قبلها حجة تصحيح تجاوزات تأميمات عام ١٩٧٠م ـ والواقع ان هذه الحجج هى مجرد ذريعة للمضى فى طريق اشاعة الاتجاهات الليبرالية فى الاقتصاد السودانى واخضاع البلاد للنهج الرأسمالى التبعى بصورة كاملة . . فخسارات مؤسسات القطاع العام لا علاقة لها بنوعية ملكيتها . . اذ ان من اسباب ذلك ترتبط بالسياسات الاقتصادية للدولة والتى أدت الى تدهور الانتاج والمرافق العامة عموما، والى تدهور الظروف المعيشية لعاملين خلال فترة الحكم المايوى المباد . . وهى اسباب اصبحت محل اجماع كامل من قبل رجال الاعمال والمؤسسات المالية الدولية التى تقفز من اقرار هذه الحقيقة الى ضرورة تصفية القطاع العام وتحويل مؤسساته للقطاع الخاص . وهو اتجاه لا يشمل فقط المصانع الصغيرة وانما، ايضا المؤسسات الاستراتيجية التى ظلت مملوكة للدولة منذ ايام الاحتلال البريطانى مثل السكة حديد والخطوط الجوية السودانية ومشروع الجزيرة ومواصلات العاصمة والهيئة المركزية للكهرباء والمياه الخ . .

فقد ظل البنك الدولى يمارس ضغوطه منذ منتصف الستينات لالغاء نظام الشراكة الثلاثية الذى كان يقوم عليه مشروع الجزيرة واستبداله بنظام الحساب الفردى، وزيادة مساحة الحواشة الى اربعة اضعاف حجمها الحالى، وتحويل عمليات الحلج وتوفير مدخلات الانتاج لرأس المال الخاص الخ . . ثم تعززت هذه الضغوط فى ظل السلطة المايوية المبادة لتصبح برنامجا كاملا لتفكيك القطاع العام بمجمله، بل وخلق انماط جديدة من علاقات الانتاج الرأسمالية. والهدف من وراء كل ذلك هو خلق المناخ الاقتصادى الملائم لتوسيع قاعدة الفئات الرأسمالية التى تشكل الضمان الاساسى لسير البلاد فى طريق النهج الرأسمالى التبعى القائم - وهكذا فان مصيرا مشابها لما آل اليه الحال فى قطاع السكر كان ينتظر مصانع النسيج الحكومية التسع بما فيها مصنع الكناف، وذلك عن طريق تحويلها كخطوة اولى فى هذا الاتجاه الى شركات مساهمة عامة . . وبما ان اتجاهات البنك الدولى التى تقوم على مبدأ الربحية التجارية فقط قد اصبحت خطا رسميا تبنته الدولة وتم تطبيقه عمليا فى العديد من المرافق العامة مثل الخطوط الجوية وهيئة التعدين السودانية فقد كان من المقرر تحويل القطاع العام الصناعى بكاملة الى شركات عامة يشارك فيها القطاع الخاص المحلى والاجنبى . .

وبحكم عملية التداخل بين اختصاصات بعض الوزارات الحكومية وتلك المؤسسات فان السير فى هذا الاتجاه سيؤدى حتما لأن تفقد تلك الوزارات وظيفتها وضرورة وجودها، كما هو حال وزارة الرى ومصلحة الجيولوجيا بحكم ارتباط الاولى بمصانع السكر، وارتباط الثانية بهيئة التعدين السودانية . . وينسحب هذا الامر ايضا على المرافق العامة الاكثر ارتباطا باحتياجات المواطنين مثل هيئة الكهرباء والمياه، والسكة حديد وغيرها، وخاصة وان اجراءات تحويل الثانية الى قطاع خاص كانت قد بدأت فعلا بتشكيل لجنة الدراسة (لجنة ابراهيم عبيدالله)

اما فى المجال الزراعى فقد وصل تغول رأس المال الخاص المحلى والاجنبى حتى الآن الى درجة الحصول على امتيازات وتسهيلات تقترب من الحقوق والامتيازات التى كان يتمتع بها القطاع فى العصور الوسطى فبعد ان قطع التطور الاجتماعى فى السودان شوطا كبيرا فى القضاء على اشكال العلاقات الاقطاعية فى البلاد جاءت سياسة التوسع فى الزراعة المطرية وتحول مشاريع الزراعة المروية الى القطاع الخاص لتعيد الحياة فى شرايين

تلك الاشكال من جديد وذلك تحت ضغط صندوق النقد الدولى. والاوساط المحافظة العربية والمحلية. فقد بدأت تلك السياسة بمنح ملايين الافدنة للافراد وشركات القطاع الخاص، المحلى والاجنبى فى ظل امتيازات وظروف تمكن المستثمرين من امتصاص فائض اقتصادى يقارب الفائض الذى كان يمتصه الاقطاعى من جهد المزارعين وبالتالى فانه لم يعد ينقص هؤلاء فى هذا الجانب سوى الشكل القانونى لملكية الارض التى تمتلكها الدولة وبالاضافة الى ذلك، فقد اصبح قطاع البنوك والمصارف يسير فى نفس الاتجاه حيث لا تتجاوز بنوك القطاع العام العشرة من بين الـ٢٣ بنكا العاملة فى البلاد كما ان تسويق محصول الصمغ يتم عن طريق شركة امتياز يسيطر القطاع الخاص على ٧٠٪ من اسهمها. . المهم ان السير فى هذا الاتجاه يعكس تملص الدول عن مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه تنمية موارد البلاد وامكانياتها لصالح ابنائها وبناتها. . ويتمثل ذلك بشكل صارخ فى ايقاف تنفيذ الخطة الستية منذ عامها الاول، وفى تصفية القطاع العام الخ. . ثم وصل نهايته بقرار سحب الدعم الحكومى للسلع الاستهلاكية الضرورية لحياة الشعب. . وبذلك تخلت الدولة عن مسؤوليتها المباشرة تجاه شعبها لتتحول الى مجرد حارس ليلى امنى لمصالح الطبقة الحاكمة وحلفائها المحليين والخارجين. . وهو المفهوم الرأسمالى التقليدى الذى تخلت عنه حتى البلدان الرأسمالية العنيفة منذ بدايات القرن العشرين.

لقد ارتبط التطور التاريخى للدولة السودانية الحديثة بوجود قطاع عام يشمل العديد من المؤسسات التجارية والصناعية والمشاريع الزراعية والمرافق العامة وذلك منذ ايام الاحتلال البريطانى. ثم تطور هذا القطاع خلال فترات ما بعد الاستقلال، ولعب دورا قياديا وهاما فى التطور الاجتماعى والاقتصادى، وذلك بالرغم من استمرار سيطرة القوى الرأسمالية وشبه الاقطاعية على مقاليد الحكم وجهاز الدولة طوال تلك الفترات، ولكن السلطة المايوية المبادة تتنكر لهذا الدور التاريخى المشهود للقطاع العام لتقوم بتصفية دوره الاجتماعى لصالح رأس المال الخاص المحلى والاجنبى، وتحصر مهام الدولة فقط فى الجوانب المتعلقة بتسهيل الاستثمار الخاص، وتوفير حمايته بواسطة اجهزتها القمعية وقوانينها الاستثنائية، وعن طريق التضليل الاعلامى المكرر بل انها تتملص حتى من مهام الخدمات الصحية والتعليمية وذلك بفعل عاملين رئيسيين هما تزايد الانقسام

الطبقى فى المجتمع بين اقلية محدودة تتجمع تحت ايديها معظم ثروات البلاد واغلبية الشعب التى تعيش على حد الكفاف. . والعامل الثانى هو التدهور المستمر فى اداء جهاز الدولة. . فهذه الاقلية المحدودة تقوم الآن بمحاولات جادة لفرض النظام التعليمى والصحى الذى يناسب تطلعاتها وامكانياتها (المدارس والمستشفيات الخاصة، العلاج والدراسة فى الخارج الخ. .) اى ان محاولاتها هذه قد تؤدى فى القريب العاجل الى تقليص مهام الدولة فى هذه المجالات كما فعلت فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة. . وبالاضافة الى ذلك فان تدهور مستوى الخدمات الى اقل من حدها الادنى سيجبر غالبية المقتدرين على الاستغناء عنها او ارهاق ميزانيتها لاستكمال جوانب النقص كما هو حادث فعلا الآن. .

ومن هنا لم يكن غريبا اتفاق النظام المايوى المباد مع بعض دوائر رأس المال الكورى الجنوبى، ولا محاولة ابوبكر عوض الاخيرة للتقدم بطلب وبعد انتفاضة مارس ابريل المجيدة، لانشاء محطة تلفزيونية تجارية كخطوة هامة فى اتجاه تصفية دور القطاع العام فى مجال الاعلام. . وبذلك لا تتبقى فى النهاية الا القليل من الوزارات فى المركز والاقاليم. . والحديث المكرر عن الوقاية الادارية وتحسين الاداء، وما شابه ذلك من احاديث ليس لها من معنى سوى تضليل الجماهير وتقين رؤيتها.

وعلى النقيض من ذلك، فان بعض ما سمى بوزارات السيادة وبالذات وزارة الدفاع واجهزة الأمن والشرطة، قد صارت تشهد ازدهار لا مثيل له، وصل الى حد التسليم للمؤسسة العسكرية الاقتصادية مثلا نشاطات استثمارية وتجارية هامة لا تتماشى مع تطور الدولة فى هذا الخصوص. وهذا الازدهار الذى يقتصر على الحجم والكفاءة الفنية للاجهزة المعنية فى مواجهة الحركة الشعبية والتراخى امام ضغوط القوى الاجنبية يتوافق تماما مع تضخم اجهزة النظام السياسية والتنفيذية التى تقوم بمهمة التعبئة الديماغوجية والتضليل الفكرى والسياسى. . اى ان الطرفين يقومان بدور واحد هو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات. . المحلية والاجنبية. ومعونات وقروض المؤسسات المالية الغربية، وذلك باصدار القوانين اللازمة لضمان نجاحها وتشمل هذه الخدمات فى المقام الاول، تأمين الاستقرار السياسى بكافة الاساليب الممكنة، وتشمل ايضا الدور الذى تقوم به بقية الوزارات فى تسهيل عمليات الاستثمار الخاص من الجوانب الادارية والفنية.

ويضاف الى ذلك ان مثل هذه النشاطات كانت ترتبط بهدف حماية النظام المايوى المباد وضمان استمراريته . . فالمؤسسة العسكرية الاقتصادية لم تكن مؤسسة اقتصادية بالمعنى العام للمؤسسة الاقتصادية ، بل كانت مؤسسة هدفها ارضاء افراد القوات المسلحة وكسبها لجانب الطبقة الحاكمة او تحييدها فى الصراع مع قوى المعارضة الشعبية والعسكرية على اقل تقدير . . ومع كل ذلك فقد حافظ جهاز الدولة على وظيفته الاستغلالية المباشرة من خلال سيطرته على مواد هائلة من الانفاق العام فى البلاد الذى تتحمل عبئه الطبقات الشعبية الكادحة حيث يفوق اسهام الضرائب غير المباشرة مساهمة الضرائب المباشرة فى الايرادات العامة .

ويتضخم هذا الجهاز بتضخم نفقاته التى اصبحت تشكل اكثر من ٣٠٪ من الدخل القومى بالرغم من ضعف كفاءته وتدهور خدماته ففى الوقت الذى يتضاعف فيه حجم المستخدمين المدنيين خمس مرات خلال العشرين عاما التى اعقبت الاستقلال . . يتضاعف حجم المستخدمين العسكريين ثلاث مرات . . هذا التضخم فى جهاز الدولة هو السبب الرئيسى فى تضخم النفقات العامة . . ولذلك فان تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى لم يؤد الى تخفيض تلك النفقات كما كانت تشيع اجهزة الاعلام . اذ ان المصروفات التى ترتبت على دعم اجهزة القمع والسيطرة وتضخم الجهاز السياسى والتنفيذى كانت كافية لارتفاع حجم الانفاق العام بمعدلات متزايدة عجز النظام الديكتاتورى المباد نفسه عن السيطرة عليها .

٨ ـ الصورة الاجمالية للوضع الاقتصادى :

فى سبتمبر عام ١٩٧٩ لخص وزير المالية حصيلة السنوات العشر الاولى من عمر النظام الديكتاتورى المباد فى النتائج التالية :

ـ وصول العجز فى الميزانية العامة للدولة الى اكثر من بليون جنيه ، تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات حتى وصل الى البليون دولار ، تضخم المديونية الخارجية وارتفاعها الى اكثر من اربع مليارات من الدولارات ، انخفاض الانتاج الى اقل من نصف حجمه فى بداية السبعينات الخ . . . واستند الى هذا التدهور المريع فى الوضع الاقتصادى العام ليبرر خضوعه ، بشكل كامل . لسياسات ونهج صندوق النقد الدولى من خلال ما سمى وقتها بالسياسات المالية الجديدة . . وفى نوفمبر ١٩٨١ تولى رأس النظام الديكتاتورى بنفسه

تأكيد حقيقة التدهور الاقتصادى حتى بعد مرور اكثر من سنتين على اعلان تلك السياسات مركزا على العجز الخطير فى ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة وتردى الانتاج فى كافة المؤسسات الاقتصادية والمرافق العامة . ثم لخص الموقف بوجود فجوة كبيرة ومتزايدة، بين الصادرات والواردات، وبين الانتاج والاستهلاك، والادخار والاستثمار. . وكالعادة ألقى بالتبعة كلها على اتجاهات التضخم العالمى، وسياسة الدعم الحكومى للسلع الاستهلاكية الضرورية، وعلى ضعف أداء جماهير العمال والمزارعين والموظفين الخ. . وبالطبع كان الاعتراف بحقية الموقف المتردى مقدمة تكتيكية هدفها فرض اجراءات تقشفية وأعباء جديدة على جماهير العاملين فى المدينة والريف. ومع ذلك كانت تلك المعلومات تتهرب من كشف الحقيقة بكاملها. والتى كان اغلبية الناس يعرفونها معرفة اليقين ويلمسونها لمس اليد وهم يجدون أنفسهم مضطرين لاجهاد طاقتهم حتى الرمق قبل الأخير ويخوضون وحل المهانة والمذلة للحصول على حد الكفاف. .

فقد انخفض الانتاج خلال الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣م الى نصف انتاج بداية السبعينات وربما أكثر من ذلك بكثير. وكان الانتاج الزراعى الذى يشكل ٤٠٪ من جملة الانتاج الوطنى يشهد تدهورا مستمرا منذ بداية السبعينات. حيث انخفض انتاج القطن من ٥ر٥ قنطار للفدان عام ١٩٦٩م الى ٧ر٢ قنطار للفدان، وانخفض انتاج الفول من ٤ قناطير الى ٥ر٢ قنطار للفدان خلال نفس الفترة، وحتى فى مشروع الزهد الجديد انخفض انتاج القطن من ٣ر٧ قنطار عام ١٩٧٠م الى ثلاثة قناطير فقط للفدان عام ١٩٨١م الخ. .

وفى كل المحاصيل الرئيسية (القطن، الذرة، الفول، الصمغ الخ. .) كانت الاسباب الاساسية لانخفاض الانتاج ترجع الى عوامل ترتبط فى معظمها بالسياسات المالية والاقتصادية التى ظل ينتهجها النظام الديكتاتورى المباد طوال عمره. . وشمل التدهور الانتاج الصناعى أيضا حيث انخفض معدل نموه السنوى من ٥ر٥٪ خلال فترة ما قبل عام ١٩٧٠م الى أقل من ٣ر١٪ خلال السنوات العشر اللاحقة امام المديونية الخارجية فقد فاقت الـ٧ مليارات فى عام ١٩٨١ ووصلت الى أكثر من ٩ مليارات فى عام ١٩٨٤م حسب اعلان وزير المالية والتخطيط السابق نفسه. . وانعكس كل ذلك على

الميزان التجارى وميزان المدفوعات . . فقد كان معدل نمو الصادرات ينخفض بنسبة ٧ر٥٪ سنويا فترة ما قبل ١٩٨٠م بينما كان معدل نمو الواردات يتصاعد بنسبة ٥ر٣٥٪ سنويا . . وفى السنوات اللاحقة تفاقم هذا الاتجاه عجزا فى ميزان المدفوعات وصل الى بليون دولار ٢ر١ بليون دولار. ٤ر١ بليون دولار فى السنوات ١٩٨٠م، ١٩٨١م على التوالى .

ونتيجة لكل ذلك ارتفعت نسبة المديونية الخارجية لاجمالى الانتاج الوطنى من ٦ر١١٪ عام ١٩٧٠م الى حوالى ٤ر٣٥٪ منه عام ١٩٧٧م واصبح سداد هذه المديونية الكبيرة يستهلك اكثر من ٣٠٪ من الايرادات العامة للدولة فى عام ١٩٨٠م واكثر من ٦٠٪ من عائدات الصادرات . بل اصبحت القروض والمعونات التى كانت تصل البلاد خلال السنوات الاخيرة تخصص لتغطية اقساط وفوائد الديون القديمة . وذلك حتى بعد جدولة بعضهـا واعفـاء بعضهـا الآخر نتيجة لتدخل سدنة النظام المباد فى واشنطن وغيرها . وكمقابل لشروط صندوق النقد العالمى المتزايد فى قسوتها . وبذلك وقعت بلادنا فريسة للحلقة الجهنمية التى تبدأ بالديون وتنتهى بها فى نفس الوقت . أن هذا الوضع المزرى المهين لكرامة الوطن وأهله يعود قبل كل شىء الى ميكانيزم المنهج الاقتصادى المايوى القائم على سيطرة النهج التصديرى فى عمليات الانتاج . وفتح الباب لتغلغل رأس المال الاجنبى فى كافة قطاعـات الـوطن . وعـلى اشـاعـة الاتجاهات الليبرالية فى الاقتصاد السودانى . وعلى النزعة الاستهلاكية الشرهة للطبقة الحاكمة . .

فهـذا الـذى أدى الى تدهور الموقف الاقتصادى العـام فى البلاد الى هذا المستوى المخيف هو الذى أدى، الى تسلم ادارة الاقتصاد الوطنى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . . ومن خلفها قوى نادى باريس وبذلك أصبحت بلادنا تعتمد «بشكل كلى» على تلك القوى فى تمويل عجوزاتها وعملياتها الاقتصادية .

بالاضـافـة الى ذلـك فان تركيب هذه الـديون يعكس اختلالا خطيرا اذ ان المنح والمساعدات لا تشكل سوى ١٠٪ منها بينما تشكل القروض المتوسطة والطويلة الاجل حوالى ٥٠٪ منها وباسعار فائدة تزيد عن ١٢٪ . والقروض القصيرة الاجل حوالى ٢٤٠ منهـا وسعـر فائـدة عالية . هذا فى الـوقت الـذى كان فيه تركيب المديونية حتى بداية

السبعينات يتكون من ١٦٪ بالنسبة للاولى ٦٤ بالنسبة للثانية و٢٠٪ فقط بالنسبة للثالثة كما ان مساهمة البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز كانت بارزة وملموسة وخطورة هذا الاحتلال له معظم هذه المديونية كان يتجمع فى الانفاق الاستهلاكى العادى. ويفسر لنا العبء الكبير الذى تتحمله بلادنا فى سداد اقساط وفوائد تلك القروض التى لم تذهب منها لمشاريع التنمية سوى اقل من مليارين فقط من الدولارات حسب بعض التقديرات المعتدلة.

وعلى مستوى الميزانية العامة للدولة نجد الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة والاستدانة من النظام المصرفى هما اللذان ظلا يشكلان المصدر الاساسى لايرادات الدولة. . فقد ارتفعت ايرادات الضرائب الغير مباشرة من ١٣ مليون فى بداية السبعينات الى ٥٦٣ مليونا عام ١٩٨٣م وارتفعت رسوم الانتاج والاستهلاك المباشرة ارتفاعا طفيفا. وفى الوقت نفسه ارتفعت مديونية الدولة من النظام المصرفى من ٢٢ مليونا عام ١٩٦٩م الى اكثر من ٣٧٧ مليونا عام ١٩٨٢م وفى الجانب الآخر تضاعف حجم الانفاق الحكومى العام من ١٠٧ ملايين جنيه عام ١٩٦٩م الى ٢٦٦٣ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤م اى انه تضاعف خلال الفترة المذكورة اكثر من ٢٢ مرة ومع ذلك فان ما يصل دافع الضرائب من هذا الانفاق الكبير لا يمثل سوى النذر اليسير فبالمقارنة مع عام ١٩٧٥م يتضح لنا ان المصروفات الادارية العامة ازدادت بنسبة ٤٠٠٪ والدفاع والامن بنسبة ٣٠٠٪، بينما لم تزد د مصروفات الخدمات الا بنسبة ٩٪ فقط وبعد عام ١٩٨٢م ارتفعت المصروفات الادارية ونفقات الامن والدفاع بنسبة ٥٠٠٪. . المهم ان النتائج المباشرة لكل ذلك تمثلت فى ارتفاع معدل التضخم بشكل سريع نتيجة للتخفيضات المتتالية التى خضع لها سعر الجنيه السودانى (حوالى ١٣ مرة منذ عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٥) وتدهور الانتاج وتزايد الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والاستدانة من النظام المصرفى. . . الخ.

وهكذا اصبح التضخم. وهو اكثر انواع الضرائب فداحة، يلتهم معظم دخول اصحاب الدخول المحدودة والثابتة من المزارعين والموظفين والحرفيين الخ. . الامر الذى ادى الى مضاعفة تكاليف المعيشة الى اكثر من ثلاثة عشر مرة بينما لم يتضاعف الحد الادنى للاجور سوى مرة واحدة طوال الستة عشر عاما الماضية. ففى خلال الفترة الممتدة

من عام ١٩٦٩م وحتى منتصف ١٩٨٥م ولم تشهد اجور ومرتبات العاملين فى قطاع الدولة سوى التغييرات التالية :

١ - حافظ الهيكل العام للاجور والمرتبات على المستوى الذى حدده كادر عام ١٩٦٨م وذلك حتى تطبيق مشروع تقويم وترتيب الوظائف فى عام ١٩٧٨م

٢- ارتفع الحد الادنى للاجور من ١٣٫٩ جنيها عام ١٩٦٩م الى ١٦٫٥ جنيها عام ١٩٧٤م، ثم الى ٢٨ جنيها عام ١٩٧٨م واخيرا الى حوالى ٣٣ جنيها عام ١٩٨٣م

٣ - كان هناك زيادة عامة فى الاجور والمرتبات عام ١٩٧٤ تراوحت بين ١٠٪ و١٢٪ .

٤ - ازداد الحد الادنى للاجور بنسبة ١٤٠٪ وبقية الاجور والمرتبات بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ الى ٦٠٪ وذلك بعد تطبيق مشروع تقويم وترتيب الوظائف عام ٩٧٨م، ثم زيادة عامة اقل عام ١٩٨٣م .

٥ - فى الفترة اللاحقة وضعت هياكل خاصة ببعض الفئات مثل القضاة والقانونيين والاطباء والقوات النظامية كما اضيفت بعض العلاوات الى مرتبات الفئات العليا فى جهاز الدولة

اما فى جانب تكاليف نفقات المعيشة فقد حدثت التطورات التالية :

١- ان معدلات التضخم والزيادة فى المستوى العام فى الاسعار كانت اكثر من ٣٣٪ فى المتوسط خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠م الى ١٩٨٣م حسب احصائيات صندوق النقد الدولى . وبعد عام ١٩٧٨م وصلت معدلات التضخم الى اكثر من ٥٠٪ حسب بعض التقديرات المعتدلة

٢- ان الارقام القياسية لتكاليف نفقات المعيشة تضاعفت بالنسبة لذوى الدخول المحدودة حوالى ثلاثة عشرة مرة وحوالى عشر مرات بالنسبة لذوى الدخول المالية وذلك خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣م

٣- ان سعر صرف الجنيه السودانى مقابل الدولار شهد تغيرات كبيرة خلال الفترة السابقة يمكن تلخيصها فى الاتى :

السنة	سعر صرف الجنيه بالدولار
١٩٧٠	٢٫٨٧٢
١٩٧٨	٢٫٥
١٩٨٢	٠٫٧٦٩

١٩٨٥ (يوليو)
السعر ـ ٤٠٠ر٠
سعر البنوك ـ ٢٠٨ر٠
السوق الاسود ـ ٢٠٠ر٠

وذلك يعنى ان قيمة الجنيه قد انخفضت خلا ل الفترة المذكورة بنسبة اكثر من ٨٠٪ اذ كان يعادل ثلاث دولارات تقريبا عام ١٩٧٨م وهو الآن يعادل اقل من ربع دولار تقريبا.

٤ـ منذ عام ١٩٨١م استكملت الدولة سياستها برفع الدعم الحكومى عن السلع الضرورية (السكر، الدقيق، البترول الخ)

٥ ـ خلال نفس الفترة المذكورة ازدادت الضرائب غير المباشرة وتم تحويل العديد من المصانع والمرافق العامة الى شركات تعمل على اساس تجارى.

اذن، من هذه التطورات التى حدثت فى جانب الاجور والمرتبات ومستوى تكاليف نفقات المعيشة، تصل الى حقيقة واقع اصحاب الدخول المحدودة والثابتة وحقيقة تدهور دخولهم الحقيقية ـ وذلك لأن معدلات التضخم المتزايدة قد قامت فعلا بامتصاص كل الزيادات التى حدثت فى الاجور والمرتبات بل واكثر منها فقد ارتفع الحد الادنى للاجور عام ١٩٨٢م مثلا بنسبة ١٤٠٪ مقارنة بنسبة ١٩٧٠م ولكن اذا اخذنا فى الاعتبار عامل التضخم وزيادة الاسعار فاننا نجد ان الاجر الحقيقى قد تدهور بنسبة ٧٠٪ تقريبا خلال نفس الفترة وهذا هو الذى دفع بعض الاوساط النقابية لان تقدر الحد الادنى للاجور فى عام ١٩٨٠م بمائة جنيه فى الشهر وبثلاثمائة جنيه فى يوليو ١٩٨٥م اما الاجور والمرتبات فوق الحد الادنى للاجور فانها قد تأثرت بهذا التدهور بدرجات متفاوتة ولكنها كبيرة وذلك بحكم ان متوسط زياداتها لم يصل نسبة الزيادة.

التى حدثت فى الحد الادنى للأجور ولذلك فان العبء الأكبر يقع على العمال والدرجات الدنيا والمتوسطة وسط الموظفين، وعلى المزارعين والعمال الزراعيين وغيرها من الفئات الشعبية الكادحة ـ وهذه الحقيقة لا تحتاج الى بيانات ومعلومات تفصيلية فهى واقع حى تعيشه وتصطلى بنيرانه عموم الجماهير الكادحة التى لا نجد مخرجا للهروب منه الا فى الهجرة الداخلية والخارجية او العمل لتغطية العجز المتزايد فى ميزانية الاسرة.

٧ ـ محاولة العلاج او تعميق الازمة :

فى ظل المؤثرات والعلاقات السياسية والاقتصادية التى أطلقها ميكانزم النهج الاقتصادى المايوي ، كان لابد ان تتجه محاولات علاج الازمة الاقتصادية ، المتفاقمة نحو تعميقها وتوسيع نهج الانفتاح الاقتصادى الذى يشكل الاداة الرئيسية لذلك الميكانزم ـ وفى هذا الصدد فان عام ١٩٧٨م الذى اعلن فيه برنامج التركيز الاقتصادى والاصلاح المالى هو ايضا تاريخ الاعلان الرسمى لتسليم ادارة الاقتصاد الوطنى لصندوق النقد العالمى والبنك الدولى ، ومن خلفها قوى مجموعة نادى باريس . وكان الهدف من ذلك هو معالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد الوطنى يعانى منها منذ فترة طويلة . . ولكن هذه القوى ، بحكم تكوينها ومصالحها ، لا تملك سوى الانفتاح الاقتصادى كأسلوب وحيد لعلاج تلك الاختلالات . . لذلك كان برنامج التركيز الاقتصادى والاصلاح المالى يقوم على تشخيص رأسمالى للأزمة ، ويقدم وصفة علاجية تتكون اهم عناصرها من تحرير التجارة الخارجية ، وحرية تداول العملات الاجنبية وتشجيع دخول الاستثمارات الاجنبية ، وخفض الانفاق الحكومى الخ . . وذلك بصرف النظر عن الاعباء الاقتصادية والاجتماعية التى ستترتب على القاعدة الشعبية العريضة فى البلاد . وهو الامر الذى يعكس سيطرة النفوذ والمفاهيم الغربية ، وخاصة الامريكية ، على خطة الاصلاح الاقتصادى التى قام الصندوق بصياغتها والاشراف على تنفيذها ، من خلال تقارير الاداء والرقابة المباشرة من قبل خبرائه ، ومن هنا فان ما حدث كان هو وضع السودان تحت وصاية مجموعة نادى باريس ، حيث يقوم وزير المالية بتقديم تقارير دورية توضح مدى التزام حكومته بتنفيذ التعليمات المتضمنة فى البرنامج ، وحيث يقوم خبراء صندوق النقد العالمى والبنك الدولى بالمتابعة والرقابة المطلوبة . . وهى نفس الوصاية التى خضع لها اسماعيل باشا فى القرن الماضى عندما اغرق مصر فى بحر من الديون ، واذا كانت ظروف القرن الماضى قد سمحت لبريطانيا وفرنسا باحتلال مصر والاشراف المباشر على اقتصادها ، فان ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد تسمح بأكثر من صيغة وصاية نادى باريس الجارية الآن . . وهى على اى حال وصاية دولية تركز على معالجة الاعراض الخارجية للازمة وتتجنب التعرض جذورها السياسية والاجتماعية المرتبطة بجوهر الدكتاتورى الفردى . وذلك لان التعرض لتلك الجذور يعنى فك

الارتباط المتزايد بين الطبقة المايوية الحاكمة وحلفائها من الرأسمالية الطفيلية وعملاء رأس المال الاجنبى من جهة وبين مراكز النفوذ الامبريالى التى تشكل تلك الدول والمنظمات حلقاتها الرئيسية.

لقد شهدت فترة ما بعد عام ١٩٧٨م طرح العديد من البرامج بمسميات متنوعة مثل: السياسة المالية الجديدة، برنامج الانعاش الاقتصادى وغير ذلك.. ولكنها كلها كانت تنطلق من جوهر واحد هو الوصفة العلاجية التى يقدمها صندوق النقد العالمى عادة فى مثل هذه الحالات وتتمثل آراؤها الرئيسية فى: تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بهدف تشجيع الصادرات وخفض الواردات وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وجذب مدخرات المغتربين وخفض الانفاق الحكومى العام وزيادة الايرادات العامة وما شابه ذلك.. ونتيجة لذلك خضع الجنيه السودانى لتخفيضات متتالية بلغت منذ عام ١٩٧٨م وحتى الآن اكثر من اثنى عشر مرة، وبالتالى تدهورت قيمته من ٢٫٨٧ دولار عام ١٩٧٨م الى اقل من ربع دولار فى بداية عام ١٩٨٥م (اى اقل من ٢٥ سنتا) وذلك دون ان تتوقف حالة التردى والانهيار الاقتصادى فى البلاد.. واذا اضفنا الى الارقام الحقيقية وواقع انتشار المجاعة، وارتفاع تكاليف نفقات المعيشة.. واذا اضفنا الى كل ذلك احجام المغتربين عن تحويل مدخراتهم الى السودان بالقنوات الرسمية بسبب عدم استقرار سياسات الدولة، والتدهور المستمر فى قيمة الجنيه السودانى وتوقف عملية انسياب القروض الغربية والعربية الثنائية كلية، تقريبا خلال السنوات الاخيرة انتظارا لقيام السودان بسداد القروض القديمة مع فوائدها الخ.. اذا اضفنا هذه التفاصيل فان الاستمرار فى انتهاج سياسات صندوق النقد العالمى التى ثبت فشلها يؤكد عجز الطغمة المايوية الحاكمة عن الانعتاق من قبضة وصاية نادى باريس فى الخارج وعملاء رأس المال الاجنبى والرأسمالية الطفيلية فى الداخل.. فبالرغم من اجراءات التمويه الخاصة بتخفيض اعباء المعيشة التى تضمنها برنامج الانعاش الاقتصادى فى نهاية عام ١٩٨١م الا ان البرنامج، فى اساسه كان يقوم على تحميل الجماهير الشعبية عبء الانهيار الاقتصادية بصورة مباشرة وذلك عندما سحب الدعم الحكومى عن السلع الاساسية، وعندما قام بتخفيض قيمة الجنيه السودانى وبتصفية نظام الشراكة الثلاثية فى قطاع الزراعة المروية كما ان تخفيض او تعديل رسوم الانتاج على السلع المنتجة محليا لم يكن

يشكل اتجاها جادا لتركيز اسعارها او تحسين مستواها فى ظل نظام يعجز عن السيطرة على فوضى السوق وتصاعد الاسعار، بسبب استناده اساسا على قوى الدفع الرأسمالى صاحبة المصلحة فى استمرار تلك الفوضى للحصول على اكبر قدر من الارباح السهلة والسريعة . . وهو نفس السبب الذى يجعل من رفع راية اسلمة الاقتصاد الوطنى فيما بعد مجرد غطاء لفرض اعباء مالية جديدة على جماهير الشعب الكادحة لمصلحة الطبقة الحاكمة وحلفائها المحليين والخارجيين .

٨ - **التنمية المعكوسة . . او تنمية التخلف والتبعية :**

من خلال العرض السابق نصل الى ان محاولات النظام الفاشى المباد لمواجهة الازمة الاقتصادية المتفاقمة لم تحقق هدفها . . فالعكس هو الذى حدث حيث ظلت الازمة تتفاقم يوما بعد يوم وتلقى بعبئها الثقيل على جماهير المدن والارياف على السواء . . وذلك لان القاسم المشترك بين جميع تلك المحاولات هو انها كانت تتجنب مواجهة المنبع الاول والحقيقى للازمة المزمنة المتمثل فى اختيارات النظام الاساسية وفى القاعدة الاجتماعية التى يستند اليها وفى ما يتبعها من تحالفات محلية واقليمية ودولية . . وهو بالضبط ما كانت تعبر عنه الوصفات العلاجية التى يقدمها صندوق النقد العالمى والبنك الدولى وقوى نادى باريس . .

لقد اثبتت تجربة بلدان العالم الثالث ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تشمل زيادة الدخل القومى ، وبالتالى دخل الفرد بشكل مستمر فحسب وانما تشمل ايضا تغيير هيكل الانتاج وعلاقات الملكية لمصلحة غالبية الشعب المنتج ، بالاضافة الى انجاز ثورة ثقافية تستهدف اعادة صياغة الشخصية القومية استنادا للعلاقة السليمة بين تراثها القومى وروح العصر ومنجزاته فى مجال العلوم الطبيعية والانسانية . وهذا التعريف يستند الى حقيقة اولية اكدتها تجربة التاريخ فى العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى على السواء وتؤيدها

اليوم تجربة عدد من بلدان العالم الثالث وبلدان المنطقة وفى مقدمتها العراق الشقيق هذه الحقيقة تقول ان الطريق الوحيد المتاح للتنمية فى بلدان العالم الثالث هو الطريق الديمقراطى المستقل . طريق التنمية المستقلة وذلك لانه لا يمكن الدخول فى طريق التنمية الا بتخصيص نسبة معينة من دخل قوى متزايد للادخار واعادة استثماره وتوزيع الجزء الاخر بشكل يوفر القوى المنتجة نصيبها العادل من عائدات الانتاج ويمكنها من المشاركة فى صنع القرار -

السياسى والاقتصادى وفى متابعة تنفيذه على كافة المستويات اذ ان الشعور بالانتماء الى تجربة البناء الاقتصادى والاجتماعى، من خلال التمتع بمكتسباته المادية والثقافية والمشاركة فى توجيهها، يترجم نفسه فى حماس طوعى للتضحية والبذل لرفع معدلات الانتاج وترشيد استغلال موارد البلاد بشكل يؤدى الى زيادة حجم الادخار والاستثمار. . وهكذا تتكامل عناصر القدرة على التوليد الذاتى لتشكل دائرة مترابطة الحلقات تخرج البلاد من واقع التخلف، المرتبط بواقع التبعية للقوى الاجنبية فى تجربة بلدان العالم الثالث فى هذا العصر. . وضمن هذه الشروط ايضا تتعاظم القدرة على حصر العون الاجنبى فى حدوده التكميلية التى لاتهدد الاستقلال السياسى والاقتصادى بالوقوع فى قبضة الامتصاص الداخلى والخارجى. . وبدون ذلك ينفتح الطريق لنمو تلك القوى ولتمكينها من امتصاص الفائض الاقتصادى للبلاد، الامر الذى يؤدى الى الاختلال بين الاستهلاك والانتاج حيث تضطر البلاد لتغطية العجز عن طريق الاعتماد على الخارج وبذلك تتحطم حلقات الاعتماد الذاتى لتحل محلها حلقات التبعية المطلقة للقوى الاجنبية . . وهذا الوصف ينطبق حتى على زيادة الدخل الناتجة من مصدر جديد كالبترول لا يرتبط بمواصفات التنمية الاخرى وذلك لان احتلال العلاقة بين الانتاج والاستهلاك وتناقص الفائض الاقتصادى اللازم للتنمية لابد ان يؤدى الى الوقوع فى شرك القوى الاجنبية المتربصة ولابد ان ينعكس فى تدهور الانتاج، وبالتالى تدهور نصيب الفرد فى الدخل القومى.

وبهذا المعنى فان طريق التنمية المستقلة ليس مجرد شعار اجوف. . بل هو طريق محدد له مواصفات وقواه السياسية والاجتماعية المحددة. . ويمكننا اجمال اهم الشروط الضرورية للسير فى مثل هذا الطريق فى الاتى: السلطة السياسية المعبرة عن الارادة الوطنية والقومية الحرة، الالتزام بمبدأ التخطيط العلمى الشامل، وجود قطاع عام قوى وقائد لعملية التنمية، مشاركة ديمقراطية ايجابية وفعالة فى صياغة خطط التنمية ومتابعة ومراقبة تنفيذها. . ان نقطة البداية، اذن فى امتلاك الوضوح الكامل فى مفهوم التنمية، وفى توفير الشروط السياسية والاجتماعية الضرورية ومن ثم اختيار التحالفات السياسية والسياسات الاقتصادية المنسجمة مع ذلك المفهوم. ومن هنا كان مدخل التجربة المايوية فى التنمية المعكوسة التى تنمى التخلف والتبعية للقوى الاجنبية بدلا من تدعيم

الاستقلال السياسى بتنمية اقتصادية حقيقية وملموسة وذلك بحكم نهجها الرأسمالى التبعى المستند الى مفهوم الربح، وبحكم استنادها الى قوى التخلف والتبعية. صحيح ان هناك بعض مظاهر التقدم المادى المتمثلة فى المنشآت الزراعية والصناعية وغيرها.. ولكن هذه المظاهر تتحول فى غياب خط التنمية المستقلة الى شواهد على الخراب الاقتصادى وتدهور مستوى معيشة الجماهير وهوان كرامة الوطن فبعد ستة عشر عاما من التهريج بشعارات التنمية ورغم كل المنشآت فان تركيب الاقتصاد الوطنى لا يزال يحتفظ بخصائص تركيبة التخلف والتبعية التى فرضها الاستعمار البريطانى، ثم قام الاستعمار الجديد بتعميق جذورها، واذا كانت حكومات ما بعد الاستقلال قد عجزت عن اجراء تغييرات ملموسة فى تركيب الاقتصاد الوطنى المتخلف والتابع للسوق الرأسمالية العالمية فان ما قامت به الطغمة المايوية يعتبر اخطر من ذلك بكثير، حيث تسببت سياساتها ونهجها الاقتصادى فى تكريس وتعميق هذا الواقع الموروث، فقد تسببت تلك السياسات فى تدهور الدخل الوطنى ومتوسط نصيب الفرد منه مقارنا بنسبة ١٩٧٠م وارتبط ذلك بنهب واسع للثروة الوطنية وتركيز ما تبقى منها فى أيدى اجتماعية محدودة من المجتمع على حساب افتقار الجماهير الواسعة فى المدن والارياف. وهو الامر الذى أدى الى توسيع فجوة التفاوت فى مستوى المعيشة بين المناطق الحضرية والريفية، بشكل عام، وبين منطقة الوسط (الخرطوم والجزيرة) وبقية اقاليم البلاد بشكل خاص.. وفى السنوات الاخيرة تجسدت اهم مظاهر هذا التطور فى اتساع الهجرة من الارياف الى المناطق الحضرية، حيث تكدست المدن بالبشر العاطلين عن العمل.. فوفقا لتعداد السكان عام ١٩٨٣م ارتفعت نسبة سكان المدن من حوالى ٨٪ عام ١٩٥٦م الى اكثر من ٢٠٪ عام ١٩٨٣م ونصف هؤلاء تقريبا يسكن فى مدينة الخرطوم وحدها - وفى الجانب الآخر، أدت سياسات العهد المايوى ونهجه الاقتصادى الى تعميق تبعية الاقتصاد الوطنى للسوق الرأسمالية العالمية الموروثة منذ عهد الاحتلال البريطانى وذلك بادخالها فى مستوى الاندماج العضوى، وفى كافة المجالات كما سبق الذكر وتمثل ذلك بشكل بارز فى تسليم ادارة الاقتصاد الوطنى لصندوق النقد العالمى وفى تصفية القطاع العام وتحويل الدولة الى مجرد حارس ليلى امين لمصالح قوى الاستغلال المحلية والاجنبية. ومع اتساع حجم رأس المال الخاص الاجنبى والعربى البترولى المستثمر فى السودان الى اربعة

اضعاف حجمه قبل عشرة سنوات، وانتقال سيطرته من المواقع التكميلية (الصناعات الخفيفة، النقل التوزيع.. الخ) الى مواقع استراتيجية هامة (البترول، السكر، الزراعة، البنوك.. الخ) يصبح واضحا استكمال سيطرته على كل المواقع الهامة فى الاقتصاد الوطنى بما فى ذلك قطاع التصدير وبذلك يتعزز واقع التبعية للسوق الرأسمالية العالمية ويتعمق بشكل يفوق ما كان عليه فى الفترات السابقة وبالاضافة الى ذلك فان اخطر مميزات ونتائج النهج الاقتصادى المايوى (الرأسمالى التبعى) هو انتقاله بحالة عجز القوى الوطنية التقليدية عن تدعيم الاستقلال السياسى بمضمون اجتماعى واقتصادى متطور الى مستوى التفريط فى الاستقلال السياسى والسيادة الوطنية وكمبيع البلاد للاجنبى..

ويتضح هذا الجانب الجوهرى بصورة ملموسة، من خلال مقارنة التطورات الاقتصادية خلال الحقبة الاستعمارية مع تطورات فترة الثورة المهدية مثلا.. فضآلة الانجازات الاقتصادية، او حتى انعدامها خلال الفترة الاخيرة لا يقلل اطلاقا من الدور التاريخى للثورة المهدية باعتبارها ثورة شعبية تصدت لمهمة تحرير الارادة الوطنية التى تشكل الشرط الاول الضرورى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولو اتاحت لها ظروف العصر تطورا طبيعيا، او لو اتيح للحركة الوطنية الحديثة ان ترتبط بجوهر تراث الثورة المهدية. فان انجاز عملية التنمية كان سيكون ممكنا ومؤكدا اما مظاهر التقدم الاجتماعى والاقتصادى التى احدثتها قوى الاحتلال البريطانى فان مغزاها الرئيسى يتمثل فى تحطيم هذا الشرط الاول ومن ثم تكريس تخلف بلادنا وتبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية، وهو على وجه التحديد ما تمخضت عنه ايضا المظاهر المشابهة للفترة المايوية واذا كانت قوى الاحتلال البريطانى قد زرعت بذور فنائها فى القوى الاجتماعية الجديدة التى اطلقتها ظروف التغيير الا جتماعى والاقتصادى فقد فعلت الطبقة البرجوازية البيروقراطية المايوية وحلفائها نفس الشىء.. حيث ادت سياساتها الى تفاقم ازمة التطور الوطنى وتوسيع قاعدة الطبقات الشعبية الكادحة، واكدت فشل النهج الاقتصادى الرأسمالى التبعى.. بالاضافة الى تراكمات النضال ضد الدكتاتورية العسكرية الفاشية ومن اجل البديل الديمقراطى المستقل.

وهناك ايضا وجه آخر للمقارنة هو مجال التكلفة الاجتماعية والاقتصادية التى دفعتها بلادنا آبان الثورة المايوية ثمنا لتحرير الارادة الوطنية ومن بين تلك التكلفة التى دفعتها فى السنوات الاخيرة مقابل وهم التنمية المايوية فمظاهر التدهور الاقتصادى التى صاحبت الصورة المهدية كانت تضحية لابد منها فرضتها ظروف حرب التحرير الشعبية، وظروف حماية الدولة الوطنية من جيوش الغزو الاستعمارى الزاحف عليها من جهاتها الاربع . . وبرغم ضخامة التكلفة، الا انها كانت دفاعا عن حرية الارادة الوطنية التى تشكل الاساس المتين لاى اتجاه جدى نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية باهظة ومأساوية، تمثلت فى فقدات الارادة الوطنية وضياع السيادة الوطنية واستنزاف ثروات البلاد وتبديد مواردها، وتدمير نسيج الحياة التقليدية لقطاع واسع من السكان دون تطوير لبديل اجتماعى متكامل ومتماسك وفى تدهور قيمة الجنيه السودانى الذى يمثل رمز السيادة الوطنية الخ . وتجسيد كل ذلك فى مجاعة عاتية شملت اكثر من نصف السكان وظلت تكنس كل يوم الآلاف من الأطفال والشيوخ والنساء، وفى غلاء فاحش وتضخم جامح يحول حياة الملايين الى جحيم لا يطاق، ومديونية خارجية تصل الى احدى عشرة بليونا من الدولارات . . ويعنى ذلك ان البلاد ستظل تدفع هذا الثمن الغالى لسنوات طويلة واجيال عديدة . . وذلك لان محو آثار الخراب الاجتماعى والاخلاقى سيستغرق وقتا طويلا ولأن التكلفة المادية ستظل عبئا تتحمله الاجيال القادمة فى شكل سدادات لاقساط وفوائد الديون الخارجية وفى شكل نفقات واعباء هائلة لتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى . .

واذا كان هذا الوضع يشبه وضع مصر اثناء حكم اسماعيل باشا فى القرن الماضى فقد كان عزاء شعب مصر ان الباشا قد ترك قناة السويس . . اما الطبقة المايوية التى باعت الوطن وسرقت قوت الشعب فانها لم تترك لشعب السودان الا الاعباء الاجتماعية والاقتصادية الباهظة والمأساوية المخيفة .

ان سجل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبط بالنهج الاقتصادى المايوى لا يتوقف عند هذا الحد وانما يشمل ايضا حرمان البلاد من ستة عشر عاما من عمرها (اى اكثر من نصف سنوات فترة ما بعد الاستقلال السياسى) ومن امكانية بلورة بديل ديمقراطى مستقل يتجاوز قصور انظمة وحكومات فترة ما بعد الاستقلال . .

مستغربا ان تجد الحركة الجماهيرية الديمقراطية نفسها، الآن. مضطرة لأن تخوض صراع
عنيفا وطويلا لتخليص بلادنا من قبضة قوى الامبريالية الامريكية ومراكز نفوذها فى
المنطقة. وذلك لأن الارتباطات السياسية والاقتصادية التى تورط فيها النظام المايوى قد
ادت الى ضياع الاستقلال الوطنى والى توسيع قاعدة القوى الاجتماعية المرتبطة بالنفو
الامبريالى ورأس المال الاجنبى وسياسات مايو ونهجها الرأسمالى التبعى.

ملاحظات حول الدخل القومى

ان أبـرز نتائج نمط التنمية المايوية فى مستوى التركيب الاجتماعى وتوزيع الدخل القـومى فى الانقسام الاجتماعى الحاد، والواسع بين اقلية محدودة من المجتمع، يزداد ثراؤها يوما بعد يوم، وبين أغلبية يزداد حرمانها وافقارها ويتسع حجمها بشكل متزايد وخطير. . وبالرغم من عدم توفر احصائيات دقيقة وموثوقة حول توزيع الدخل القومى بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة الا ان هناك مؤشرات ودلائل حية تشير الى هذا الانقسام الاجتماعى المتزايد والى تركيز الثروة فى أيدى فئة محدودة من المجتمع على حساب افقـار الملايين من ابناء الشعب فى المدن والارياف. . وهذا يؤكده لنا تطور مساهمات القطاعات الاقتصادية الثلاث فى الناتج المحلى الاجمالى خلال العشر سنوات الاخيرة. . فقـد انخفضت مسـاهمة القطاع الاول (الزراعة والتعدين) والقطاع الثانى (الصناعة التحويلية والتشييد والمرافق العامة) من ٧ر٣٨٪، و١١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٤/٧٥م الى ٨ر٢٦٪ و٧ر٧٪ فقط فى عام ١٩٨٣/٨٤م، على التوالى. . بينما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الثالث (قطاع الخدمات) من ٣ر٥٠٪ عام ١٩٧٤/٧٥م الى ٥ر٦٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٣/٨٤م. . وذلك يعنى انكماش انتاجية القطاعات المنتجة للسلع، وتدهور دخول العاملين فيها والذين يشكلون اكثر من ٧٥٪ من القوى العاملة فى البلاد. . ومن جهة اخرى تشير بعض التقديرات المعتدلة الى ان فئة الـ١٠٪ العليا من المجتمع تستحوذ على ما يقارب الـ٣٦٪ من الدخل القومى بينما لا

يتجاوز نصيب الـ١٠٪ الـدنيا من السكـان الـ١ر٧٪ فقط. . وهـذه الظاهرة ظاهرة التفاوت فى توزيع الدخل القومى بين فئات المجتمع المختلفة هى ظاهرة قديمة نسبيا فى المجتمع السودانى وهى ترجع الى اسباب عامة تتعلق ببنية الاقتصاد الوطنى المتخلف والتابع للسوق الرأسمالية العالمية، والى نمط التنمية الرأسمالى التبعى الذى ظل سائدا طوال الفترات السابقة، والى طبيعة القوى الاجتماعية التى ظلت تسيطر على الحكومات الـوطنية المتعـاقبـة. ولكن تفجـرهـا بهذا العمق والاتسـاع يرجع بشكل اساسى الى السياسات الاقتصادية ونمط التنمية الذى انتهجه النظام المايوى المباد طوال الستة عشر عامـا المـاضية وخاصة بعد ارتباطه باتجاهات وسياسات صندوق النقد العالمى والبنك الدولى والقوى الدولية والاقليمية التى تقف خلفها. . فتلك السياسات، ونمط التنمية المـرتبط بها هى التى فتحت الـطريق امـام قوى رأس المـال الخاص المحلى والاجنبى لاستنزاف ثروات البلاد وافقار الملايين من سكان المدن والارياف وهى التى أدت الى تنمية الفئات الرأسمالية المحلية، وخاصة الرأسمالية الطفيلية ووكلاء رأس المال الاجنبى وسـماسرة السـوق الاسود والعشرات من المليونيرات الجدد. . ويمكن تأكيد ذلك من خلال متابعة تطور الرأسمالية السودانية نفسها.

لقد نشأت الطبقة الرأسمالية المحلية بتركيبها الراهن فى ظروف الاحتلال البريطانى وهيمنته السياسية والاقتصادية على السودان خلال النصف الاول من القرن العشرين ولـذلك كان دورها طوال تلك الفترة محدودا ومحصورا فى نشاطات بعينها مثل التجارة الداخلية والعقارات والزراعة والمقاولات وذلك نتيجة لضعفها وعدم قدرتها على منافسة رأس المال الاجنبى الذى كان يسيطر على المواقع الهامة فى النشاط الاقتصادى وفى فترة ما بعد الاستقلال ازداد حجمها ودورها فى المجتمع واتسع نشاطها ليمتد الى مجالات التجارة الخارجية والتوكيلات والصناعة الخفيفة وغيرها من المجالات التى كانت حكرا على رأس المال الاجنبى وذلك نتيجة للمساعدات السخية التى قدمتها لها الحكومات الوطنية المتعاقبة وخاصة الحكم العسكرى الاول وبسبب تطورات تداخلها وارتباطاتها برأس المال الاجنبى فى نفس الوقت خاصة فى مجال الصناعة والتجارة الخارجية ومع ذلك كان نموها وتوسعها يتجه باستمرار نحو الاستثمار فى المجالارت غير المنتجة، والمضمونة العائد، مثل التجارة والعقارات والمقاولات وما شابهها.

وفى فترة الحكم المايوى شهدت الرأسمالية السودانية نموا وتوسعا فى حجمها العددى ووزنها الاقتصادى بشكل لم تعرفه من قبل وذلك بحكم ظروف الانفتاح الاقتصادى والسياسات والاجراءات الاقتصادية المايوية الملائمة لنمو وتوسيع الفئات البرجوازية بشكل عام . . ففى خلال تلك الفترة اتخذت علاقات الارتباط التبعى برأس المال الاجنبى والسوق الرأسمالية العالمية اشكالا اكثر عمقا واتساعا من الفترات السابقة . . حيث قامت السلطة المايوية بفتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الاجنبية ووفرت حرية الحركة وضمانات الاستثمار للقطاع الخاص المحلى والاجنبى . . كما سبق شرحه . .

ونتيجة لذلك توسعت الاستثمارات الاجنبية والمشتركة فى مختلف المجالات، بما فى ذلك مجال الزراعة الذى لم يشهد مثل هذه الاستثمارات منذ تأميم مشروع الجزيرة عام ١٩٥٠م وفى ظل هذه الظروف ظروف الانفتاح الاقتصادى، وجدت الرأسمالية المحلية فرصها الواسعة للنمو والازدهار وبشكل اوسع من الفرص التى وجدتها ابان فترة الحكم العسكرى الاول وما بعدها ـ فقد وفرت لها الدولة المناخ الاقتصادى الملائم، والمساعدات الفنية والمالية السخية، وفتحت لها الطريق لتمتين علاقاتها وارتباطاتها برأس المال الاجنبى، وخاصة شركاته المتعددة الجنسية . . لذلك كان طبيعيا ان تتصاعد معدلات النمو البرجوازى فى مختلف المجالات، وان تجد الطبقة الرأسمالية مصادر عديدة لتنمية امكانياتها وقدراتها ويمكننا ان نشير هنا على سبيل المثال الى بعض المصادر التى تغذت منها هذه الطبقة ووفرت لها امكانيات النمو والازدهار وتتمثل فى الاتى :

١ ـ ازدياد حجم الانفاق الحكومى من ١٨٩ مليون عام ١٩٧٣م الى حوالى ١٫٩٢٥ مليار من الجنيهات عام ١٩٨٤م وذلك بخلاف الانفاق على مشاريع التنمية . . وهو بحجمه الكبير هذا يشكل مصدرا هاما للنمو البرجوازى وتنمية الفئات الرأسمالية . . وذلك من خلال العطاءات والمقاولات والمشتريات الحكومية وايجارات العقارات وغيرها . ومع انتشار الفساد الادارى والمالى والسياسى فى ايام الحكم المايوى ازدادت ايضا اهمية الانفاق الحكومى العام فى تسريع وتوسيع عملية النمو الرأسمالى

٢ ـ وصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الى ١٢٢٥ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٨١م والى حوالى ١٩٦٣ مليونا عام ١٩٨٢م . . واذا افترضنا هامشا



هنا كان يعيش نميري ١٦ عاماً . !

للربح يصل الى ٢٠٪ فقط فان اجمالى الارباح التى يحصل عليها التجار والشركات العاملة فى هذا القطاع وحده قد تفوق ١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ والـ٢٨٠ مليونا عـام ١٩٨٢م وهذه الارقام قد تتضاعف اذا ما وضعنا فى الاعتبار ظروف غياب الرقابة على الاسعار والسوق الاسود والتهريب وما شابه ذلك من الظواهر التى كانت سائدة خلال السنوات السابقة وهكذا تلعب التجارة الخارجية هى الاخرى دورا كبيرا فى تنمية الرأسمالية المحلية.

٣ ـ وصـل حجم القروض والتسهيلات التى قدمتها البنوك التجارية للقطاع الخاص حوالى الـ٥٩٣ مليونا عام ١٩٨٠م وحوالى ١١٤٢ مليونا عام ١٩٨٢م وهى فى معظمها عبـارة عن قروض وتسهيلات لعمليات التجـارة والسمسرة وتجارة العملة وغير ها من المجالات المضمونة.. ومن هنا كانت أهميتها فى تنمية الرأسمالية المحلية، بشكل عام، والتراكم الرأسمالى فى مجالات التجارة والعقارات والصناعة الخفيفة، بشكل خاص.. ودور بنك الشعب التعاونى وبنك النيلين وبنك الخرطوم فى تنمية بعض الفئات الرأسمالية مشهـور ومشهود. كما انه لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذى لعبته، فى هذا المجال، البنوك الاجنبية فى السنوات الأخيرة.

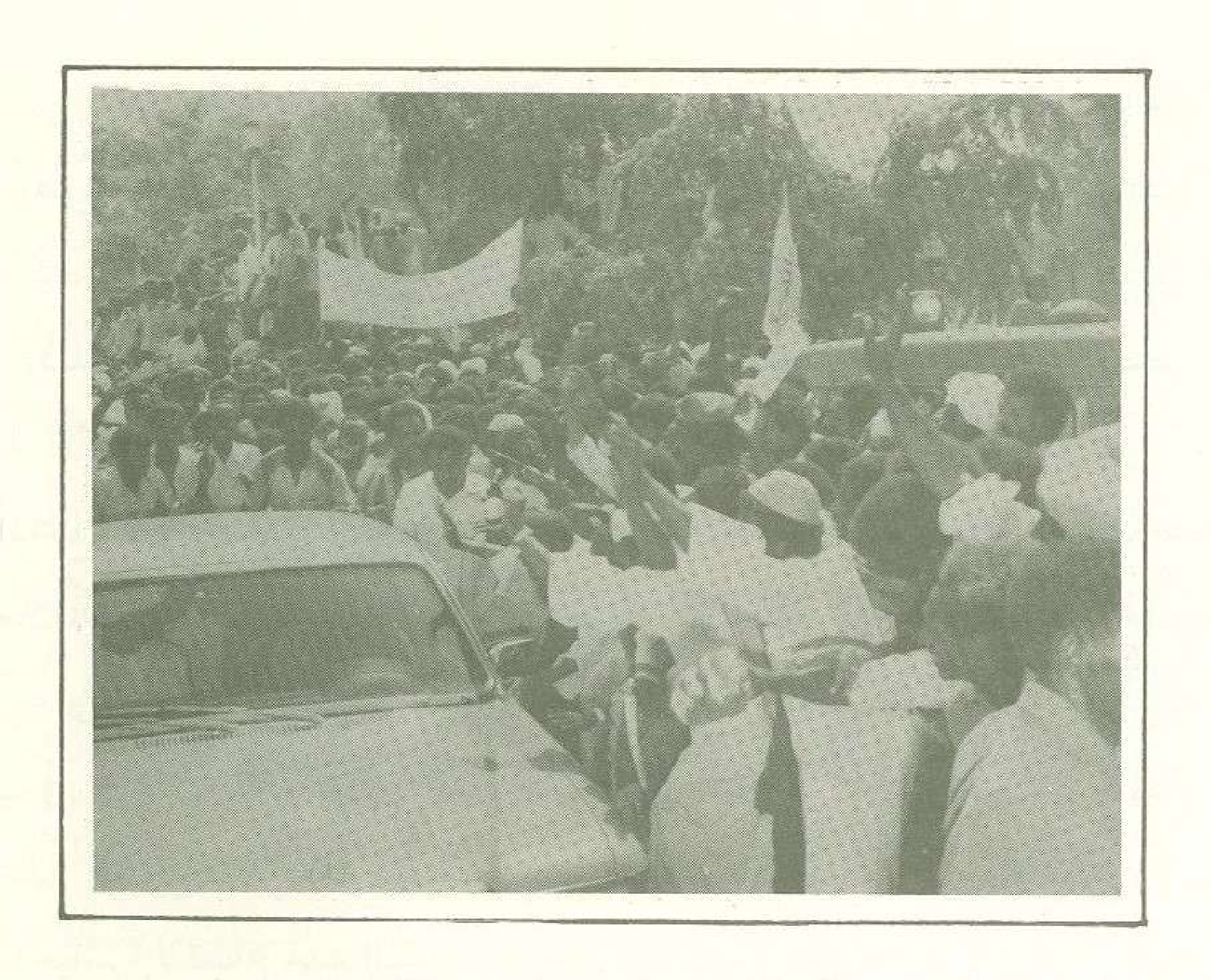
٤ ـ خضع الجنيه السودانى خلال الحكم المايوى لثلاثة عشر تخفيضا فى سعر صرفه مقابل الدولار. وفى كل تخفيض جديد يتحول بعض المحظوظين من عناصر الطبقة الحاكمة وحلفـائها، الى مليونيرات بين عشية وضحاها، بسبب نفوذهم وقربهم من مركز اتخاذ القـرار هذه مجرد امثلة للمصـادر التى تغـذت منه الطبقة الرأسمالية وهى كلها ترتبط بسياسات الدولة ونهجها الاقتصادى العام، وبالطبع يمكن الاشارة الى مصادر اخرى عديدة مثل مشاريع الزراعة الآلية، المشاركة مع رأس المال الاجنبى، السوق الاسود، تجار العملة، قانون الاستثمار الخ.. بل يمكن ادخال ممارسات الفساد الادارى والمالى والسياسى، ضمن هذه المصـادر وذلـك بحكم مساهمتها الواضحة فى عملية التراكم الـرأسـمالى ومسـاعـدة الـطبقـة الـرأسمالية فى تنمية امكانياتها وتوسيع حجمها ووزنها الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة الحكم المايوى.. ولكن هذا النمو والازدهار الواسع لم يرتبط بأى تطور نوعى فى قدرات الطبقة الرأسمالية المحلية، او استعدادها للمساهمة فى المحـافـظة على ثروات البـلاد وتنمية امكـانياتهـا وتطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية

للاقتصاد الوطنى. وذلك لانه يشكل فى الواقع امتدادا متضخما لنشاطات الطبقة الرأسمالية واتجاهات استثماراتها فى فترة الستينات، ، أى أنه لا يزال يتركز فى المجالات غير المنتجة والسريعة العائد، بالاضافة للزراعة الآلية والصناعات الخفيفة ولأنه ايضا يرتكز على المساعدات الفنية والمالية المسخية التى وفرتها له الدولة وعلى علاقات الارتباط برأس المال الاجنبى.

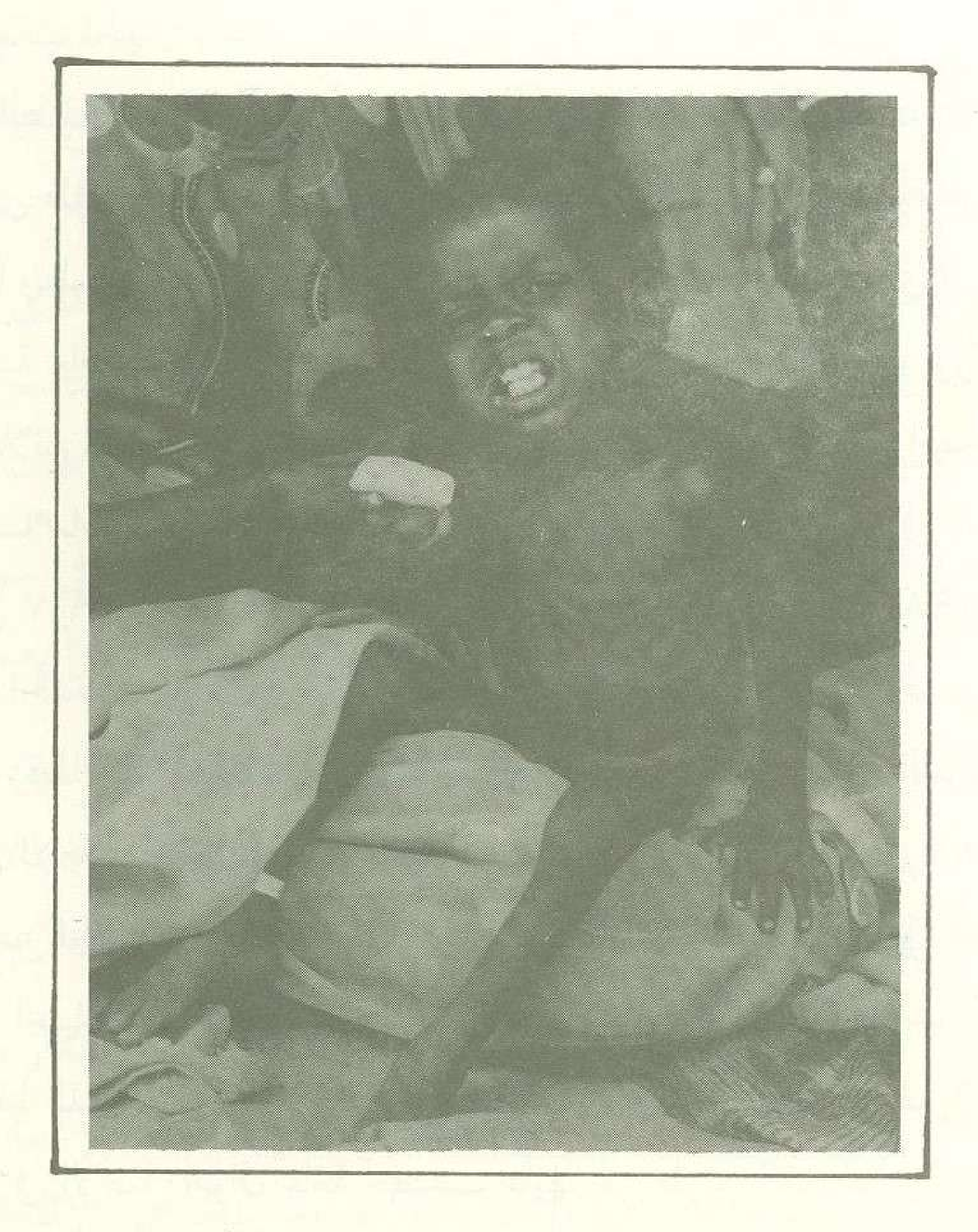
ولذلك كانت ابرز نتائج هذا النمو والتوسع والازدهار تتجسد فى تعزيز مكانة وقاعدة الجناح الطفيلى للرأسمالية المحلية بدرجة طاغية وذلك بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اوصلتها الى مجالات التجارة فى العملة الصعبة. وفى قوت الشعب بعد الغاء احتكار الحكومة لاستيراد السكر والدقيق.. وبالاضافة الى ذلك أدت فوضى الاجراءات الحكومة وسياسة تخفيض العملة الصعبة وعدم الاستقرار السياسى بشكل عام الى احجام القطاع الخاص عن توجيه استثماراته نحو المجالات المنتجة ومن هنا كان اتساع النشاطات الطفيلية (المضاربة فى العملة وفى الاراضى، السوق السوداء، التهريب.. الخ..) نتاجا مباشرا لكل تلك الظروف، وبشكل خاص، نتاجا لتفاعلات سياسات تحرير التجارة الخارجية وتخفيض العملة الوطنية وحرية تداول النقد الاجنبى مع ظروف العجز عن السيطرة على السوق الداخلى.. ووصل هذا الاتساع مدى بعيدا بسبب امتداد تأثيرات ونفوذ تلك النشاطات الى داخل جهاز الدولة نفسه. وخاصة وسط الفئات البيروقراطية العليا - المدنية والعسكرية - وكمثال لمدى اتساع هذه النشاطات الطفيلية فان بعض الاحصاءات تشير الى ان عدد السماسرة الذين كانوا يعملون فى سوق العملات فى الخرطوم قد وصل الى اكثر من اربعة فى عام ١٩٨٢م وهؤلاء كانوا يعملون لحساب مجموعة صغيرة من التجار تحتكر سوق العملات، وتمتلك القدرة على تحديد وتوجيه اسعارها.. ومن جهة اخرى تركز النشاط الطفيلى بجانب تلك المجالات. فى مجال الاستيراد الاستهلاكى الذى يحقق هو الاخر، ارباحا هائلة بسبب التلاعب فى الاسعار والحصول على هامش ربح واسع فى غياب الرقابة الفعالة على الاسعار وارتفاع اسعار العملة الصعبة - وهذا المجال يرتبط من حيث التمويل والاساليب بممارسات السوق السودا فى السلع التموينية الضرورية، خاصة وان ظروف انخفاض الانتاج وعجز الدولة

عن الاستيراد يوفر ظرفا ملائمة لتلك الاساليب والممارسات كما أن العلاقات القوية التى نشأت وتطورت بين قوى الرأسمالية الطفيلية وبعض فئات جهاز الدولة وعناصر الطبقة الحاكمة كانت تتيح وسائل اضافية للثراء الطفيلى، بشكل خاص والنمو الرأسمالى بشكل عام. . وذلك من خلال الالمام المبكر باتجاهات سياسات الدولة الخاصة بسعر العملة وسياسة الاسعار والتصدير والاستيراد الخ. . وهو ما يمكن هذه القوى من استكمال استعداداتها. قبل صدور القرارات والاجراءات الحكومية المعنية وفى الوقت نفسه فان هذه العلاقات تسهل عمليات النقل والتخزين بالاضافة الى التهريب عبر الحدود البرية والبحرية وفى هذا الخصوص كانت الجمارك تقدر المبالغ التى فقدتها الخزينة نتيجة التهريب فى عام ١٩٨٢م بواقع خمسة عشر الف مليونا من الجنيهات شهريا ولاشك ان ازدياد عدد المليونيرات الجدد ونمط سلوكهم واستهلاكهم البذخى والاستفزازى يشكل انعكاسا مباشرا لاتساع هذه النشاطات ومن هنا يصبح مفهوما سبب ازدياد الثراء الفعلى لفئة محددة من المجتمع بينما تشتد الازمة الاقتصادية ويزداد افقار غالبية الجماهير وحرمانها من ابسط مقومات الحياة.

ان غلبة الطابع الطفيلى على نشاطات الرأسمالية المحلية وضعف دورها فى المجال الصناعى، وفى ظل النظام المايوى يعود الى ضعفها الاقتصادى وهامشية دورها المرتبط بظروف نشأتها وتطورها اللاحق. . ويعود ايضا الى سياسات النظام المايوى التى حطمت القوى المنتجة واضعفت القاعدة الانتاجية للاقتصاد السودانى، وركزت المناخ الاقتصادى الملائم للنشاطات الطفيلية بمختلف اشكالها، وهذه مسألة واضحة يعكسها لنا انكماش مساهمات القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة والتعدين) فى الناتج المحلى الاجمالى من ٧ر٤٩٪ عام ١٩٧٤/٧٥م الى ٥ر٤٤٪ فقط فى ١٩٨٣/٨٤م وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات من ٣ر٥٠٪ الى ٥ر٦٥٪ خلال نفس الفترة. . وضمن اطار هذا القطاع نفسه (قطاع الخدمات) ارتفعت مساهمة قطاع التجارة وقطاع البنوك، مثلا فى الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة من ٢١٤ مليونا و٩١ مليونا الى ٢٫٠٨٨ر٢ مليونا و٦٦٠ مليونا من الجنيهات على التوالى وخلال نفس الفترة ايضا المهم لكل هذه الظروف والعوامل كان اعتماد الطبقة الرأسمالية السودانية فى نشاطها على المساعدات الفنية والمالية التى تقدمها لها الدولة، وعلى الارتباط برأس المال الاجنبى - فمصادر تمويل استثماراتها الصناعية هى فى الاصل اموال عامة تحصلت عليها عن طريق القروض والتسهيلات من



نميرى يلعب كرة القدم وكرة الماء ورئيس الكشافة ورئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى ورئيس مجلس الوزراء و. . .



يا نميرى ما ذنب هذا الطفل الا انه خلق فى عهدك المشئوم وانت تلعب الكرة بأنواعها

البنوك التجارية والمتخصصة (البنك الصناعى، البنك الزراعى) والاخيرة نشأت ابان الحكم العسكرى الاول لتدعيم نشاطات القطاع الخاص فى المجالين الزراعى والصناعى وخاصة كبار الرأسماليين وملاك المشاريع الزراعية. ومع تزايد نفوذ هذه الفئات وتداخلها مع الطبقة الحاكمة المايوية ازداد إعتمادها على الدولة وبنوكها كما هو حال رأسمالية الزراعية الآلية.

ووصل الحال بالبنوك التجارية الحكومية الى درجة تكوين لجنة رسمية للتحقيق فى أوضاعها. وإلى درجة وجدت فيها نفسها عاجزة عن أسترداد ديونها. فقد بلغت قروض وتسهيلات القطاع المصرفى للقطاع الخاص حوالى ٥٩٣ مليونا عام ١٩٨٠م وحوالى ١١٤٢ مليونا عام ١٩٨٢م مثلا - وكشف المعلومات أن مديونية أحد الرأسماليين لبنك الشعب التعاونى تبلغ أكثر من ١٤٠ مليونا من الجنيهات بالاضافة إلى ضمانات خارجية كبيرة وجهها لبناء عدد من المصانع والعمليات التجارية كما كشفت أيضا عن الديون الهائلة التى تراكمت عند بنك الخرطوم على مصانع النسيج التابعة للقطاع الخاص ومن ناحية أخرى فأن الخطوات الأخيرة الخاصة بتفكيك القطاع العام وبيع مصانعه للقطاع الخاص المحلى والأجنبى، تعتبر طورا جديدا فى أتجاه الدولة لدعم ومساندة القطاع الخاص وذلك بمنحه مصانع جاهزة بدلا من الاكتفاء بالحماية الجمركية وامتيازات الاستثمار.

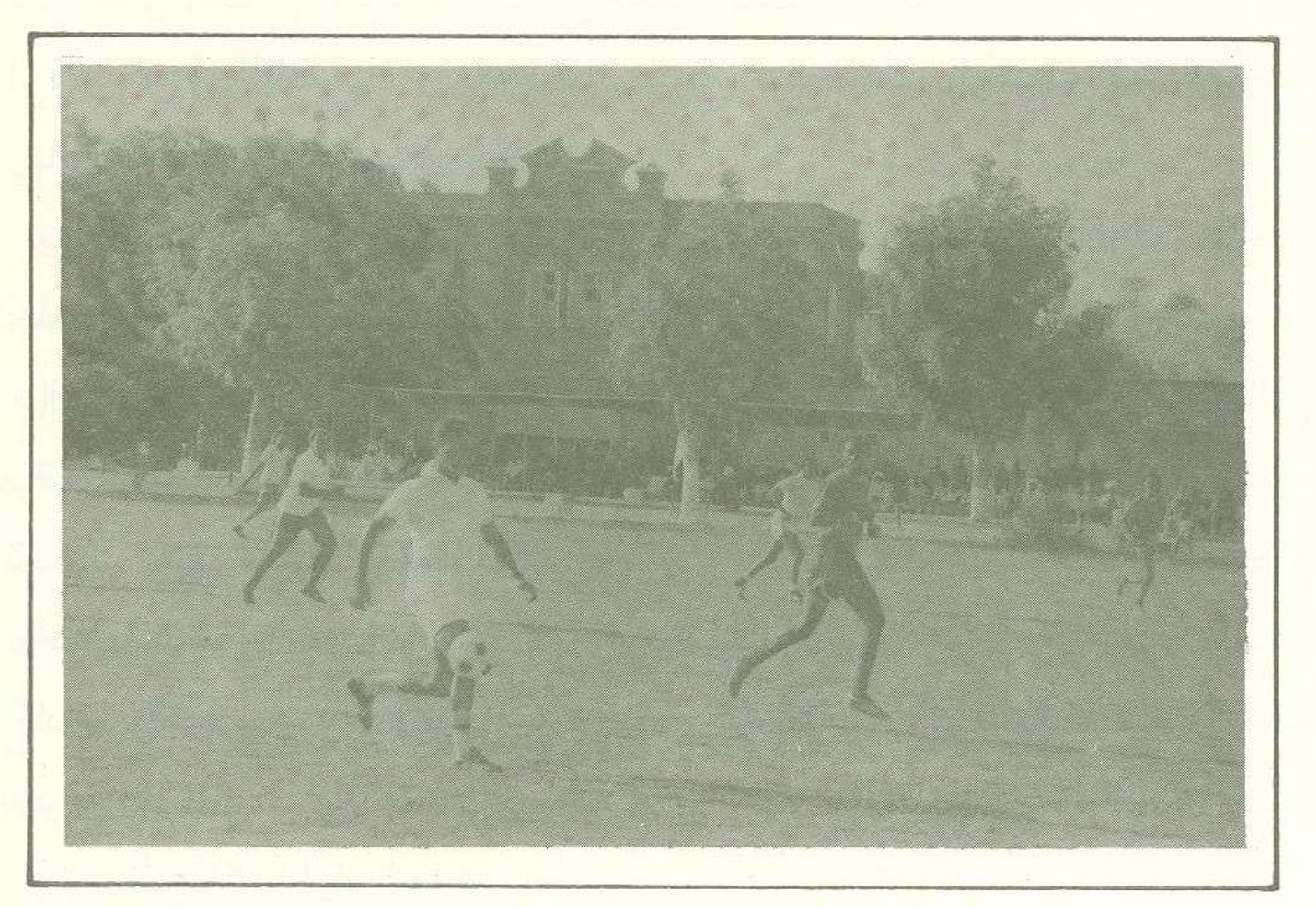
ومن ناحية أخرى اكتسب التداخل والتشابك بين الطبقة الرأسمالية والفئات البيروقراطية العليا فى جهاز الدولة أبعادا واسعة ومتميزة خلال فترة الحكم المايوى. وذلك نتيجة لاتساع هذه الفئات فى المجتمع ودور الدولة المايوية فى عملية النمو الرأسمالى ففى الفترة المذكورة توسع الاستخدام فى جهاز الدولة حتى بلغت نسبة العاملين فى الحكومة المركزية وحدها مايعادل ٨٪ من مجموع القوى العاملة فى البلاد وحتى تصاعدت فاتورة الاجور وا لمرتبات الى درجة تمتص فيها ثلثى الميزانية العامة للدولة وتضخم جهاز الدولة بهذه الصورة الخطيرة يرجع بشكل رئيسى إلى تضخم الاجهزة القمعية والتنفيذية والسياسية والتشريعية المايوية، وليس نتيجة لتوسع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وذلك يعنى بكل بساطة أن جهاز الدولة يستهلك نسبة كبيرة من الدخل القومى لا تتناسب مع انتاجية ولا مع حجم العاملين فيه مقارنة بانتاجية وحجم القوى العاملة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الزراعى. وضمن هذا الاطار العام

تحتل الفئات البيروقراطية العليا مكانة هامة بحكم موقعها المرتبط بالدوائر الحاكمة والفئات المسيطرة وبحكم ما تتمتع به من امتيازات واسعة. فهى تمتص جزءا كبيرا من فاتورة الأجور والمرتبات لتترك لأكثر من ٨٠٪ من العاملين أجورا ومرتبات لا تكاد تفى بتغطية احتياجات المعيشة. هذا بخلاف الامتيازات الأخرى العينية وغير العينية، المشروعة وغير المشروعة. وإذا كان دور هذه الفئات قد بدأ يتصاعد منذ فترة الحكم العسكرى الاول. فقد اتاحت لها ظروف الحكم المايوى كل أسباب التوسع والاستمرار. وذلك لان الطبقة الحاكمة نفسها ترجع بأصولها الى هذه الفئات نفسها. ولذلك كان بروز فئات التكنواط وبقية الفئات البرجوازية خلال هذه الفترة ومن هنا كان الاساس الاجتماعى لتبرجز هذه الفئات وتوسيع ارتباطاتها مع الدوائر الحاكمة والقوى المسيطرة على المجتمع، ولتتحول بالفعل إلى صفوف جهاز الدولة، وهذا مايجد تفسيره فى الاتساع الطبقة الحاكمة المايوية فى تحويل العديد من عناصرها وعناصر الفئات البيروقراطية الى دوائر النشاط التجارى والصناعى والزراعى الخ. وضمن هذا الاطار فان انشاء المؤسسة العسكرية الاقتصادية، مثلا كان يشكل دفعة كبيرة فى اتجاه التداخل والتشابك بين الفئات العسكرية البيروقراطية والقطاع المحلى والاجنبى بل ويشكل خطوة هامة فى سبيل انضاج علاقة التداخل والتحالف بين قوى الرأسمالية والفئات البرجوازية البيروقراطية والقوى التقليدية القبلية والطائفية بشكل عام.

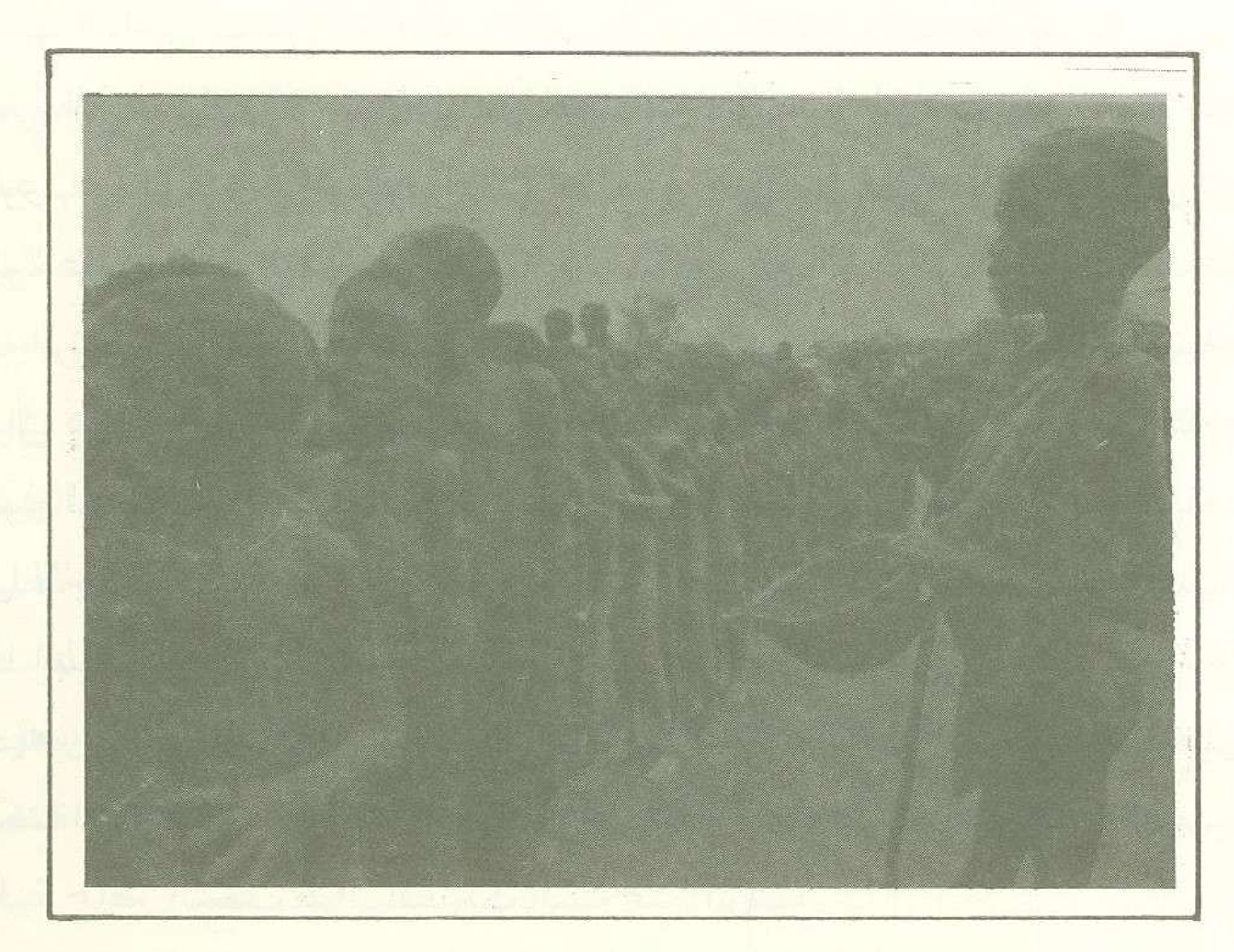
من هذا التحليل العام لتطور الطبقة الرأسمالية المحلية خلال الفترة المايوية، رغم قلة المعلومات المتوفرة حول هذه المسألة. ويمكننا القول بان التغييرات التى شهدتها هذه الطبقة كانت تغييرات هامة وكبيرة ولكنها تسير فى نفس الاتجاه الذى ظل يحكمها طوال تاريخ تطورها.. اى فى اتجاه غلبة النشاط الطفيلى والارتباط برأس المال الاجنبى. ومع ذلك فان الامر الهام هو اتساع حجمها العددى وازدياد نفوذها فى المجتمع وتبلور فئات البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الريفية (الزراعة) وبالاضافة الى ذلك حافظت الطبقة الرأسمالية على طبيعتها المتداخلة ومختلف النشاطات الاقتصادية، وعلى فقدانها لخاصية الارتكاز الى عمود فقرى زراعى او صناعى. وفى الوقت الذى يظل فيه قطاعها المتوسط محتفظا بمكانته الغالبة، الا ان السنوات القليلة الماضية شهدت تطورا ملحوظا فى الفئات الرأسمالية الكبيرة وفى تزايد دورها السياسى فى البلاد. وهذا ما نلاحظه فى ظاهرة الاحتكار فى الزراعة الآلية وسوق العملات وبعض الصناعات الخ.. ففى قطاع صناعة النسيج مثلا اضطرت مجموعة من المصانع الصغيرة (حوالى العشرين مصنعا)

وحتى بعض المصانع الكبيرة للتوقف عن العمل وذلك لأسباب متعددة اهمها عدم قدرتها على الصمود فى المنافسة . . ومن هنا فمن المتوقع اتساع حجم الرأسمالية الكبيرة وازدياد وزنها الاقتصادى والسياسى فى البلاد .

وفى قاعدة الهرم الاجتماعى ولنفس الاسباب المذكورة توسعت الفئات الشعبية الكادحة وخاصة فى القطاع الزراعى واوساط الموظفين والمهنيين والفنيين بالاضافة الى العمال . وذلك نتيجة لظروف انكماش انتاجية القطاع الزراعى وعمليات الاستنزاف التى تعرض لها وظروف التضخم والغلاء وتدنى قيمة القطاعات المنتجة الخ . . وهى ظروف حافظت عليها لسنوات طويلة . فقد تدهورت اوضاع فئات عديدة من اوساط قطاع البرجوازية الصغيرة بعد ان اصبحت دخولها الفعلية لا تميزها عن دخول العمال والفئات الكادحة الاخرى بل واضطرت الى البحث عن العمل الاضافى والوظيفة الثانية لتغطية عجز ميزانية الاسرة وفى القطاع الزراعى ازداد حجم العمال الزراعيين الموسميين بعد ان انهارت مقومات الحياة التقليدية بفعل توسيع مشاريع الزراعة الآلية وحالة الجفاف والتصحر . والتى شملت مناطق واسعة من القطاع التقليدى ونتيجة لذلك ارتفع حجم الهجرة الداخلية والخارجية وتكدست المدن الكبيرة بالعاطلين عن العمل وفى هذا الجانب الآخر ازداد ايضا حجم الطبقة العاملة فى المصانع والورش وقطاع الخدمات وتطور تركيبها الداخلى ليشمل العدد من خريجى المدارس الثانوية والصناعية ومراكز التدريب المهنى الخ . . المهم ان حقيقة اتساع قاعدة الفئات الشعبية الكادحة يؤكد ارتفاع حجم القوى العاملة من ٣ر٥ مليون عام ١٩٧٣م الى ٤ر٥ مليون عام ١٩٧٧م ثم الى ٦ر٦ مليونا عام ١٩٧٢م اما بالنسبة لتوزيع هذه القوى على النشاطات الاقتصادية المختلفة فان المرتبطين بالقطاع الزراعى يشكلون ٦٨ر٥٪ منها بينما يستوعب القطاع الصناعى حوالى ٤ر٥٪ فقط والبقية ترتبط بقطاع الخدمات . وهذا يعنى ان الاغلبية الساحقة من القوى المنتجة تتكون من العمال الزراعيين والمزارعين وعمال القطاعين الخاص والعام . . بينما لا يشكل اصحاب الملكية والاعمال ومجموعات المهنيين والموظفين الا نسبة ضئيلة . واذا اضفنا الى كل ذلك طبيعة النظام المايوى الديكتاتورى والفاشية التى تحرم هذه الجماهير من حق التنظيم السياسى والنقابى المستقل وكافة حقوقها الديمقراطية الاخرى ، يمكننا ان نصل الى حقيقة الافقار والاستغلال الاقتصادى البشع الذى ظلت تتعرض له غالبية جماهير الشعب طوال السنوات الستة عشر الماضية .



هذا الشعب الكريم احبك ورفعك وتركته وهربت



يا نميرى الشعب يلهث وراء الماء فى الابار خلال فترة حكمك الـ١٦عام فماذا وفرت له . . غير الجوع والعطش؟

الفصل الثالث



نحو استراتيجية جديدة للتنمية

من هذا العرض العام تتضح لنا حقيقة الازمة التى ظلت تعيشها بلادنا طوال السنوات الماضية . . وهى لاشك ازمة حادة وخانقة كما جاء فى مقدمة هذه الدراسة ، ولها اسبابها البعيدة والقريبة . . وهذه الاسباب تمتد بجذورها الى فترة الاحتلال البريطانى (١٨٩٨ ـ ١٩٥٦م) عند تحول الاقتصاد السودانى من اقتصاد زراعى متماسك ومستقل . . يقوم على الاكتفاء الذاتى فى معظم احتياجاته الاساسية وعلى التكامل الاقتصادى التجارى مع محيطه الطبيعى . التاريخى والحضارى مثلا فى بلدان الوطن العربى والبلدان الافريقية المجاورة . . الى اقتصاد متخلف وتابع للسوق الرأسمالية العالمية بشكل عام . والسوق الرأسمالية البريطانية بشكل خاص . ليمدها باحتياجاتها من المواد الخام الزراعية ويشكل سوقا مضمونا لمنتوجاتها المصنعة . . وترجع ثانيا الى نمط التنمية الذى ظلت تنتهجه الحكومات الوطنية (المدنية والعسكرية) طوال فترة ما بعد الاستقلال (١٩٥٦ ـ ١٩٦٩م) فقد كانت السياسات الاقتصادية طوال تلك الفترة وفى عهود مختلف الحكومات تلتقى جميعها فى جوهرها الرأسمالى التبعى وفى المحافظة على التركيب الاقتصادى الذى خلفه الاستعمار البريطانى . . هذا ما يتعلق بالاسباب البعيدة . . اما الاسباب المباشرة والقريبة للازمة الاقتصادية الراهنة فهى ترجع لاشك الى فترة الحكم المايوى المباد الى مجمل سياساته ونهجه الاقتصادى العام خلال الستة عشر عاما المنصرمة وهو ما ركزت عليه الدراسة فى الصفحات السابقة . صحيح ان النهج الاقتصادى المايوى لا يختلف فى جوهره ، عن النهج الاقتصادى الذى ظل سائدا طوال

فترة ما قبل عام ١٩٦٩م . . وصحيح ايضا ان الصور العامة للاقتصاد السودانى ، للآن لا تختلف فى خطوطها العامة الاساسية ، عن اوضاع ما قبل ١٩٦٩م . . هذا كله صحيح فى عموميات . . ولكن لا ينفى التطورات والمتغيرات الجديدة ، العديدة والكبيرة التى احدثتها سنوات الحكم المايوى المباد فى بنية الاقتصاد الوطنى وتركيبه وتتمثل اهم هذه التطورات والمتغيرات فى الاتى :

اولا : تعميق واقع التخلف والتبعية . . تعميق واقع الادماج والارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية ، وخاصة الامريكية . . وتجسد ذلك ، بشكل صارخ فى تدهور نصيب الفرد من الدخل القومى وفى تشوه الاقتصاد الوطنى وفى تسليم ادارة الاقتصاد الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومن خلفها قوى مجموعة نادى باريس . .

ثانيا : تزايد نفوذ رأس المال الأجنبى ، والشركات المتعددة الجنسية . . وسيطرتها سيطرة كاملة شبه كاملة ، على مواقع هامة فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى . بما فى ذلك قطاع الزراعة الذى كان بعيدا عن نشاطات رأس المال الاجنبى منذ تأميم مشروع الجزيرة عام ١٩٥٠م .

ثالثا : اتساع حجم الفئات الرأسمالية . . وخاصة فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية وعملاء رأس المال الاجنبى وعصابات السوق الأسود . . وازدياد وزنها ونفوذها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد . .

رابعا : تخلى الدولة عن دورها الاجتماعى والاقتصادى واشاعة الاتجاهات الليبرالية فى كافة القطاعات الاقتصادية هذه التطورات والمتغيرات . فى مجملها هى التى ادت الى تسارع تفجر الازمة الاقتصادية الراهنة ، بضخامتها وعنفها المعروفين . . والى تحولها الى ازمة هيكلية . لا سبيل الى الخروج منها الا عن طريق تصفية اساسها الاجتماعى والاقتصادى بكامله .

هذه الازمة تعكس نفسها اليوم ، فى مظاهر واحتلالات متعددة ومتنوعة مثل انكماش نشاطات انتاجية القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) وفى انتعاش النشاطات الطفيلية وفى تدنى مستوى وحجم الخدمات وفى العجز المستمر والمتصاعد فى ميزانية الدولة وميزان المدفوعات . وفى ارتفاع حجم المديونية الخارجية ، وارتفاع عبء سدادات فوائدها واقساطها الخ . .

وفى النهاية ، تتجسم فى تصاعد معدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة لتتحول

حياة المواطن الى جحيم لا يطاق . . وهنا مربط الفرس . . وذلك لان الهدف النهائى لأداء الاقتصاد الوطنى هو رفع مستوى معيشة الجماهير، الجماهير المنتجة ان الازمة التى نعيشها اليوم هى بالضبط حصاد سنوات العهد المايوى المباد . . حصاد سيطرة برجوازية الدولة البروقراطية وحلفائها من الرأسمالية التجارية والطفيلية وعملاء رأس المال الاجنبى وعصابات السوق الاسود . . بعد سيطرتها على البلاد لاكثر من خمسة عشر عاما . . فقد كان هم هذه الفئات هو امتصاص اكبر قدر من الفائض الاقتصادى للبلاد بأقل تكلفة ممكنة . . ولذلك لم تتورع من بيع الوطن للاجنبى ، وسرقة قوت الشعب ، واستغلال مقدسات الشعب بهدف البقاء فى كراسى الحكم وهو ايضا يمثل حصاد اكثر من ثلاثين عاما من سيطرة الفئات البرجوازية وشبه البرجوازية على مقاليد الامور فى بلادنا ، باشكال وتحالفات سياسية متعددة ومتنوعة وذلك يعنى ان طريق هذه الفئات برنامجها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لن يوصلنا الا الى ضياع الاستغلال الوطنى ومصادرة الديمقراطية والحقوق الاساسية ، وافقار جموع الشعب لمصلحة ثراء فئة محدودة من المجتمع . . هذه هى خلاصة تجربة بلادنا خلال الثلاثين عاما المنصرمة ، بشكل عام . والستة عشر الاخيرة بشكل خاص . . والقضية فى النهاية ليست فى الاشخاص ، ولا فى شكل الحكومات (مدنية ام عسكرية . . سياسية ام حكومة تكنوقراط الخ) وانما هى فى مصالح الفئات الاجتماعية التى تمثلها ، وفى توجهاتها الاقتصادية . . هل هى لمصلحة الوطن وجموع الشعب؟ أم لمصلحة فئة محدودة من المجتمع ؟؟ ومن هنا نتابع ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة للتنمية ومواجهة الازمة التى تعيشها بلادنا ، وذلك انطلاقا من تجربتنا الملموسة . ومن احتياجات تطورها وتقدمها بالاضافة الى تجربة البلدان العربية والافريقية الشقيقة . وتجربة بلدان العالم الثالث بشكل عام .

وفى هذا الخصوص ليس امامنا سوى استراتيجية التنمية المستقلة التى تقوم على التنمية الشاملة والمتكاملة والاستغلال الاقتصادى والاعتماد على النفس واشباع الحاجات الاساسية للجماهير، والعدالة الاجتماعية فى توزيع العائدات . . وكما سبق الذكر فى الصفحات السابقة ، فان اهم شروط هذه الاستراتيجية يتمثل فى وجود سلطة حكومية تجسد الارادة الوطنية المستقلة التزام منهج التخطيط الاقتصادى الشامل ، الاعتراف باهمية القطاع العام ودوره القيادى فى عملية التنمية ، تأسيس نظام ديمقراطى حقيقى يمكن اوسع الجماهير من المشاركة فى صياغة خطط التنمية ومتابعة ومراقبة تنفيذها .

هذا هو الطريق الوحيد لانقاذ الاقتصاد السودانى واعادة توازنه العام. وتصحيح مساره. . وبغير ذلك سيظل يدور فى حلقات التخلف والتبعية. والاعتماد على فتات ما تقدمه دوائر صندوق النقد العالمى ومجموعة نادى باريس. بكل ما يحمله معه من مخاطر التبعية وضياع الاستقلال الوطنى، ونهب ثروات البلاد ومصادرة الديمقراطية.

لقد كانت الازمة الاقتصادية، والمشكلة الاقتصادية تشكل احد محاور الصراع الرئيسية ضد النظام الديكتاتورى المايوى المباد. . ظهر ذلك فى انتفاضات الشعب المتواصلة طوال ستة عشر عاما، وظهر بشكل مركز فى هتافات الجماهير وشعاراتها فى مواكبها وتظاهراتها خلال انتفاضة مارس / ابريل المجيدة. . واحتلت هذه القضية موقعها المتقدم فى برنامج الانتفاضة وسياقها.

ومع ذلك وبعد اكثر من سنة على الانتفاضة لا تزال القضية معلقة، لا تزال الاوضاع الاقتصادية فى البلاد كما تركها النظام المايوى المباد. . ولا يزال البرنامج الاقتصادى للانتفاضة ينتظر التنفيذ. . وذلك بسبب فشل مؤسسات الانتفاضة وترددها فى تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية فى مجموعها وهو الامر الذى يعنى ان الانتفاضة لم تحسم القضية فمنذ تكوين الحكومة الانتقالية وحتى اليوم، لا يزال الصراع يحتدم حول قضايا السياسات الاقتصادية وطريق التنمية ومواجهة ظروف الازمة الاقتصادية الراهنة. . صراع بين قوى الانتفاضة، قوى الديمقراطية من جهة وقوى الردة والديكتاتورية، بقايا مايو وسدنتها من جهة اخرى ووجد هذا الصراع امتداداته داخل مؤسسات الانتفاضة ومجلس الوزراء ممثلا فى وزير المالية والتخطيط الاقتصادى بشكل خاص وكانت محاوره الاساسية تدور حول العلاقة مع صندوق النقد الدولى انتهاج سياسة موحدة للاجور والاسعار. دعم السلع الاستهلاكية الضرورية ممثلة فى الدقيق والبترول والسكر والادوية. . الخ.

ستظل المشكلة الاقتصادية التى يعانى منها السودان عاملا سلبيا فى التجربة الديمقراطية فديون السودان تبلغ ١٠ر٦ بلايين دولار وتعانى عجزا سنويا يقدر بنحو ٨٥٠ مليون دولار، وارتباط الاقتصاد السودانى بسياسة صندوق النقد الدولى يجعله فى حالة استجابة دائمة لشروط الصندوق وهى شروط لاشك تؤثر على ارادة الدولة حيث يضطر لقبولها للحصول على مزيد من القروض وجدولة الديون سنويا. وهناك ٢٥ دولة

من دول اوروبا الغربية الممثلة فى نادى باريس تجتمع سنويا للبحث فى مدى استجابة السودان لشروط صندوق النقد الدولى حتى يمكن العمل على جدولة الديون واعطاء المزيد من القروض. يضاف الى هذه المشكلة

تلك الظاهرة التى نجحت بفعل الطبيعة وهى مشكلة الجفاف والتصحر وقد استقبلت السودان فى السنوات الاخيرة نحو مليون لاجىء قدر عددهم بنحو ثلاثة ملايين ونصف مواطن تضرروا تضررا مباشرا وقد كانت حاجة السودان لحل هذه المشكلة هو الحصول على مليون و٦٠٠ الف طن من الحبوب وامكن تدبيرها من الولايات المتحدة والدول الاوروبية والدول العربية وقدمت الدول الاوروبية نحو ٣٠٠ شاحنة بوقودها لتساهم فى نقل هذه المؤن.

ان قضية الديمقراطية ومستقبلها فى السودان على ضوء متطلبات الواقع ليست بالامر السهل وتلك هى مهمة الاحزاب السياسية والتجمعات الوطنية التى عليها ان تضع هذا المنهج اساسا لبرامجها، وتلتقى جميعها حول اهداف قومية واحدة حتى لو اختلفت اسباب تحقيق هذه الاهداف فالوضع الاقتصادى وحل مشكلة الجنوب هى قضايا رئيسية لا يجب ان يكون عليها خلاف. ونجاح التجربة الديمقراطية فى السودان سيعطى هذا البلد ميزة عن كثير من دول العالم الثالث وسيؤكد الهوية السودانية التى كانت حركة مارس - ابريل فى الحقيقة من اجل تأكيدها. . وتلك هى مسئولية كافة القوى الوطنية فى السودان حتى لا يفاجأ العالم ذات يوم ان عدوى لبنان انتقلت الى السودان وليس هناك ضمان لتفادى مثل هذه الاخطار الا يقظة الشعب السودانى التى تأكدت مرتين فى اقل من خمس وعشرين عاما.

ان مشكلة الاقتصاد السودانى الآن . . هى فى ان يستعيد عافيته وتوازنه العام. وفى تغيير المناخ الاقتصادى العام فى اتجاه دعم القطاعات المنتجة. وفى ان تدور عجلة الانتاج. . والمداخل الى ذلك يتمثل فى تصفية آثار مايو فى المجال الاقتصادى وفى تصفية المصالح الاقتصادية التى تكونت وتبلورت خلال سنوات الحكم المايوى المباد ونتيجة لسياساته ونهجه الاقتصادى العام. . مصالح الرأسمالية التجارية. والطفيلية وعصابات السوق الاسود وعملاء رأس المال الاجنبى وهى مصالح كبيرة تسيطر على مواقع هامة فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى المصرفى والتجارة الخارجية والزراعة الآلية الخ . .

واذا كانت هذه الجبهة تدعى تحقيق ما فشل فيه غيرها فانها تنسى انها انما تدافع عن تجربة الطغمة المايوية وعن مصالحها وانها تحاول تكرار تجربة ايران الخمينى التى لم تلد الا القمع والارهاب والجوع والحرب ضد العراق الشقيق وعموم العرب. حملة الرسالة الاسلامية.. وتنسى خبرة شعب السودان وتجربته الطويلة التى علمته ان المهم ليس هو لافتة الاسلام، وانما المهم مضمونها السياسى والاجتماعى.. فالاسلام فى بدايته حمله المضطهدون والفقراء ووقف ضده اصحاب الاموال والتجار وآكلة اموال السحت والربا..، ولذلك لن تنجح الفئات الرأسمالية فى تحقيق ما فشلت فيه شقيقتها الرأسمالية (العلمانية) ذلك هو ما تؤكده تجربة بلادنا وشعبنا خلال الثلاثين عاما الماضية وخاصة الستة عشر عاما الاخيرة ومن هنا لابد من شق طريق تطور جديد.. ديمقراطى ومستقل يقوم على اساس التنمية المستقلة والاعتماد على النفس واشباع الحاجات الاساسية للجماهير والعدالة الاجتماعية.

محاور برنامج تصحيح
مسار الاقتصاد الوطني

لقد ظل الشعب السودانى طوال الفترة السابقة يركز على ضرورة مواجهة الوضع الاقتصادى المتردى بمسئولية وجدية . . وتلخص موقفه منذ الايام الاولى التى اعقبت انتفاضة مارس ـ ابريل المجيدة فى ثلاث محاور اساسية . . المحور الاول يتمثل فى ضرورة الاسراع بعقد المؤتمر الاقتصادى الوطنى . . بمشاركة الاحزاب السياسية والنقابات والكفاءات الوطنية المتخصصة . . وذلك بهدف مناقشة اوضاع الاقتصاد الوطنى والازمة الاقتصادية الراهنة وكيفية مواجهتها والوصول الى برنامج عملى لتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى بشكل عام . والمحور الثانى يتمثل فى مواجهة ظروف المجاعة وضرورة انجاح الموسم الزراعى بتوفير مستلزماته وبالتركيز على المحاصيل الغذائية . . والمحور الثالث يتمثل فى ضرورة مواجهة التضخم وتصاعد اعباء تكاليف المعيشة وتحسين شروط خدمة العاملين بأجر مرتب . . الخ . . وطرح فى هذا الخصوص، مجموعة مقترحات كانت تستهدف الدخول المباشر فى تحقيق اهداف الانتفاضة فى المجال الاقتصادى ولكن ظروف الصراع السياسى وتوازن القوى فى البلاد، بشكل عام لم تسمح بأى تطور ملموس فى هذا الاتجاه . . وذلك يعنى ان هذا الهدف لا يزال فى مقدمة جدول اعمال قوى الانتفاضة الحركة الشعبية وهو هدف لن يتحقق دون نضال واسع ومتنوع وصبور . .

ان الشعب السودانى يعي ويتفهم ضخامة الأزمة الاقتصادية التى تعيشها البلاد . . ويعلم ايضا ضخامة التخريب الذى صنعه النظام المايوى المباد فى مختلف قطاعات الاقتصاد ـ الوطنى . . ولكنه يؤكد ان مواجهة هذه الازمة وهذا التخريب هو امر ممكن برغم الصعاب والعقبات وبرغم تعقد ظروف الصراع الاجتماعى داخل البلاد وظروف توازن القوى والصراعات الاقليمية والدولية من حولها . . وشرط ذلك هو وحدة جبهة الشعب، جبهة قوى الانتفاضة وقوى الديمقراطية والسيادة الوطنية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى . . وضمن هذا الاطار فان الشعب السودانى يطرح محاور محددة لصياغة برنامج عملى وواقعى لمواجهة الازمة الاقتصادية ولتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى . . وهذا البرنامج ينطلق من تحليل واقع الأزمة الراهنة واسبابها وتطوراتها، ومع واقع امكانيات

البلاد الحقيقية، ومن مستوى وعى قوى الانتفاضة واستعدادها لبذل التضحيات اللازمة من اجل ان يستعيد الاقتصاد الوطنى عافيته وتوازنه العام لينطلق فى طريق التقدم والتنمية المستقبلية ماهى محاور هذا البرنامج؟ يمكننا تلخيصها فى الآتى :

١ ـ استكمال انجاز تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادفية والقانونية وتصفية مؤسساتها التى لا تزال قائمة فى رئاسة الجمهورية والحكومات الاقليمية وغيرها . . وهى مؤسسات متضخمة وكانت مرتبطة بمؤسسة الجمهورية الرئاسية .

٢ ـ الاسراع باصدار قانون القصاص الشعبى وقانون من اين لك هذا . . وتطبيقه على كافة اركان النظام المايوى المباد وسدنته، وهو يشمل كافة من شغلوا مناصب دستورية خلال الستة عشر عاما الماضية رئيس الجمهورية، نوابه، مستشاروه ومعاونوه الوزراء المركزيون والاقليميون . اعضاء مجالس الشعب القومية والاقليمية. قيادات الاتحاد الاشتراكى فى اللجان المركزية والتنفيذية والمكاتب السياسية الخ . . وذلك بهدف استرداد اموال الشعب وثرواته المنهوبة .

٣ ـ محاكمة الذين شاركوا وساهموا فى تخريب الاقتصاد الوطنى من المسئولين ورجال الاعمال . . وهى مسألة يمكن تحديدها من خلال المعلومات التى كشفتها المحاكمات الجارية والمعلومات التى لم تنشر حتى الآن

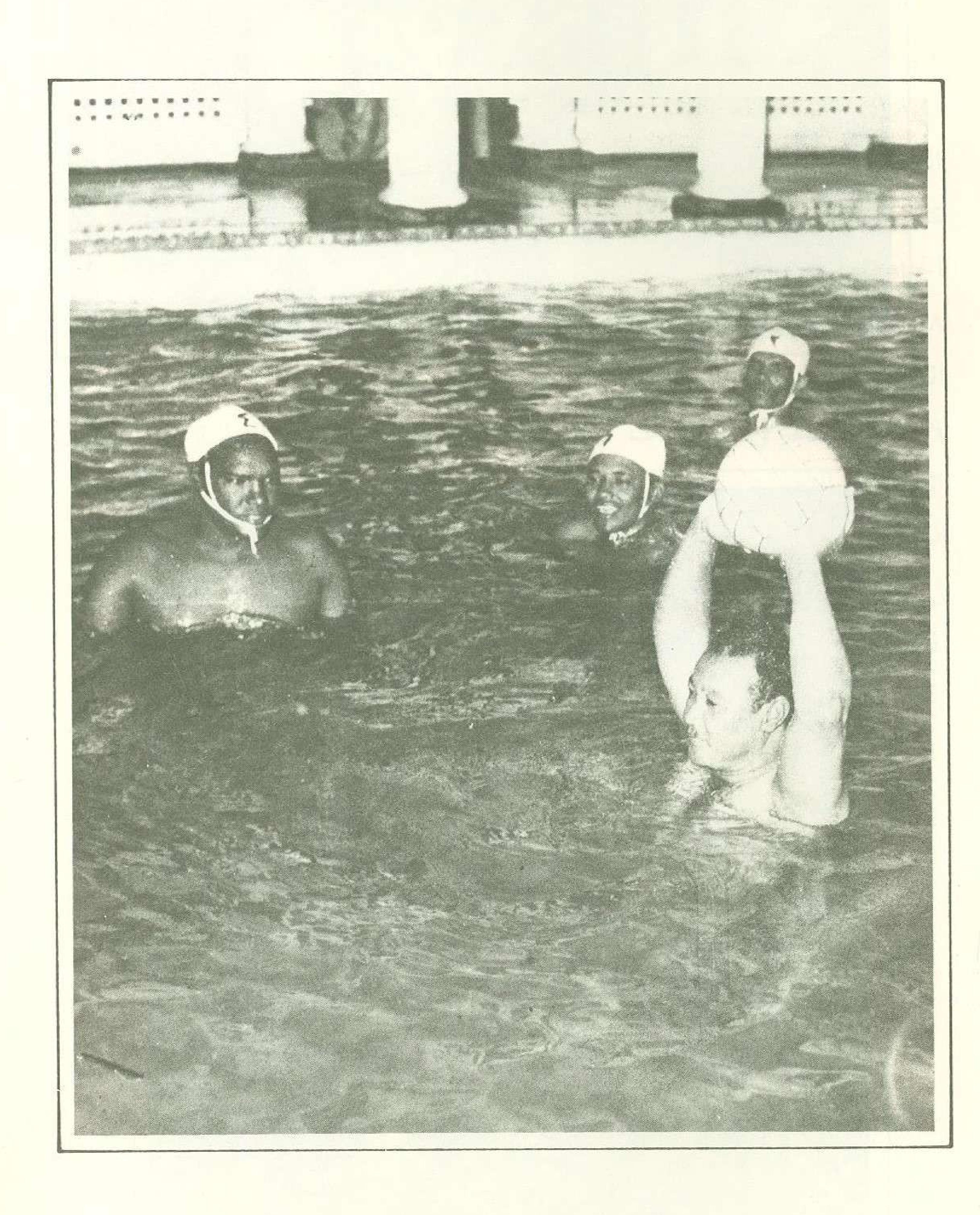
٤ ـ تكثيف الجهود للاسراع بانهاء الاقتتال والحرب الاهلية الدائرة فى الجنوب وذلك على اساس الحوار الوطنى السلمى والديمقراطى والتنمية المتوازنة والحكم الذاتى الاقليمى للجنوب والدستور الديمقراطى لعموم السودان .

٥ ـ رفض الخضوع لسياسات وشروط صندوق النقد الدولى والقوى التى تقف خلفه والعمل على تحرير الاقتصاد الوطنى من النفوذ الاجنبى . . وذلك عن طريق التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والبلدان الاجنبية من موقع الاستقلال والسيادة الوطنية . . عن طريق تصفية مراكز نفوذ رأس المال الاجنبى داخل قطاعات الاقتصاد الوطنى .

٦ ـ اعلان سياسات اقتصادية تؤكد على جدية الارادة الوطنية ورفض التبعية للقوى الاجنبية، وخلق مناخ اقتصادى جديد يستهدف الاتى :

(أ) تصفية النشاطات الطفيلية

(ب) المحافظة على القوى المنتجة وتنميتها



نميرى يلعب كرة الماء فى حمام السباحة



فى الصين الاطفال يقدمون له الزهور

(فى السودان) اطفال المجاعة مع جورج بوش

(ج) تعبئة موارد البلاد ودفعها فى اتجاه التنمية والاستثمار فى المجالات المنتجة
(د) مكافحة التضخم واجتثاثه من جذوره
(هـ) اعادة توزيع الدخل وتقليص الفجوة بين دخول مختلف الطبقات والاقاليم
(و) اعادة الاعتبار لدور التخطيط العلمى ودور القطاع العام فى الاقتصاد الوطنى

٧ ـ هناك فئات اجتماعية معينة تمكنت بالاستفادة من ظروف الازمة الاقتصادية فى تجميع ثروات ودخول طائلة . . وتتمثل هذه الفئات فى مجموعات المليونيرات الجدد من الرأسمالية التجارية والطفيلية وعملاء رأس المال الاجنبى وعصابات السوق الاسود والطبيعى ان تتحمل هذه الفئات المسئولية الاولى فى عملية تجاوز هذه الازمة وتخفيف عبئها على الجماهير.

٨ ـ تركيز الاهتمام على القطاع التقليدى وقطاع صغار المنتجين وذلك بهدف زيادة انتاجيته واستقراره وجذبه وتكامله مع القطاع الحديث.

٩ ـ اعادة النظر فى الاتفاقيات الاقتصادية التى تفرط فى السيادة الوطنية وفى مقدمتها اتفاقيات التنقيب عن البترول مع شيفرون والشركات الاجنبية الاخرى والعمل على الوصول الى اتفاقيات جديدة تحافظ على الاستقلال الوطنى وعلى حق السودان العادل فى ثرواته وتتماشى مع التطورات الجديدة فى شروط العلاقة بين هذه الشركات والبلدان المضيفة.

المحاور الأساسية للسياسة الأقتصادية

١ ـ تخفيض الانفاق الحكومى العام الى حدوده الدنيا المرتبطة بتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين وتسيير جهاز الدولة وايقاف كل مظاهر الصرف البذخى وغير الضرورى . .
ومجالات الصرف غير الضرورى كثيرة يمكن ذكر المجالات الاتية :
(أ) الاجهزة المايوية المتضخمة فى مؤسسة رئاسة الجمهورية والحكومات الاقليمية

ومجالات اخرى عديدة معظمها يعمل عملا متشابها .

(ب) الصرف البذخى على اسطول العربات الحكومية والبنزين والاسبيرات الخ .

(ج) الآثاثات المكتبية الفخمة وهى ظاهرة ملحوظة بل ان المحاكاة وسهولة التمويل جعلت الفئات العليا من جهاز الدولة تتنافس فى هذا المجال .

(د) السفر والرحلات داخل البلاد وخارجها .

(هـ) الصرف على الايجارات الحكومية . . وهنا يمكن الاستفادة من المنازل الحكومية المستغلة الآن لسكن بعض الفئات العليا من جهاز الدولة بل وبعض سدنة النظام المايوى لا يزالون يسكنون فى بعض المنازل الحكومية . . كما يمكن استغلال الاراضى الحكومية لبناء مجمعات كبيرة للوزارات و المؤسسات .

(و) مراجعة انفاق ما يسمى بالفصل الثانى بمشاركة العاملين ونقاباتهم فى كل وزارة ومؤسسة . . هذا الفصل متضخم ويشكل مجالا رئيسيا للتبذير والصرف غير الضرورى . .

(ز) ترشيد استخدام موارد الدولة والقطاع العام تحت رقابة العاملين ونقاباتهم .

٢ ـ زيادة الايرادات الحكومية . . وذلك عن طريق الاتى :

(أ) تغيير النظام الضريبى الحالى بتخفيف اعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة والضرائب على المرتبات والاجور . والاتجاه الجدى نحو زيادة وتوسيع قاعدة الضرائب المباشرة على المليونيرات الجدد واصحاب الملكية والارباح .

(ب) اعادة المؤسسات الحكومية التى حولت الى شركات الى القطاع العام . . وحل مشكلاتها ومشكلات القطاع العام وتنمية نشاطاته فى مختلف المجالات ليعود للمساهمة الفعالة فى موارد الدولة .

(ج) تحسين كفاءة اداء جهازى الضرائب والجمارك لتحصيل مستحقات الدولة ولمكافحة التهرب من الضرائب والتهريب .

(د) العمل على استرجاع ديون البنوك الحكومية على القطاع الخاص . . وهى ديون كبيرة تصل مديونية احد الرأسماليين من احد بنوك الدولة الى اكثر من ١٥٠ مليون جنيه . .

(هـ) اعادة النظر فى قانون الاستثمار الموحد . خاصة جانب الاعفاءات والمميزات

المنوحة للاستثمار الخاص . . بهدف تشجيع الاستثمار المنتج . والمستثمرين الجادين . والمحافظة على موارد البلاد . وتمكين الدولة من تحصيل حقوقها .

(و) انتهاج سياسة سليمة وثابتة تجاه المغتربين تستهدف جذب مدخراتهم بالقنوات الرسمية وتوجيهها لمجالات استخدام مفيدة لمصلحتهم الخاصة ومصلحة البلاد العامة وذلك بناءا على دروس التجارب السابقة ودروس تجارب كل من الاردن واليمن ومصر وغيرها .

٣ ـ اصلاح النظام المصرفى :

(أ) تأكيد استقلال بنك السودان وهيمنته على ادارة النشاط المصرفى والسياسة النقدية فى البلاد .

(ب) تصفية بنوك القطاع الخاص . المحلية والاجنبية والمشتركة والاسلامية وحصر النشاط المصرفى فى البنوك الحكومية فقط . . وعمل نفس الشىء بالنسبة لشركات التأمين . .

(ج) الغاء الصرافات وحرية تداول النقد الاجنبى والرجوع الى نظام الرقابة على النقد الاجنبى من خلال البنك المركزى .

(د) ربط الاستدانة الحكومية بتحريك عجلة الانتاج بمقتضيات مكافحة التضخم ووفق ما يقرر بنك السودان وقانونه .

(هـ) تثبيت سعر صرف الجنيه مقابل العملات الصعبة تأكيدا للسيادة الوطنية التى يمثل الجنيه السودانى رمزها ولمحاربة التضخم وضمان وقف تدهور الدخول الحقيقية لاصحاب الدخول المحدودة والثابتة .

٤ ـ اعادة تنظيم التجارة الخارجية على أساس الاجراءات الاتية :

(أ) العودة لنظام الاتفاقات التجارية الثنائية . والتوسع فيها ، مع البلدان العربية والافريقية الشقيقة ، وبلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية .

(ب) تخطيط ميزانية النقد الاجنبى بشكل يراعى امكانيات البلاد ، واحتياجاتها من الواردات الضرورية للاستهلاك والانتاج . . وهذا يعنى الضغط على الاستهلاك الخاص البذخى وانتهاج سياسات استيراد حازمة تلتزم بأولويات الاحتياجات الاساسية للجماهير ومستلزمات الانتاج .

٥ - الاهتمام بالموسم الزراعى الجديد عن طريق الاتى :

(أ) توفير مستلزماته من المدخلات والوقود .

(ب) الغاء نظام الحساب الفردى المعمول به الآن فى مشروع الجزيرة وبقية مشاريع الزراعة المروية والعودة الى نظام الشراكة الثلاثية والحساب المشترك وتطويره لمصلحة فقراء المزارعين وتحفيزهم للانتاج بمشاركة المزارعين وتنظيماتهم الديمقراطية .

(ج) التركيز على زراعة المحاصيل الغذائية بهدف مواجهة ظروف المجاعة .

٦ - الزراعة الآلية :

(أ) ايقاف التوسع العشوائى فى مشاريع الزراعة الآلية . واخضاع قطاع الزراعة الآلية لسياسة زراعية محددة تستهدف المحافظة على موارد البلاد وثروتها والاهتمام بتنمية مناطق الزراعة الآلية والالتزام بخطة الدولة وسياساتها .

(ب) اعادة مزارع الدولة التى حولت للقطاع الخاص مع العمل على خلق قطاع عام قوى وفعال فى قطاع الزراعة الآلية وعلى توفير احتياجاته وكل من يمكنه من القيام بدوره على الوجه المطلوب .

(ج) السعى الجاد للتوسع فى التعاونيات وبالشكل الذى يخدم مصلحة سكان مناطق الزراعة الآلية .

(د) تركيز دور البنك الزراعى فى دعم التعاونيات وصغار المنتجين .

٧ - قضايا الأجور وتكاليف المعيشة :

(أ) مراجعة الهيكل الراتبى الجديد . وبمشاركة نقابات العاملين على اساس ربط الاجور بتكاليف المعيشة والانتاجية والعائد المجزى للعمل والتوزيع العادل للدخل القومى . . وبهدف ازالة المفارقات والتشوهات التى احدثها تطبيق مشروع تقويم الوظائف والهيكل الراتبى الجديد . . ومن اجل الوصول الى هيكل اجور موحد ومتوازن فى عموم قطاعات الاقتصاد السودانى .

(ب) تحديد حد ادنى للاجور على اساس تكاليف المعيشة المعقولة للاسرة العمالية المتوسطة . والالتزام بتنفيذه فى القطاعين العام والخاص . . وفى هذا الخصوص يمكن مناقشة قضايا الاجور مع نقابات العاملين للوصول معها الى اتفاق يضع فى الاعتبار التوازن بين امكانيات الحكومة والقطاع الخاص وضرورة تحسين مستوى الاجور والمرتبات .

(ج) اعادة الدعم الحكومى للسلع الاستهلاكية الضرورية لمعيشة اصحاب الدخول المحدودة والثابتة. . وهى السكر والقمح والبترول والادوية. . مع العمل على توسيع قاعدة السلع المدعومة.

(د) انتهاج سياسة تموينية سليمة هدفها توفير الاحتياجات الاساسية لجماهير العاملين واصحاب الدخول المحدودة بالكميات والاسعار المعقولة.

(هـ) مكافحة التضخم وارتفاع الاسعار عن طريق انتهاج سياسات ملائمة.



الفصل الرابع



مشكلة الجنوب

بحث ودراسة متأنية لمشكلة الجنوب

تعتمد مشكلة الجنوب السودانى الى تحديد اربع ركائز:

● **الركيزة الاولى** : الاعتراف بواقع التمايز الثقافى والحضارى والجغرافى والتاريخى بين شمال البلاد وجنوبها، واقتران هذا الاعتراف باحترام حق ابناء الاقليم الجنوبى فى الاهتمام بموروثهم الثقافى بجوانبه المتعددة وتطويره، وكفالة حرية ممارسة الشعائر الدينية والتعبير عن المعتقدات الروحية لكل فرد وجماعة.

● **الركيزة الثانية** : هى العمل على انتشال هذا الجزء من الوطن من وهدة التخلف بالتنمية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة فى اطار تنمية متوازنة وتوزيع عادل للخدمات فى جميع انحاء القطر.

● **الركيزة الثالثة** : هى اشاعة الديمقراطية واعتمادها خيارا وحيدا للشعب والحكم فى الشمال والجنوب حتى يتسنى للمواطن فى هذا الجزء من الوطن ان يمارس دوره الطبيعى من تحديد المسيرة التنموية والاجتماعية والديمقراطية والحضارية فى اقليمه وفى القطر بشكل عام. واعطاء ذلك اطاره القانونى والدستورى فى اطار حكم ذاتى اقليمى ذى محتوى ديمقراطى لجنوب السودان.

● **الركيزة الرابعة** : هى خلق جو من التفاعل الايجابى بين شقى البلاد قائم على الاحترام والثقة المتبادلة. واحترام الاقلية لحقوق الاغلبية وانتمائها القومى وموروثها الحضارى والروحى. وفتح مجال العمل الجاد لينمى ابناء شقى البلاد السمات المشتركة ويعززوا اواصر الوحدة الوطنية من خلال اشتراك جميع المواطنين فى حمل هموم الوطن وصنع وتحديد حاضره ومستقبله.

العروبة تجاوزت العرقية

وما يهمنا فى هذا المجال هو انعكاس الاعتراف بواقع التمايز الثقافى والتاريخى والحضارى بين شقى القطر على الصعيد الثقافى حيث يخضع هذا الاعتراف لكثير من

فالتـوفيق يجانب كل الذين يحاولون اللجوء الى مقاييس عنصرية او عرقية لتحديد العربى وغير العربى فى الهوية الحضارية والثقافية لشعبنا. ولقد كثر الحديث هذه الايام وخاصة من قبل بعض المثقفين من ابناء جنوب السودان والذين يتحدثون باسم جون قرنق وحـركـة تحرير شعب السودان وغيرهم ممن يرفضون الهوية الحضارية العربية فى السودان عن ان نسبة العرب فى السودان حسب احصاء ١٩٥٤، كانت ٣٩٪ ويخلصون فى ذلـك الى ان غير العـرب هم الاغلبية فى السـودان ويطالبـون بان يتشكـل الواقع الاجتماعى والسياسى والثقافى والحضارى على هذا الاساس. ان مثل هذا الطرح فوق انه يعبر عن تخلف منطق وطريقة تفكير القائلين به، والعاجزة عن الخروج عن آثار التفكير العنصرى العرقى او ردة الفعل على تفكير عنصرى او عرقى او دينى اخر. فوق ذلك، فانه يستند على مفاهيم عرقية للعروبة تجاوزتها منذ صدر الرسالة الاسلامية حيث اصبح العربى، منذ ذلك الوقت هو كل من تحدث العربية وتشكلة هويته الثقافية والحضارية عربيا وتفاعل مع الرسالة السماوية التى حملتها الامة العربية الى بقاع مختلفة من العالم. فحيثما استقر العرب حاملين رسالة الاسلام وتفاعلوا مع السكان المحليين فى المواقع التى استقـروا فيهـا نشروا رسالتهم حاملين معهم لغتهم وادبهم وسلوكهم ونمط حياتهم - متفـاعلين وغير منفعلين مع المكونات الثقافية والحضارية للشعوب التى احتكوا بها فى الشام والعراق ومصر والمغرب العربى والسودان، الخ خلقوا تكوينات حضارية وثقافية عربية لا يمكن بأى حال من الاحوال ان تكون عروبة عنصرية ولا يمكن حبسها فى او سجنها فى هذا الاطار. تماما كما لا يمكن تقييدها او سجنها فى اطار الانغلاق الدينى فليس كل عربى بمسلم وليس كل مسلم بعربى، ولكن غالبية العرب مسلمين وهناك قلة من العرب غير مسلمين.

الدورة الحضارية والتاريخية

فى تشكيل الهوية الحضارية والثقافية العربية لشعبنا تم عبر عملية لاقح ايجابى يصلح

ان نطلق عليها، بمصطلحات العصر الحديث عملية لاقح ديمقراطى طوعى منذ اتفاقية (البقط) فى القرن السابع الميلادى والتى سبقتها عمليات تلاقح مهمة لها فى الهجرات العربية عبر البحر الاحمر الى مناطق شرق السودان، عبر عملية وحقبة تاريخية طويلة ترجع الى ما قبل الرسالة الاسلامية ويحدثنا التاريخ الى هذه الهجرات ترجع فى معظمها الى هجرات من قبائل جهينة والى قبائل جنوب الجزيرة العربية والى مناطق حضرموت، وما (حداربه) شرق السودان الا تحوير محلى للفظة (الحضارمة) الدالة على ان اصل هؤلاء يرجع الى حضرموت. ان عملية التلاقح والتفاعل هذه ودورتها الحضارية لقت دفعات تنشيطية اوصلتها الى مراحل النضج والرسوخ، وتأتى على رأسها قيام السلطنة الزرقاء كتحالف بين العبدلاب والفنج، هذه السلطنة التى كانت اول مملكة اسلامية شمل نفوذها معظم مناطق السودان ولعبت دورا كبيرا فى عملية اكتمال التكوين القومى للهوية الحضارية العربية الاسلامية لشعبنا بجانب غيرها من الممالك الاسلامية العربية فى غرب السودان «المسبعات وتقلى» وتأتى الثورة المهدية، فى نهاية القرن الماضى، لتضع شعبنا على اعتاب اكتمال هذا التكوين القومى، خاصة وانها تقريبا، قد وحدت كل ارجاء السودان الحديث، ولم تكن حكرا على القبائل العربية او التكوينات الاسلامية فى السودان، بل شارك فيها او دعمها وناصرها من لم يكونوا ينتمون الى القبائل العربية او من لم يكونوا يدينون بالاسلام انخراط بعض افراد وزعماء قبيلتى الدينكا والشلك فى صفوف مقاتلى الامام المهدى، هذه الدورة الحضارية والتاريخية لا يمكن الغاوها بجرة قلم او استحداث منظومة تفاعل عرقية وعنصرية تحجب جوهرها الحضارى الثقافى. كما انه تجدر الاشارة هنا الى ان عملية التكوين القومى والهوية الحضارية هما عمليتان متلازمتان ومتفاعلتان وهما اساس الانصهار فى بوتقة الوحدة الوطنية،
واى محاولة لفصمتها او لعزلهما عن بعضهما البعض هى محاولة جزافية تقع فى محيط اطار الفكر والمنطق الميتافزيقى الذى يعزل الظواهر عن بعضها البعض ويغفل تفاعلها الجدلى.

هوية ثقافية بدون جذور قومية

انطلاقا مما ذكرناه، فان الاصوات التى ترتفع بين فينة واخرى فض للهوية القومية والحضارية العربية الاسلامية لشعبنا نبذها والبدء فى رحلة البحث عما يسمونه هوية

حضـارية وثقـافية سودانية منقطعة الجذور عن اصولها ومنابعها القومية. انها تدعو فى الحقيقة الى نبذ واسقاط اكثر من اربعة عشر قرنا من التاريخ الحضارى لشعبنا، هذه الدعوة لاسقاط هذا الجزء الهام من تاريخ شعبنا تنطلق من مسلمة ان الحضارة والثقافة العربية وتلونها الروحى الاسلامى هما اجزاء دخيلة على حضارة وتراث هذا الشعب. . دعونا نجارى هذا المنطلق الى اخره فحينذاك سنجد من الخطأ ان نتحدث عن شىء اسمه السودان الموحد وسنكتفىء على انفسنا لنخرج للعالم بعدة دويلات استنادا على التراث، بعد ان نكون قد ألغينا الدور التاريخى والثقافى والحضارى للعروبة والاسلام فى تشكيل الـواقـع اللاحق. . فالثقافة والفن والمعمار والفلوكلور الراهن العقلية الشعبية الراهنة، من الخطل بمكان ان نقول انها نابعة فقط من مكونات واردة من الجزيرة العربية وانما هى فى النهاية محصلة التفاعل والتلاقح بين ما هو عربى وما هو تراث ومكون ا؟؟ يرجع الى اصول قبل دخول الثقافة العربية الى السودان.

ولعـل فى استمرار بعض اللهجات المحلية وبعض الموروثات والعادات وانواع من الفنون والرقص والآلات الموسيقية التى لا علاقة لها بالمجتمع العربى القديم والمجتمع العربى فى صدر الرسالة الاسلامية خير دليل على ما نقول. غير اننا نقر بان هناك من العـادات والتقـاليد ومن المـوروثات ما انقرض نتيجة لدخول قيم جديدة ومعتقدات وعـادات اكثـر تطورا وتلبية لحاجات الانسان ولانتقاله من معتقدات وموروثات دينية متعددة الى اعتناق الدين الاسلامى والتخلق باخلاق حملة هذه الرسالة من العرب الذين اندمجوا او تفاعلوا مع الاقوام الذين كانوا يسكنون السودان.

دعوة لانغلاق حضارى

اذن فالـدعوة الى قطع جذور التواصل القومى هى دعوة لانغلاق حضارى ودعوة لاحـداث فجوة فى تاريخنا الحديث ودعوة لاغتراب المواطن السودانى عن تراثه وتاريخه وعقيدته وكل مكونات شخصيته وهويته الحضارية، وهو دعوة لاعادة تمثل قيم وموروثات وهوية ؟؟ تمثلنا المجرد لها منذ اربعة عشر قرنا. فاى انسان هذا الذى يريدون بعثه؟ انه انسـان مهزوز الهوية منفصم الجذور، وبالتالى منفصم الشخصية تماما كالمنطق الذى يدعو الى مثل هذه الدعاوى.



من اليسار (بابكر عوض الله ـ ابو قاسم هاشم ـ ابو قاسم محمد ابراهيم ـ جعفر محمد نميرى ـ زين العابدين عبد القادر ـ مألمون عوض ابو زيد ـ خالد حسن عباس (أعضاء مجلس الثورة المباد)

باسم الشعب كلهم بالسجون ماعدا اثنين بابكر عوض الله وجعفر نميرى مطلوب القبض عليهم

يا نميرى ان ذاكرة الشعب لا تنسى تضحيات العشرات من العسكريين والمدنيين الذين استشهدوا أو تعرضوا للاضطهاد

ايها القائد الهارب تركتهم وتنكرت لم حتى تأكلهم المجاعة

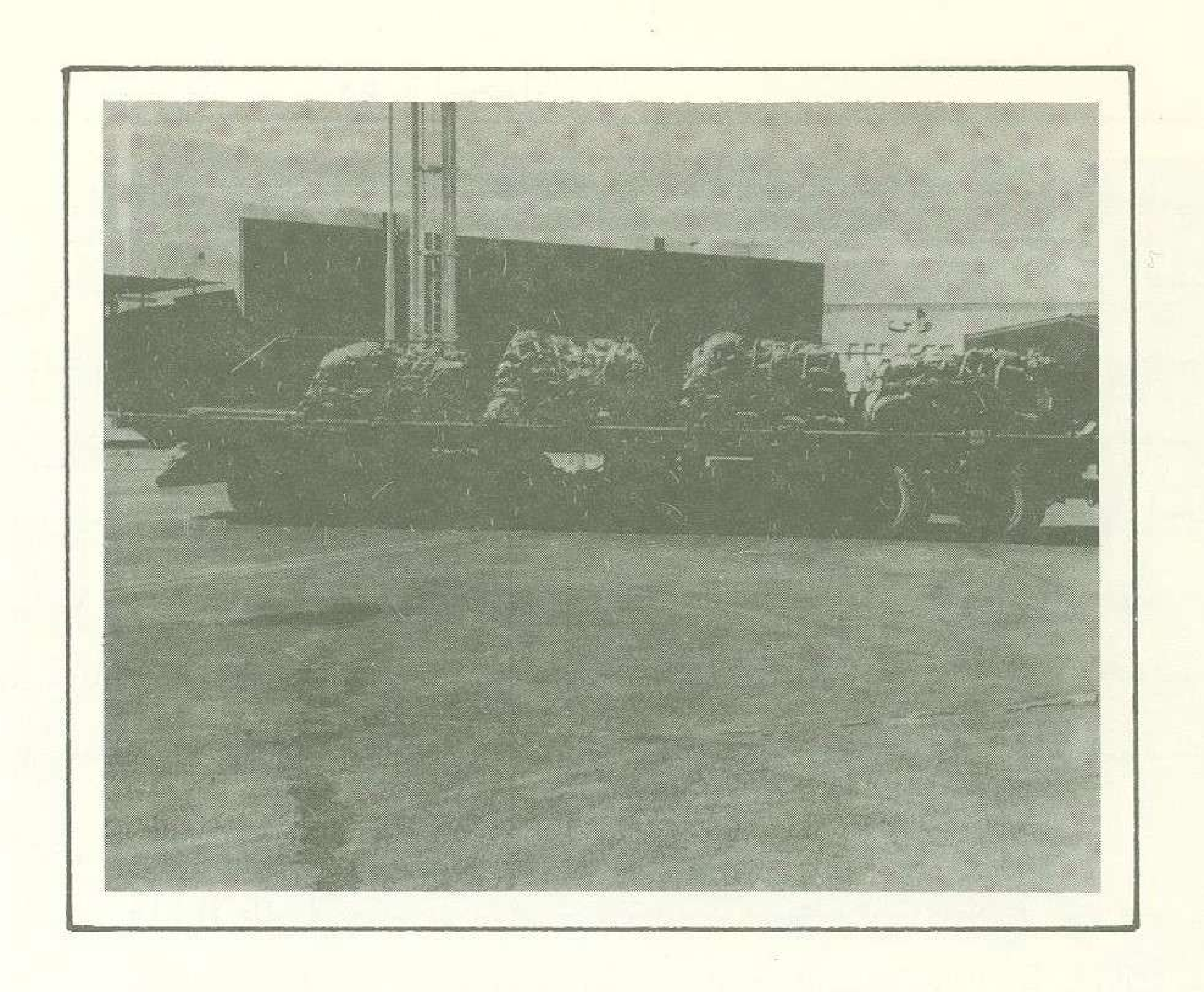
انسـان يتحـدث بعدة السن ولهجات لا رابط بينها وينتمى الى عدة قبائل وعشائر واعراق لا جسر يوحدها ولا رابطة تجمعها . . وطنية كانت ام قومية . .

تحديد الهوية

ويمضى دعاة هذا المنطق ليتحدثوا عن تعدد القوميات والاعراق فى السودان ، اى بمعنى اخر انهم يمتشقون مرة اخرى سيف العرقية ويعملونه فى تقطيع اوصال الوحدة الـوطنية باحيائهم للنعـرات العنصرية والنفخ فيها فبينما الوجهة العامة للتطور والتيار الصاعد لمجرى التاريخ يفعل فى اتجاه صقل الشخصية القومية وتنمية الجوانب المشتركة ومكوناتها المختلفة بزيادة التفاعل الايجابى بينها نجد ان دعاة هذا التيار يسعون لنشر الفرقة وتعقيد عملية التفاعل وينفخون فى كير التناقضات فيرفعون التكوينات القبلية والعشـائرية التى ساعد التكوين الاقتصادى المتخلف ونمط الانتاج التقليدى ورداءة طرق المـواصـلات والادارة الاستعمارية بقوانينها وسياساتها على احتفاظ بكيانات شبه مستقلة ، يرفعون هذه التكوينات الى مستوى القوميات المستقلة القائمة بذاتها ويسمون لهجاتها لغات ، وهكذا بوعى منهم او غير وعى ، يقدمون السودان كله ، شماله وجنوبه ، شرقه وغربهقربانا على مذبح الانتماء العشائرى القبلى الذى تجاوزته المجتمعات البشرية منذ مراحل مبكرة من تاريخها . . فالحضارات القديمة والحديثة لا تقوم على هذه الاشكال المتخلفة فى الانتماء وانما تتجاوزها الى الرابطة الوطنية والقومية والانسانية . . فهؤلاء الذين يعيشون بيننا اليوم بعقلية ومنطق ما قبل التاريخ يريدون ان يقسموا هذا الوطن ويحولوه الى اوصال ممزقة . ولهم ان يقولوا لنا ما هو المضمون الحضارى والثقافى ـ الاكثر جذرية واصالة وتطورا ـ الذى يمكن ان تقدمه لنا كل مناطق لهجات قبائل ابناء الشمال والغرب والشرق والجنوب ، والتى تتجاوز الثلاثمائة لهجة ، والذى يطلب منا فى سبيله التخلى عن الهـوية الحضـارية والثقـافية العـربية والاسلامية الموحدة لشعبنا والقادرة على التفاعل والتلاقح مع الواقع الحضارى والثقافى يختلف درجيا فى اغلب الاحيان ونوعيا فى قلة من الاحيان فى جنوب السودان .

ان عملية تحديد الهوية الثقافية والحضارية لشعبنا ليست عملية سياسية يمكن ان تطرح على مسرح السياسـة ومناوراتها ، وبالتالى من الوصول فيها الى مساومات او الى حلول وسط كما ان السباحة عكس تيارها لن تؤدى الا الى وهن هؤلاء السابحين وغرقهم بغض النظر عن الضجيج الذى يحدثونه قبل رحيلهم الى مصيرهم المحتوم . كما انه لا

مكان فى هذا الخضم لدعاة الحيادية او السلبية او الذين يفهمون العلاقة بين الوحدة الوطنية والهوية الثقافية والحضارية للشعب فى جانبها الغالب وفى اطار الجزء المتميز فى جنوب السودان، فى التخلى عن الهوية الحضارية والثقافية العربية. والبحث عن مزيج ثقافى وحضارى جديد بمضامين تصالحية ارضاءا لذوى النزعات العدائية للثقافة العربية الاسلامية فالمعنى الحقيقى الاعتراف بالتمايز الثقافى بين شقى القطر هو ازالة العقد والترسبات التى تحول دون التفاعل الحى بين البشر والمضامين الثقافية والحضارية للجزئين المتمايزين بما يغنى كل منهما ويطوره ويكسبه معنى الخصوصية التى تجعل التكوين الثقافى والحضارى العربى الاسلامى فى الشمال سودانيا، والتكوين الثقافى والحضارى فى جنوب السودان بمكوناته الروحية والمحلية سودانيا ايضا.



الاغاثة بالشاحنات للمجاعة التى تركها نميرى وهرب

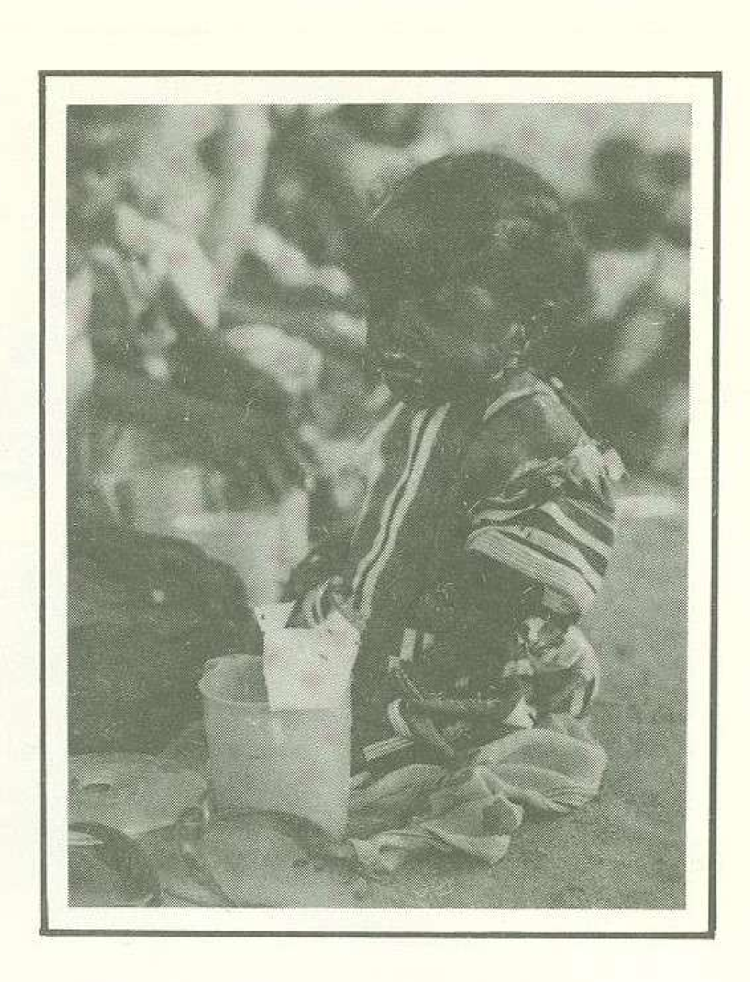
دعوة للحوار

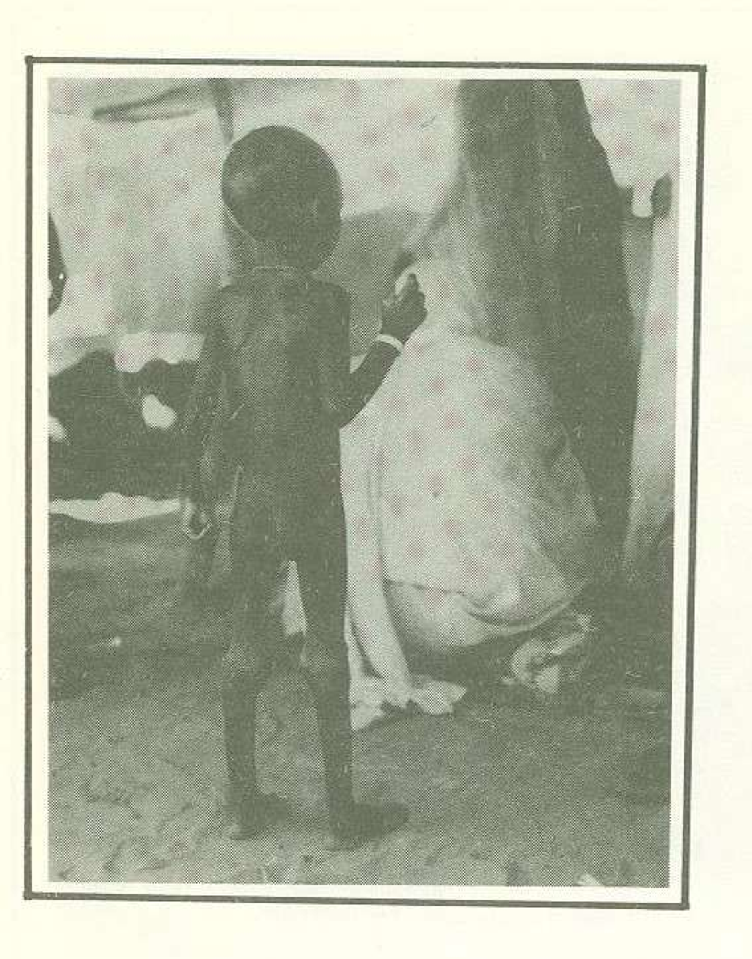
ان مفهوم الدورة الحضارية الثقافية العربية والاسلامية فى السودان وفهم الظروف التى حالت دون انتشارها الى اقصى الجنوب تجعلنا نجزم بان سيادة الهوية الحضارية والثقافية العربية والاسلامية فى الشمال لم تكن متعلقة بالطبيعة العرقية والعنصرية لسكان هؤلاء المناطق المركبين، وبالتالى لم تكن الطبيعة العرقية او العنصرية لسكان الجنوب هى الحائل بين امتداد الدورة الحضارية الثقافية العربية والاسلامية لتشملهم، وانما حالت اسباب جغرافية طبيعية ومناخية واخرى سياسية استعمارية دون هذا الشمول خلال الحقبة التاريخية الماضية. اذن فطريق التفاعل والتلاقح يقول الآن وسيجد الجنوب حتما ما يقدمه للهوية الثقافية الحضارية الشمولية لشعبنا بينما يجد الجنوب ما يستفيده من التكوين الحضارى والثقافى لبقية ابناء شعبنا.

اننا فى هذا الاطار لم نجد انفسنامعنيين بتحديد مصطلحات الثقافة الافريقية والتى تطلق بين حين وآخر لوصف الثقافة فى الجنوب او فى السودان ككل بأنها ذات جذور افريقية. انما لم نتعرض لذلك لان التعريف الشمولى لثقافة او حضارة افريقية ذات اوجه مختلفة ومتعددة يسمح لنا بالمناقشة التفصيلية للواقع الثقافى فى البقعة الافريقية التى نتحدث عنها كما انه ليس هناك تناقض البتة بين الافريقية والعربية فثلاثة ارباع العرب يعيشون فى افريقيا كما اننا بالبحث والتنقيب الثقافى والتاريخى نجد آثارا وشواهدا تاريخية لجذور ربطت بين ثقافات ابناء جنوب السودان بحضارات وممالك وسط العرب وجنوب وشرق افريقيا اكثر قوة ونضجا وتأثيرا من الصلات الحضارية والثقافية المتبادلة بين سكان شقى السودان الجنوبى الشمالى فليس هناك اذن، معنى حضارى او ثقافى خاص يجعل جنوب السودان او اى جزء اخر من السودان اكثر افريقية من بقية الاجزاء

ضمن هذا المنظور فاننا نعتقد ان الاعتراف بالتمايز الثقافى والتاريخى الحضارى بين شمال وجنوب السودان بمعناه الايجابى كرصيد مسيرة الوحدة الوطنية وعامل تفاعل واغناء للهوية الحضارية الثقافية البالية، وينبذ الانغلاق والتطرف الدينى، ويستوعب الخصوصيات المتعلقة بالواقع الثقافى والحضارى والتكوين القومى وعندها سنجد ان ادب الشلك وفلكلور الدينا والقصص الشعبية للنوبا او البجا ودوبيت الكبابيش وشعر الصوفية فى وسط شمال السودان وغيرها من المكونات الثقافية، ليست الا مكونات من المكونات الثقافية والحضارية والتراثية لشعبنا بنفس المستوى من الأصالة والنضج.

الاخوة السعوديين اثناء تأدية واجبهم الانسانى لانقاذ ما يمكن انقاذه.فى المجاعة التى تركها النميرى وهرب





الطفولة الجائعة المعذبة بيديك قتلتهم وهربت يا نميرى

هذا الشعب احبك وبايعك وأنت بعته بأرخص الأثمان وهربت

خاتمة

اننا نرى ان الدخول فى تنفيذ هذا البرنامج يشكل البداية الحقيقية لمواجهة الازمة الاقتصادية التى تعيشها بلادنا لتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى . . ويشكل ايضا المدخل الوحيد لتعبئة جماهير الانتفاضة خلف الحكومة وكافة الاجراءات التقشفية التى تتخذها . .



شكر وتقدير

يسعدنى أن أتقدم بصادق تقديري، وعاطر الثناء وخالص الشكر لوزارة الأعلام - إدارة الإعلام الداخلى بجده - على العناية بهذا الكتاب، والأذن بطبعه بالخطاب رقم ٢٠٠٣/ م/ ج بتاريخ ١٤٠٧/٨/١٤ هجرية وفق الله الجميع لما فيه رضاه وطاعته انه سميع مجيب.

م/ سيد أحمد

فهـــرس

الموضوع	الصفحة

الناشر
المجموعة الإعلاميّة
للنشر والتوزيع
والدراسات الإعلاميّة
ت : ٦٦٥٦٤٦٦
٦٦٥٥٨٩٥